جامعة مولود معمري – تيزي وزو –

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدّولية

دور المقاولاتية في التنويع الاقتصادي الجزائري 2010 – 2018

دراسة حالة المقاولاتية و دورها في التنويع الاقتصادي ولاية بومرداس

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسة و العلاقات الدولية

تخصص: إدارة الموارد البشرية

من إعداد الطالبتين:

- بوبريت ثنينة
- مخلوف صورية

إشراف الأستاذة:

- عزوق نعيمة

لجنة المناقشة:

د/زاوش حسين.....رئيسا

د/ عزوق نعيمة ..... مشرفا مقررا

د/نوري ياسمين.....مناقشا

السنة الجامعية: 2018 / 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

أولا وقبل كل شيء فإن الشكر لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وعلى نعمة التي من علينا فهو العلي القدير

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى الاستاذة "عزوق نعيمة" التي أشرفت علينا ولم تبخل بإرشاداتها ونصائحها والتي ساهمت في إنجاز هذا العمل .

كما لا ننسى أن نتقدم بأرقى وأثمن عبارات الشكر والعرفان إلى كل العاملين في الجامعة من موظفين وأساتذة وعمال المكتبة

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى الذين كانوا عونا لنا في بحثنا هذا سواء من قريب أومن بعيد، إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والمعلومات.

فلهم منّا كل الشكر.

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى أغلى وأعزّ ما أملكه جدتي العزيزة .

إلى من أنارت دربي وفرحت لفرحي التي لم تبخل علي بالحنان والمحبة

" أمي الغالية "

إلى تاج رأسي، من علمني حب المثابرة والصبر إلى من كان حريصا على دراستي " والدي الغالي "

إلى أختي ليندة و عائلتها و أولادها: "سيرين "

إلى أخي الكبير كريم ساكن في الغربة .

إلى كل احوتي و اخواتي

إلى أخي رابح و صديقة فتيحة "

أدامكم الله لي عونا وسندا.

و إلى أصدقائي و صديقاتي.

و لا انسى صديقتي العزيزة "تريمن" التي ساعدتني طوال هذا العمل .

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل :

- إلى ابي الغالي" رحمة الله عليه"، والى امي الغالية حفظها الله لي.
- إلى جدي و جدتي سمينة و صالح.
- إلى أخوتي:مناد،تكفاريناس،محمد.
- إلى أخواتي:سلوى،صارة.
- إلى اخوالي كمال،غاني و زوجاتهم و اولادهم ايناس،محند،ياسمين،و الكتكوتة أالينا.
- إلى خالتي نادية ونوارة
- و لا أنسى أصدقائي و صديقاتي.

مقدمة

عرفت الألفية الأخيرة العديد من التغيرات، وذلك بعد تراجع أسعار النفط العالمية وتذبذبها، التي أثرت سلبا على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، و في ظل عدم قدرة الدول التحكم في الأسعار، أصبح لازما عليها البحث عن بديل عاجل لتمويل التنمية و تحقيق التنويع الاقتصادي و ذلك بتنويع هيكل الإنتاج و السعي لخلق قطاعات جديدة ،مولدة للدخل واستخدام أموال النفط لخلق قاعدة لاقتصاد ما بعد النفط من خلال إقامة الصناعات الثقيلة وتطوير الاستثمار في المجالات ذات الإنتاج الاقتصادي، لبناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع المحلي و الأجنبي.

فالجزائر هي أيضا من بين الدول التي يعتمد اقتصادها على النفط حيث كان منذ الاستقلال المصدر الأساسي للتمويل، فقد شهدت عدة أزمات بدءا بأزمة الديون 1982. ثم تليها أزمة انخفاض الأسعار البترول 1986، و ازمة البترول 2014ما اثر سلبا على الاقتصاد الجزائري باعتباره المورد الوحيد لتمويل التنمية رغم تنوع الثروات المادية والبشرية.

كل هذا ما جبر الحكومة الجزائرية على البحث عن بديل يمكن الاعتماد عليه للخروج من هذه الوضعية التي تهدد استدامة الأمن و استقرار البلاد في كافة المستويات، و بهذا تبنت الجزائر موجة من الإصلاحات الاقتصادية و مسار التحول نحو الاقتصاد الحر، و أعطت أهمية كبيرة لخلق و إنشاء المؤسسات الخاصة من قبل الشباب، فاعتمدت المقاولاتية كالية لانجاح التحول نحو اقتصاد السوق و التي بإمكانها تحقيق عدة وظائف اقتصادية مثل خلق مناصب الشغل، دعم صيرورة الإبداع، تحسين المستوى المعيشي و التقليل من عدم المساواة الاجتماعية, و رفع من الانتاج الوطني .

فبعدما كانت الدولة هي المقاول الوحيد، تم تحرير النشاط الاقتصادي والمبادرات الخاصة تدريجيا وذلك بمراجعة جوهرية تهدف إلى زيادة التنويع الاقتصادي بزيادة نشاط مشاريع المقاولاتية .

مبررات اختيار الموضوع :

ان اختيار هذا الموضوع دور المقاولاتية في التنويع الاقتصادي الجزائري " دراسة حالة ولاية بومرداس " يعود الى مجموعة من الأسباب :

أ- المبررات الذاتية :

- الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع و الرغبة في التعرف و البحث في مجال المقاولاتية.
- الرغبة في تسليط الضوء على أهمية المقاولاتية، و التعرف على الجهود المبذولة لتحقيق التنويع الاقتصادي .
- قناعتنا الخاصة بالدور المقاولاتي في تحقيق التنويع الاقتصادي و هو مجال اساسي للنهوض بالاقتصاد ، هذا الى جانب رغبتنا في التعرف على واقع المقاولاتية و حقيقة تنويعها للاقتصاد الوطني .

ب- المبررات الموضوعية :

- من أهم المبررات الموضوعية التي دفعتنا لاختيار الموضوع نجد:
- الاهتمام المتزايد الذي يحضى به موضوع المقاولاتية من طرف الباحثين الاقتصاديين في ظل التحولات الاقتصادية .
- محاولة اثراء المكتبة الجامعية في قسم العلوم السياسية بجامعة تيزي وزو بالبحث في هذا المجال.
- دراسة واقع وعراقيل المقاولاتية .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة:

- موضوع حديث الساعة حيث أنه يحضى باهتمام الباحثين ، وذلك لمعالجة الكثير من المشاكل التي يعاني منها الإقتصاد من ناحية إيجاد مصدر للثروة يكون بديل عن النفط.

- تشكل هذه الدراسة مدخلا للكثير من الباحثين في هذا المجال للبحث في المشاكل التي يعاني منها المقاولون الجزائريون و محاولة إيجاد الحلول.

أهداف الدراسة :

من بين ما يمكن استعراضه من أهداف هذه الدراسة مايلي :

- التعرف على مسار التنوع الاقتصادي الجزائري، و مسار المقاولاتية في البلاد .
- ابراز الدور الفعال للمقاولاتية كاسلوب ايجابي للنهوض بالاقتصاد الوطني وتنويعه للتخفيف من الازمة الاقتصادية .
- دراسة الاليات التي وفرتها الدولة الجزائرية في مجال المقاولاتية لتحديث المنتجات و رفع من مستوى الاقتصاد الوطني.

أدبيات الدراسة:

1- دراسة الباحثة ""أمال بعيط"" بعنوان برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر – واقع و آفاق – مذكرة دكتوراه (ل م د) في علوم التسيير في شعبة تسيير المنظمات ، تناولت الباحثة دراستها من خلال التركيز على المقاولاتية بصفة عامة و قدمت تجارب حول المرافقة المقاولاتية وعلى برامج المقاولاتية، التمويلية Cnac، Ansej،Angem ، لولاية باتنة ، لخصت الدراسة الدور الذي تلعبة هيئات دعم المقاولاتية[1] ، أما دراستنا ركزت على دور المقاولاتية في التنوع الاقتصادي و ذالك من خلال اقامة مجموعة من برامج المقاولاتية .

2- دراسة الباحث ""قوجيل محمد"" : تحت عنوان دراسة و تحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، دراسة تهدف إلى فعالية سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، و تفعيل أداء هيئات الدعم و المرافقة المقاولاتية، و ذلك لتوفير البيئة الملائمة لتحقيق المقاولاتية، إذ اشتملت عينة الدراسة على طلاب حيث تم توزيع استبيان يشمل

1 -امال بعيط ، ((برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر - واقع و افاق -)) .**مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه** ،تخصص علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة باتنة ، السنة الجامعية ،2016-2017 .

مجموعة من المحاور، و أهم نتائجها ان آليات دعم المقاولاتية في الجزائر لا تؤثر بشكل فعال على الظهور المقاولاتي [1] ، أما دراستنا شملت على موضوع المقاولاتية ومدى مساهمة المؤسسات الوطنية في تنويع و زيادة الإنتاجية لخلق الثروة في الجزائر

3- دراسة الدكتور "" الجودي محمد علي ": بعنوان نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي هي أطرحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تناول فيها الباحث موضوع حول متغيرين أساسيين هما روح المقاولاتية لدى الطلبة و التعليم المقاولاتي كمطلب أساسي لتعزيز و تطوير الروح و ثقافة المقاولاتية حيث انه تطرق الى واقع المقاولاتية في الجزائر ، و الأجهزة المدعمة و المرافقة لها[2] أما دراستنا تناولت دور المقاولاتية في تحقيق التنويع الاقتصادي .

الإشكالية:

إنّ المقاولاتية محور أساسي لتشجيع الأفراد الذين يتمتعون بالمهارات لإقامة مشروعات جديدة من خلال توفير مناخ اقتصادي جيد،

فالدولة الجزائرية بعدما كان اقتصادها يعتمد على الريع البترولي، سعت في الآونة الأخيرة إلى إحداث التغيير، وذلك بالسعي إلى تحقيق ما يسمى بالتنويع الاقتصادي و فتح مجال التنويع في شتى القطاعات والأنشطة وتشجيع كل ما يعود بالفائدة للدولة ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

---

[1]- محمد قوجيل ،((دراستو تحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزئر)). **اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه** ، تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كلية العلوم الاقتصادية ,وقسم علوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، السنة الجامعية ، 2015-2016 .

2- الجودي محمدعلي، ((نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتية في الجزائي)). **اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية, قسم العلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر بسكر، السنة الجامعية ، 2014-2015 .

ما مدى مساهمة المقاولاتية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر سنة 2010-2018 دراسة حالة ولاية بومرداس؟

الأسئلة الفرعية:

تتفرع الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية و التي تمثل في:

- ما هو المقصود بالمقاولاتية؟
- ما المقصود بالتنويع الاقتصادي؟
- ما هو واقع المقاولاتية في الجزائر؟
- ما هي العوامل المؤثرة في بروز المقاولاتية في ولاية بومرداس ؟

حدود الدراسة:

لكل بحث علمي فترة زمنية و مكانية محددة لاستكمال دراسته، و تتمحور هذه الدراسة فيما يلي:

الحدود الزمنية:

ركزت الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة من 2010 إلى 2018 ، و سبب اعتماد فترة 2010 كبداية لهذه الدراسة ، هو توالي الازمات الاقتصادية، و انخفاض أسعار البترول، و حدوث انهيار في الاقتصاد الوطني.

الحدود المكانية

ارتكز موضوعنا على دراسة المقاولاتية ودورها في التنويع الاقتصادي في الجزائر عامة و ولاية بومرداس خاصة، بحكم الرغبة في اكتشاف مدى اهتمامها بمشاريع المقاولاتية و هل لها دور في تحقيق التنويع الاقتصادي

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية :

كلما ارتفعت مشاريع المقاولاتية في الجزائر ،كلما ازدادت احتمالية التنويع الاقتصادي في الجزائر.

الفرضيات الفرعية:

1-مشاريع المقاولاتية تؤثربشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية.

2-هل للمقاولاتية دور فعال للنهوض بالاقتصاد الوطني وتنويعه و تحديث المنتجات.

منهجية الدراسة

اعتمدنا في بحثنا على مناهج مختلفة و اقتربات وأدوات بحث سنشرحها فيما يلي :

1 - المناهج :

الدراسة محل البحث اعتمدت على مجموعة من المناهج ، لجعلها ذات دلالة علمية و من بين هذه المناهج نلخص بالذكر مايلي :

أ- منهج دراسة حالة :

هو الذي يستدعي جمع البيانات وتحليلها للوصول الى نتائج دقيقة،فهو يهدف إلى إسقاط الجانب النظري من الدراسة إلى الجانب التطبيقي،من خلال دراسة حالة ولاية بومرداس المتمثلة في الوكالات و هيئات دعم المقاولاتية التى تتمثل في:الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب،الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،الصندوق الوطني لتامين عن البطالة.[1]

ب-المنهج الوصفي التحليلي:

يستعمل المنهج الوصفي التحليلي بغرض تحليل مسار التطور المقاولاتي ،خلال السنوات الماضية و كذلك إبراز الأهمية الاقتصادية لها في الاقتصاد الجزائري[2].

---

[1]- امال بعيط ،مرجع سابق، ص22.

[2]-بلقاسم سلاطنية،وحسان الجيلالي،**مدخل لمناهج البحوث الاجتماعية**.الجزائر:ديوان المجموعات الجامعية،2014،ص167.

ت-**المنهج الاحصائي** :هو عبارة عن استخدام الطرق الرقمية و الرياضية و معالجة وتحليل البيانات واعطاء التفسيرات المنطقية لها ويتم ذلك عبر مجموعة من المراحل و هي:

1-جمع البيانات الاحصائية عن الموضوع.

2-عرض هذه البيانات بشكل منظم و تمثيلها بالطرق الممكنة .

3-تحليل البيانات [1].

وقد استخدمناه في دراستنا في حساب الارقام المعطاة من طرف وكالات ولاية بومرداس ذلك من خلال دراسة مسار المقاولاتية في الجزائر في مجال التنويع الاقتصادي ، سعيا لاكتشاف و معرفة مدى تطبيقها في الاقتصاد الوطني .

2-الاقترابات:

اعتمدت الدراسة على اقترابين متمثلين في:

أ- **الاقتراب القانوني:**

يعد الاقتراب القانوني احد أهم المداخل المنهجية استخداما في الدراسات القانونية و السياسية،يركز في دراسته للأحداث،و المواقف والعلاقات المبنية على الجوانب القانونية ،اي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير و الضوابط المتعارف عليها،و القواعد المدونة و الغير المدونة، و بصيغة اخرى على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية.

[1]www.maktabatk.com2020/10/1،

ب- الاقتراب المؤسساتي:

يمكن القول ان الاقتراب المؤسساتي مر بمرحلتين:

المرحلة التقليدية: التي كان الاهتمام فيها منصبا على الدولة و مؤسساتها التشريعية والتنفيذية و القضائية، و كانت الدراسة تتميز بالطابع الشكلي الذي يهتم بالمؤسسات الرسمية.

و المرحلة التي انبعثت فيها المؤسسة الحديثة أو التاريخية .

و يعتمد اقتراب المؤسسة على الشرح و التفصيل الوصفي للمؤسسة[1] و قد وظفنا في دراسة الآليات الداعمة لدور المقاولاتية في الجزائر منها:

الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب،الوكالة الوطنية للقرض المصغر،و الصندوق الوطني للتامين عن البطالة في الجزائر عموما و ولاية بومرداس خصوصا.

أدوات الدراسة:

اعتمدنا لإثراء الدراسة أدوات علمية ذات أهمية أكاديمية نذكر منها:

أ- أسلوب تحليل المضمون:

يعتبر تحليل المضمون من الطرق المعتمدة في جمع المعلومات الأساسية و الأبحاث العلمية لاختبار الفروض والكشف عن الظواهر و الإجابة عن الأشكال المطروح، ويعد من الأساليب البحثية الهامة في العلوم السياسية و القانونية، حيث عرفه"كريندوف" على انه أسلوب بحث يستخدم في تحليل البيانات و المواد الإعلامية من اجل الوصول إلى استنتاجات صحيحة و متطابقة في حالة إعادة البحث و التحليل[2] و استخدامنا لأسلوب تحليل المضمون من اجل

1-حمزاوي حسيبة ، ((المقاولاتية النسوية في الجزائر بين آليات الدعم و الواقع)). **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية** ، تخصص سياسات عامة وادارة محلية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، السنة الجامعية ، 2017-.2018

2-نبيلة بن يوسف،"محاضرات في مقياس منهجية إعداد مذكرة"،قسم العلوم السياسية،جامعة مولود معمري تيزي وزو،2018.

تحليل و إبراز أهمية المقاولاتية و دورها في التنويع الاقتصادي ، وقد حللنا الإحصائيات و البيانات المقدمة من طرف الهيئات المعنية لولاية بومرداس.

ب- المقابلة:

هي عبارة عن أسلوب من أساليب جمع المعلومات لدراسة المواضيع السياسية المختلفة،و يعرفها فاروق يوسف على أنها اتصال موجه بين شخصين،يهدف فيه احدهما الى التعرف على بيانات من الطرف الأخر في موضوع محدد أو عن رأيه فيه و الكشف عن اتجاهاته الفكرية ،و معتقداته عن طريق تبادل الحديث معه ،و من ثم المقابلة هي سلوك لفظي و عملية من عمليات التفاعل الاجتماعي.[1]

وقد استعنا بها من خلال دراستنا للبحث من اجل جمع المعلومات المطلوبة و اثراء دراستنا منها:

1 – مقابلة مع السيد حباني كريم،المكلف بالاستعلامات في الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب،ولاية بومرداس.

2- مقابلة مع السيدة حباس فضيلة ، المكلفة بالاستعلامات في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ولاية بومرداس .

3 – مقابلة مع السيدة يحوي حسيبة ، المكلفة بمصلحة التكوين في الصندوق الصندوق الوطني لتامين عن البطالة.

صعوبات الدرسة

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة نجد مايلي :

- عدم توفر المراجع المتعلقة بالموضوع نظرا لحداثته و هذا ما جعلنا نجد صعوبة في جمع المعلومات .

[1]- ابراهيم ابراش،**المنهج العلمي و تطبيقاته في العلوم الاجتماعية**،عمان:دار الشروق للنشر و التوزيع،2008،ص261.

- صعوبة الحصول على المعلومات و الإحصائيات الدقيقة من طرف المؤسسات المعنية بالدراسة الميدانية.

- **هيكلة الدراسة**

تنقسم دراستنا الى ثلاثة فصول و كل فصل ينقسم إلى مجموعة من المباحث نجد فيها مطالب ، وتطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار ألمفاهيمي للمتغيرين(المقاولاتية ، التنويع الاقتصادي) .

إما الفصل الثاني و فقد بينا فيه مسار المقاولاتية في الجزائر و واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و كذا المكانة التي تلعبها المقاولاتية من خلال تحقيق التنويع الاقتصادي .

و الفصل الثالث فقد خصصناه لدراسة واقع المقاولاتية في تحقيق التنويع الاقتصادي في ولاية بومرداس ، و ذالك بدراسة مجموعة الهيئات التي تساهم في تدعيم المقاولاتية و المتمثلة في الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ، الصندوق الوطني للتامين عن البطالة ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

و اقتراح مجموعة من الحلول و التوصيات من اجل مساهمة المقاولاتية بتنويع اقتصاد ولاية بومرداس.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمقاولاتية و التنويع الاقتصادي

تمهيد:

تسعى معظم الاقتصاديات في الوقت الراهن بالاهتمام بالمقاولاتية،و ذلك راجع لما لها من اثأر ايجابية على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، حيث تتجه معظم بلدان العالم سواء المتقدمة أو النامية إلى الارتكاز على مهارات افردها و مدى قدرتهم على العمل المقاولاتي ، فلها دور حيويا و هام حيث تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي له دور كبير في خلق مناصب الشغل و تطوير المنتوجات المحلية ، فبهذا تسعى الدول لتعزيز تطور المقاولاتية في هذا المجال لتحقيق التنويع الاقتصادي ، عوض التركيز عن الموارد الطبيعية و الموارد النفطية المعرضة لزوال ، فترسيخ نمط التفكير في المقاولاتية و تشجيعها سيحقق حتما أنشطة مختلفة جديدة و تقديم منتجات متنوعة في الأسواق و الخروج من التبعية لقطاع واحد .

وانطلاقا مما سبق ، سوف نستعرض في هذا الفصل مبحثين :

المبحث الأول :الإطار ألمفاهيمي للمقاولاتية .

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للمقاولاتية:

لقد ازداد الاهتمام بمجال المقاولاتية في الآونة الأخيرة خاصة مع الاختلافات الكبيرة بين المفكرين بسبب تطور الأبحاث المتعلقة بالموضوع، حيث اختلفت التوجهات الفكرية بين الاقتصاديين و الإداريين الذي يمثل أحد آليات الاقتصاد الذي يساهم في نموه و تطوره وتنوعه.

المطلب الأول– مفهوم المقاولاتية:

تعددت التعاريف ذات العلاقة بمفهوم و طبيعة المقاولاتية، حيث أخذ حيزا كبيرا مقارنة بالسنوات الماضية، فبعدما كان الاهتمام منصبا فقط على المؤسسات الكبيرة باعتبارها المولد الوحيد للثروة و الوظائف، لكن سرعان ما تغيرت هذه النظرة بعد زيادة الاهتمام بقطاع المقاولاتية.

أولا – تعريف المقاولاتية:

اختلف الباحثون حول تحديد التعريف المناسب للمقاولاتية نذكر منها:

1 – تعريف المقاولاتية لغة:" المقاولة هي صيغة مبالغة على وزن مفاعلة تقتضي المشاركة من أطراف متعددة ، و أصل اشتقاقها الفعل قال يقول قولا و مقالا، و قاوله في أمره و تقاولا، فالمقاولة معناها المفاوضة و المجادلة"[1].

[1]- ريم لونيسي ،((المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر)) . **رسالة لنيل شهادة الماجيستر** ، قسم العلوم الاجتماع ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة سطيف 2 ، الجزائر، السنة الجامعية :2014-2015 ، ص32 .

2- تعريف المقاولاتية اصطلاحا :

هي الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة و بأشكال متنوعة ، فيمكن ان يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني ، كما يمكن ان يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها[1].

3- تعريف المختصين للمقاولاتية :

عرف "غارتنر" ، "Gartener" المقاولاتية على إنها عمل بسيط يتمثل في إنشاء مؤسسة مع تحمل المخاطر ، إن إنشاء المؤسسة يستوفي ثلاث حالات مختلفة : الإنشاء، إعادة بعث المؤسسة ، تفعيل المؤسسة[2] .

- حسب "Hisrich et Peters" " بيتر وهيسريش" تعرف على أنها 'نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار ، تنظيم الآليات الاقتصادية و الاجتماعية[3].
- هي عملية ديناميكية لتأمين تراكم الثروة، و هذه الثروة تقدم عن طريق الأفراد الذين يتخذون المخاطرة في رؤوس أموالهم و من هنا نصل إلى أربعة جوانب رئيسية وهي :
- عملية إنشاء شيء جديد ذا قيمة
- تخصص الوقت ، الجهد و المال.
- حركية إنشاء و استغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد و ذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة ، من أجل خلق القيمة أي أن المقاولاتية تقوم على أساس الافتراضات التالية:

---

[1] - سفيان بدراوي،((ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول)).**رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه**،تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية ،قسم علم الاجتماع التنمية البشرية،كليةالبعلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية،جامعة ابي بكر بلقايد،السنة الجامعية:2014-2015،ص34

[2] - امال بعيط،، مرجع سابق، ص 11.

[3]- فضيلة بوطورة، فاطمة زهراء،مداخلة حول التعليم المقاولاتي في الجامعة، **"ملتقى وطني حول اهمية ودور دار المقاولاتية في الجزائر"** ، جامعة تبسة ، سنة 2018 ، ص3 .

- وجود فرص
- وجود فروق بين الناس
- العلاقة بالمخاطرة[1]

- مرصد المقاولة العالمي : Global Entrepreneurship Monitor (GEM) على أن لمقاولة: محاولة جديدة في العمل أو خلق مغامرة جديدة و إنشاء منظمة جديدة أو توسيع المنظمة الحالية أو توسيع مجالات العمل الحالي من قبل الأفراد أو فرق الأفراد أو تأسيس أعمال تجارية[2].
- أما Alian fayol فقد حددها على أنها حالة خاصة، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية و إجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد أي تواجد الخطر، و التي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغير وأخطار مشتركة و الأخذ بالمبادرة.[3]

و منه نستنتج إن المقاولاتية هو ذلك النشاط الذي يقوم به الفرد يتمثل في خلق مجموعة من المخططات و الإبداعات, يسعى لتطبيقها من اجل خلق ثروة إنتاجية وذلك بتحمل المخاطر والمجازفة باستعمال المهارات الفكرية والفنية لتحقيق أهداف المشروع.

من خلا جميع التعاريف المقدمة نستخلص إن المقاولاتية هي الأفعال و العمليات الاجتماعي التي يقوم بها المقاول ، لإنشاء مؤسسة جديدة ، أو تطوير مؤسسة قائمة في ظل إطار قانوني محدد ، بهدف تحقيق الربح ، و ذلك بتحمل المخاطر و الأخذ بالمبادرة و التعرف على فرص الأعمال ، و متابعتها لتجسيدها على ارض الواقع.

---

[1]- عمر علي إسماعيل، "خصائص الزيادة في المنظمات الصناعية و مأثرها على إبداع التقني". **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، ،العدد4 ، الصادرة في 2010، ص 10.

[2]- عمر علي اسماعيل , نفس مرجع سابق ص 70.

[3]- صكري أيوب، "واقع التعليم المقاولاتية في الجزائر الإنجازات و الطموحات"، **مجلة إقتصاديات المال و الأعمال**،العدد4 الصادربتاريخ 2017، ص 14.

ثانيا- خصائص المقاولاتية:

تتسم المقاولاتية بأنها إنشاء مؤسسة غير نمطية فهي تتميز بالإبداع:

- ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالجديد، و بمعدلات عوائد مرتفعة ، في حالة قبول المنتج في السوق.
- إمكانية النمو :تملك المقاولات قدرة قوية و إمكانية النمو.
- الأهداف الإستراتيجية: ان المشروع ألمقاولاتي عادة يذهب الى بعد كبير حيث يرتبط بتطوير السوق.
- تتميز المقاولاتية بالفردية النسبية ،المبادرة و تمكن المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر و مستقل بدل الاعتماد على مجلس الإدارة،وهو مايسمح له بتجسيد أفكاره على الواقع.
- زيادة متوسط دخل الفرد و التغيير في هياكل الأعمال و المجتمع،تعمل المقاولة على زيادة متوسط الدخل الفردي.
- تسمح بتشكيل الثروة للأفراد عن طريق زيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية،مما يحقق العدالة في توزيع مكاسب التنمية.
- توجيه الأنشطة في المناطق المستهدفة،تستطيع الدولة ان الاتجاه المقاولاتي في أعمال معينة:الأعمال التكنولوجيا[1].

ثالثا: أهمية المقاولاتية:

تلعب المقاولاتية دورا مهم في اقتصاديات الدول، فوفقا ل : "grigns and vermulin " فيرمولين و قريقنز" لا يمكن الفصل بين كلمة المقاولاتية و الازدهار الاقتصادي و قد اقر

1-طارق احمد المقداد،"ادارة المشاريع الصغيرة الاساسيات و المواضيع المعاصرة(ادارة المشاريع)،الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي،2010-2011،ص19.

الباحثين على ضرورة القيام بالمقاولاتية ليس فقط لتحقيق الاستقرار و إنما يتعدى ذلك إلى تحقيق النمو الاقتصادي و يمكن حصر الأهمية في:

- للمقاولاتية دور هام في خلق الوظائف، فعلى مدى عدد من السنوات و بالأخص منذ بداية السبعينات ظهرت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمصادر هامة لخلق الوظائف.
- الابتكار و الإبداع: إن أصحاب المشاريع يشكلون المحرك الرئيسي لعملية الإبتكار، فمن خلال اقتناص الفرص التي لا يمكن أن يراها الفاعلون الاقتصاديون و كذلك تطوير التكنولوجيات و المفاهيم التي تولد أنشطة اقتصادية جديدة، فمفهوم الابتكار مهم جدا و يجعل المقاول ناقلا للتنمية الإقتصادية.
- المقاولاتية تشجع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة.
- وسيلة للإعادة الاندماج الاجتماعي للعمال الذين فقدوا مناصبهم نتيجة أسباب إقتصادية خارجة عن نطاقهم.
- وسيلة الإنتاج السلع و الخدمات
- تسعى إلى الرفع من مستويات الإنتاج.
- خلق ثروة إضافية و أسواق جديدة[1]

رابعا: أهداف المقاولاتية:

يمكن تلخيصها فيما يلي :

- استقطاب الشباب للعمل الحر، و المبادرات الفردية و الأعمال المقاولاتية، و استثمار أموالهم و طاقاتهم في مشروعات صغيرة.
- تحقيق المكاسب المالية و تعظيم الربح فهو أهم هدف تسعى إليه المقاولة.

- سيد احمد يوسف ،((تاثير المهارات المقاولاتية على الطلبة الجامعيين)).**اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه** ، تخصص [1]المالية والمؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير ،جامعة تلمسان ، السنة الجامعية :2017-2018،ص19.

- عامل من عوامل الاستقرار و الاقتصادي و الاجتماعي خاصة أثناء الأزمات.
- نشر ثقافة المقاولة في الأوساط العلمية
- الاهتمام أكثر بالعلم و التكنولوجيا.
- العمل على تغيير إتجاهات جميع فئات المجتمع و غرس ثقافة العمل الحر في مختلف مجالاته.
- تنمية القدرات و المواهب و إتاحة الفرص للإبداع.
- توفير فرص أكثر و رؤية أوسع و أشمل للمقاولين.
- السعي إلى إنشاء مشروعات جديدة أو استحداث وحدات إدارية داخل المنشآت.
- تطبيق التجديد لاقتصادي الذي يشمل إعادة التفكير بالوّجهات و الفرص المتاحة للمنشآت.
- ترقية روح المبادرة: هم رجال الأعمال الذين يتميزون بكفاءة و جرأة ، يتحملون المخاطر الكبيرة و ذلك في سبيل الاستثمار و ابتكار المستقبل.[1].

خامسا: دور المقاولاتية:

عرفت السنوات الاخيرة اهتمام متزايد بالمقاولاتية،حيث بينت دراسات عديدة مساهمة هذه الاخيرة في ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي لافراد المجتمع و قد تبين لنا ذلك في:

أ- الدور الإقتصادي للمقاولاتية:

يمكن اعتبار المقاولاتية على أنها العمود الفقري للاقتصاد الوطني فقد بينت الإحصائيات المنشورة في الولايات المتحدة الأمريكية أن من بين 21 مليون مشروع هناك ما يقارب 20.5

- حمزة لفقير، ((روح المقاولة و انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر)).**رسالة لنيل شهادة الدكتوراه** ، كلية [1]العلوم الاقتصادية ،جامعة بومرداس ، السنة الجامعية : 2016-2017

مليون أي نسبة 98% من تلك الأعمال يمكن اعتبارها مشروعات مقاولاتية، وتعمل هذه المشروعات في كل المجالات الإقتصادية على الرغم من أن أغلبها ترتكز على التجارة و الخدمات.

- نقل التكنولوجيا من خلال المبادرة و ابتكار بسلع و خدمات جديدة بأساليب و تقنيات عمل جديدة.
- للمقاولاتية مرتبة عالية في النشاط الاقتصادي، بحيث يمكن أن تتجاوز قطاعات كثيرة خاصة القطاع الصناعي[1].
- إن النمو الاقتصادي و الذي يعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي PIB و مستوى التشغيل يكون نتيجة الديناميكية الاقتصادية و المتمثلة في الحركة المقاولاتية أي خلق و توسيع المؤسسات[2] .
- تساهم في تنمية الصادرات و دوران ميزان المدفوعات.
- قدرتها على تنمية رؤوس الأموال العائلية من خلال المدخرات الفردية و العائلية.
- إيجاد أسواق جديدة من خلال إستغلال الفرص في الأسواق ، و البحث عن عملاء جدد و خلق طلب و عرض جديدين على المنتوج أو الخدمة في السوق.
- المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الإنتاج المحلي بدل الإستيراد و كذلك الذهاب إلى التصدير و جلب العملة الصعبة.
- زيادة مستوى الانتاجية في الأعمال و الأنشطة من خلال إستغلال الموارد المتاحة.

ب- الدور الاجتماعي للمقاولاتية:

[1] طارق أحمد المقداد، "إدارة المشاريع الصغيرةالأساسيات و المواضيع المعاصرة"، **الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي**،2010-2011، ص 19.

[2] آمال بعيط، ،مرجع سابق، ص 5.

رغم ان المقاولة هي مشروع اقتصادي هدفه تحقيق الربح و تحسين الدخل الشخصي للمقاول و لها دور اقتصادي مهم في اي دولة الا ان لها دور اجتماعي كبير ايضا اذ ان المقاولة مؤسسة اقتصادية، اجتماعية و مالية مستقلة لها مزايا اجتماعية تتمثل في :

- زيادة التشغيل : ان الاهتمام الدولي المتزايد بالمقاولات راجع الى الدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل و بالتالي المساهمة في استخدام الاساليب الإنتاجية مما يجعلها اداة هامة لاستيعاب الغرض المتزايد للقوة العاملة .
- عدالة توزيع الدخول : ان وجود مقاولات بالعدد الكبير و متقاربة في الحجم ، و التي تعمل في ظروف تنافسية بسيطة تساهم في تحقيق عادلة توزيع الدخول و هذا و هذا يساعد في توسيع حجم الطبقة المتوسطة و تقليص حجم الطبقة الفقيرة .
- زيادة المسؤولية الإجتماعية من خلال إبتكار منتوجات و خدمات تخدم البيئة ومتطلبات المجتمع.
- المساهمة في الدعم الاجتماعي الحد من البطالة، محاربة الفقر و الآفات الإجتماعية، دعم الصحة و التعليم و الرياضة و المواهب تنمية المناطق النائية1.

سادسا: المقاولاتية و المفاهيم المتداخلة:

إرتبط مصطلح المقاولاتية بمصطلحات أخرى لها صلة بموضوع المقاولاتية حيث نجد من بينها:

1- الثقافة المقاولاتية:

إن الثقافة المقاولاتية هو مفهوم يخضع لتأثير المحيط و العوامل الخارجية حيث تعرف على أنها:

[1] سفيان فتيط، هشام بورمة ،" ثقافة و روح المقاولاتية لدى الشباب الجامعي"،**مجلة انماء الاقتصاد و التجارة** ،جامعة جيجل، عدد خاص،الصادرة بتاريخ 2018، ص124.

- مجموعة القيم المشتركة المتقاسمة بين أطراف المجتمع و التي يستعملونها في التعاملات و التبادلات.
- التوافق مع العوامل المحيطة، وتتضمن الثقافة كذلك الأفكار المشتركة بين مجموعات الأفراد و كذا اللغات التي يتم من خلالها ايصال الأفكار بها، و هو ما يجعل من الثقافة عبارة عن نظام سلوكيات مكتسبة[1].

ان مفهوم ثقافة المقاولاتية مرتبط بمفهوم الثقافة حيث ،يمكن تعريفها على انها مجموع القيم و المعتقدات و التوقعات المشتركة ،و التي تعد كدليل للافراد، ينتج من خلالها معايير تؤثر بشكل كبير على سلوكيات الافراد و المجموعات بايجاد افكار مبتكرة ، ابداع في مجمل القطاعات و محاولة تطبيقها في في مجال الإستثمار رؤوس الاموال.

وبهذا فان ثقافة المقاولة تشير الى مجموعة القيم و الرموز و المثل العليا و المعتقدات والافتراضات الموجهة و المشكلة للإدراك ، و المساعدة في التعامل في مختلف الظواهر،فهي تمثل روح المقاولة و السبب الرئيسي الفعلي لانشائها .

أ- اهمية ثقافة المقاولاتية :

تمثل ثقافة المقاولاتية المحرك لإنشاء المقاولات،فالثقافة تلعب دورا هامافي تماسك الأعضاء، و الحفاظ على هوية الجماعة و بقاءها فالثقافة اداة فعالة في توجيه سلوك افراد المجتمع و مساعدتهم على اكتشاف قدراتهم على الابداع و اكتساب الثقة بالنفس، من خلال تحريك الدوافع النفسية و المالية نحو المقاولاتية.

فمن خلال ما سبق يمكن تعريف ثقافة المقاولاتية على أنها: مجمل المهارات و المعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة من الأفراد و محاولة إستغلالها و ذلك بتطبيقها في الاستثمار في

[1] - بلقاسم ماضي ؛ عبير حفيفي ؛" ثقافة المؤسسة و المقاولاتية "؛**مداخلة ضمن الملتقى الدولي الاول حو المقاولاتية: التكوين و فرص الاعمال**؛ جامعة بسكرة؛ ص14.

رؤوس الأموال و ذلك بإيجاد أفكار مبتكرة جديدة، إبتكار في مجمل القطاعات الموجودة في مجمل القطاعات الموجودة إضافة إلى وجود هيكل تسييري تنظيمي، وهي تتضمن التصرفات، التحفيز، ردود أفعال المقاولين بالإضافة للتخطيط، إتخاذ القرارات، التنظيم و المراقبة، كما أن هناك ثلاث أماكن لترسيخ فيها هذه الثقافة هي : العائلة، المدرسة، المؤسسة[1].

ب وضائف ثقافة المقاولاتية :

حيث يرى كل من " سكرنسان"screnسen " و "بيدرسون "pederson" ان الثقفة لها اربع وضائف :

- تستخدم الثقافة كاداة تحليلية للباحثين ، حيث تساهم نماذج الثقافة في فهم التنظيمات الاجتماعية المعقدة .
- تستخدم الثقافة للتغيير ووسيلة من وسائل التطوير.
- تستخدم الثقافة كأداة لتحسين سلوكيات محددة ، و أيضا لتهيئة فئات اجتماعية مستهدفة لنقل قيم محددة .
- و من هنا نستنتج أن للثقافة المقاولاتية مجموعة من الوظائف أهمها:
  - تهيئة الإحساس بالكيان و الهوية لدى الشباب .
  - المساعدة على تخفيض معدلات البطالة.
  - تهيئة إطار مرحلي يساعد على فهم اتجاهات و أنشطة المقاولاتية، و يرشد لاتخاذ قرار الخوض في مجال المقاولاتية [2] .

2- روح المقاولاتية

[1]- اشواق بن قدور و محمد بالخير ، " اهمية نشاط ثقافة المقاولة و انعاش الحس المقاولاتي في الجامعة ". **مجلة الاجتهاد لدرسات القانونية و الاقتصادية** ، العدد11 الصادر بتاريخ 11 جانفي 2017 ، ص ص 250- 251 .

[2]- اشواق بن قدور ، محمد بالخير ، مرجع سابق.

ازداد اهتمام الباحثين بدراسة روح المقاولة نظرا للأهمية الكبيرة في دعم وتشجيع المقاولاتية، و لان هذا المصطلح حديث و مازال محل البحث لم يتم الوصول بعد إلى اتفاق موحد و شامل لذا سنعرض بعض التعريفات المتمثلة في :

عرف العديد من الباحثين روح المقاولة ، نذكر منهم: "blot et stumpf"،"بلوت وستاف " و اللذان عرفها بأنها: إرادة تجريب أشياء جديدة أو القيام بالأشياء بشكل مختلف، لأنه توجد إمكانية التعبير.

و اعتبر "albert et marion " ، " البيرت و ماريون " ان روح المقاولة تعود إلى الكفاءات المرافقة للعمل المقاولاتي،حيث تعتبر مجموعة من أفكار، طريقة تفكير و قدرة على ملاحظة، إكتشاف و استغلال فرصة.[1]

يجب التفرقة بين مصطحين غالبا ما يتم المزج بينهما في الاستعمال و هما روح المؤسسة و روح المقاولة.

حيث يعرفون روح المؤسسة بأنها مجموعة من المواقف العامة و الإيجابية إزاء مفهوم المؤسسة و المقاول، أما روح المقاولة فهو أشمل من مفهوم روح المؤسسة حيث أنها تترجم التوجه نحو البحث عن الفرصة و المبادرة الخالقة للقيمة، و يمكن أن تعني إطلاق الأفراد لسلوكيات ملحوظة مثل تحمل المسؤولية.

و تتركز على 3 مرتكزات:

- المرتكز الأول: رؤية، حلم
- المرتكز الثاني: الخطر، الشجاعة
- المرتكز الثالث: الإقناع، الطاقة.[2]

[1] - أمال بعيط، ، مرجع سابق,ص30

[2] - امينة قايدي ،((تطور التوجه المقاولاتي لطلبة الجامعيين)).**رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة، السنة الجامعية :2016-2017,ص82.

إن روح المقاولاتية هي عبارة واسعة الدلالات و المعاني تتعدى في مفهومها عملية إنشاء المؤسسات الفردية، لتشمل تطوير الكفاءات الفردية في تقبل إمكانية التغيير بروح منفتحة مما يمكن الأفراد تطوير أنفسهم و إكتساب مهارات جديدة ناتجة عن الانتقال للميدان العلمي وتجريب الأفكار الجديدة و بالتالي كسر حاجز الخوف من التغيير و إكتساب مرونة في التعامل مع المستجدات.[1]

هي مجموعة من المؤهلات و القدرات التي تميز الشخصية المقاولاتية، و تعكس سلوك و تصرف الشخصية المقاولاتية ، حيث لم يتفق الباحثين على حصرها و لكن أمكننا أن نحصرها في:

- إيجاد الأفكار الجديدة التي تسمح برفع التحدي
- استقرار المعلومات و التدقيق فيها
- تحقيق أفضل الأهداف في أسوء الظروف
- التعامل مع حالات و مواقف عدم التأكد في المحيط
- التعامل بمرونة
- تحمل المخاطر و لا يخشى الفشل
- إقتحام الغموض.
- إتخاذ القرارات الصائبة
- **خلق القيمة:** حيث تعكس هذه القدرة إمكانيات المقاولاتية الإبداعية في إيجاد توليفات جديدة للإمكانيات المتاحة و في ظروف معينة لإنتاج سلع و خدمات، أو إدخال طرق عمل جديدة، إيجاد مصادر تمويل و تموين جديدة، و صف طريقة تنظيمية جديدة.[2]

[1] - محمد علي الجودي، ((نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي))، **أطروحة لنيل شهادة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014 – 2015، ص 17.

[2] - سمير محمد جلاب، على شطة، ا"واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر"، **مجلة إقتصاديات المال و الأعمال** ، العدد3 ، الصادر ة بتاريخ اكتوبر 2017، ص14.

فالعلاقة بين المقاولاتية و روح المقاولاتية الاخذ بالمبادرة و العمل او الانتقال للتطبيق ، فالافراد الذين يتمتعون بروح المقولاتية يمتلكون العزيمة على الخوض في اشياء جديدة أو اتخاذ اعمال بطريقة مغايرة ، و هذا بسب وجود الرغبة في التغيير، وليس بالضرورة ان يكون لهؤلاء الافراد دور في انشاء مؤسستهم الخاصة، فهدفهم هو تطوير القدرات و تجريب افكارهم الجديدة ، و التعامل بانفتاح مع التغيرات ، فتوفر روح امقولاتية تؤدي بالافراد الى خلق مشاريع المقولاتية[1].

سابعا: مفهوم المقاول:

1-تعريف المقاول:

تعددت التعاريف و الآراء حول مصطلح المقاول حيث عرفها كل حسب وجهة نظره.

- **تعريف الاقتصادي جوزيف شومبتر:** هو الشخص الذي يريد و قادر على تحويل فكرة إلى ابتكار ناجح[2].
- **المقاول في التعريف الاقتصادي:** يعود الفضل في إدخاله إلى النظرية الاقتصادية الى"ريتشاد كاتيلون"،ritchad catillon"و"جون بي ساي" ghon bee say" حيث قدموا تعريفا واضحا لوضيفة المقاول :
- **تعريف كاتيلون:** هو شخص مخاطر يقوم بتوظيف أمواله الخاصة ، و يعتبر عدم اليقين عنصرا أساسيا في تعريفه فهو الشخص الذي يشتري أو (يستأجر) بسعر أكيد ليبيع بسعر غير أكيد، فهو يتحمل وحده الخطر المرتبطة بشروط السوق ، وبتقلبات الأسعار و بالظروف الطبيعية .

[1]- سفيان قنيبط و هشام بومرمة ، مرجع سابق .

[2] -امينة بن جمعة ، مرجع سابق ص 24.

- **تعريف شومبتر:**هو كل شخص مبدع يقوم باستخدام الموارد المتاحة بطريقة مختلفة ، كما يعتمد على الاختراعات و التقنيات المبتكرة من اجل الوصول لتوليفات صناعية جديدة .

- صنع منتوج جديد.

استعمال طريقة جديدة في الانتاج .

- اكتشاف قنوات توزيع جديدة في السوق .
- انشاء تنظيمات جديدة [1] .

- القاموس التجار: الذي تم نشره سنة 1723 بباريس.
- Entreprender: تعني تحمل مسؤولية عمل ما أو مشروع أو صناعة ...إلخ
- Entrepreneur: الشخص الذي يباشر عملا أو مشروعا ما فمثلا بدلا أن نقول صاحب المصنع، نقول مقاول صناعي أي مقاول في مجال الصناعة[2].
- G.B Say: إعتبر المقاول على أنه المبدع الذي يقوم بجمع و تنظيم وسائل الانتاج بهدف خلق منفعة جديدة

فمن خلال ما سبق نستنتج أن المقاول هو ذلك الشخص الذي يتمتع بشخصية قوية تتميز بالجرأة و روح الابداع و تحمل المخاطرة لكل ما هو جديد ويتميز بقدرات تسمح له بدمج عوامل الإنتاج،اي خلق منافع إقتصادية تعود للمجتمع بالفائدة.

أ- خصائص و مميزات المقاول

[1]- محمد علي الجودي ، ((نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي)). **رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه** ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2015- 2016 ص ص . 5-.6.

[2]-خذري توفيق ؛ حسين الطاهر؛مداخلة حول المقاولة كخيالر فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،" **ملتقى وطني لواقع افاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** "، جامعة الجزائر ، الصادر بتاريخ 5 و6 ماي 2013.

هناك تعدد و تنوع كبير في الجوانب الواجب توفرها لدى المقاول الناجح، و التي يمكن حصرها فيما يلي:

1. الطاقة و الحركية: إنها سلوك ضروري لا يمكن الاستغناء عنه، فعملية إنشاء مؤسسة تتطلب بذل مجهود معتبر, إضافة إلى تهيئة الوقت الكافي و الطاقة اللازمة لإنجاز الأعمال فعلى المقاول أن يكون نشيطا.
2. الثقة بالنفس: هذه الثقة تدفعه إلى عرض أفكار جديدة تتميز بالابداع مقارنة بالآخرين، كما يتصف بالتواضع و العلو عن التكبر و الاعتزاز الزائد بالنفس.
3. الدافعية نحو التميز و تحقيق الانجازات : للمقاول رغبة دائمة إنتاج الأفكار والأشياء الجديدة و الاستعداد لبذل مجهودات معتبرة من أجل الحصول على الأفكار.
4. الاستعداد و الميل نحو المخاطرة: إن الريادي هو الشخص المخاطر لذلك من أهم ميزة في المقاولاتية نجد الميل نحو المخاطرة، لذلك نجد اهم الشركات الصغيرة التي يملكها شخص واحد هي أكثر ميلا للمخاطرة من الشركات الكبيرة.
5. الالتزام: لا بد أن يستمر المقاول بالتركيز على أهدافه و عدم تخليه عن تخطيط أنشطتة، كما أن سر نجاح المقاول هو التزامه بواجباته التي رسمها لنفسه.
6. الاندفاع نحو العمل: يظهر المقاول مستوى من الاندفاع نحو العمل أعلى من الآخرين، حتى أن هذا الاندفاع و الحماس يأخذ شكل العناد و الرغبة في العمل الصعب و الشاق.
7. التفاؤل: يتميز المقاول بأنه متفائل أكثر من غيره، مع العلم أن الأشخاص قد يفشلون في تحقيق شيء ما في مراحل الحياة ،و هذا أمر لا يمكن تفاديه، و لكن يجب التعلم من ذلك الفشل لإستمرار النجاح.
8. القدرة على احتواء الوقت: ينبغي على صاحب الفكرة القيام بتطوير مجموعة من الأنشطة في الحاضر، و التي سوف لن يكون لها أي أثر إلا لاحقا، فلا يمكن

تصور نجاح مؤسسة دونا التفكير في المستقبل و تحديد الرؤية على مدى المتوسط والطويل[1].

9. تقبل الفشل: يشكل الفشل جزءا من النجاح و بالنسبة للمقاول الخطأ ؛ الفشل، والحلم هي مصادر لاستغلال الفرص الجديدة، و بالتالي تحقيق نجاحات مستقبلية.

10. التجديد و الإبداع: فاستمرار المؤسسة يجب أن تتطور من ناحية منتجاتها وهياكلها و مخططها الاجتماعي، لهذا على المقاول ضرورة الإنفتاح على التجديد والتطوير، و هذا ما يتطلب قدرة على التحليل و توفير الطاقة اللازمة للإستجابة للتوجهات الجديدة.

11. المسؤولية الكاملة: فالمقاول بإختياره لهذا المنهج عليه تحمل العواقب ، فنجاح أوفشل مشروع يكون على عاتقه و هو نتيجة للقرارات التي إتخذها ، لذلك فهو مسؤول على كل النتائج المترتبة على هذه القرارات.

12. الاستقلالية: يتميز المقاول بالشعور بالإستقلالية القصوى.

13. تحمل الغموض: المقاول يتمتع بخصائص نفسية تمكنه من أن يكون شخصا غير متأثر بالفوضى و عدم التأكد ؛ و هذه السمة مهمة للمقاول، لأن الظروف غير متأكدة و غامضة و معقدة هي ميزة أعمال المقاولة، فالمقاول يتحمل المخاطرة المحسوبة.

14. المثابرة: يعني قدرة المقاول على وضع أهداف واقعية قابلة للإنجاز، و توفر العزيمة و الالتزام طويل الأجل.

15. القدرة على الإقناع: يمتلك المقاول القدرة على إقناع الآخرين ، و تحفيزهم للتحرك في إتجاه محدد في جو من اللياقة و المرونة.[2]

---

[1] -جودي محمد علي، مرجع السابق.

[2]- عمر علي اسماعيل ، "خصائص الريادي في المنظمات الصناعية و اثارها على الابداع التقني"**مجلةالقادسية للعلوم الاقتصادية**،جامعة الموصل ، العدد4 ، الصادر بتاريخ2010،ص64.

الجدول رقم (01) : تعريف المقاول حسب مختلف المدارس الفكرية[1]:

المدارس الفكرية	تعريف المقاول	الباحثين
المدرسة الاقتصادية	المقاول متخصص في استعمال الحدس من الاتخاذ القرارات المرتبطة بإستغلال الموارد النادرة	Casson (1991)
المدرسة السلوكية	يعرف المقاول بأنه شخص الذي يقوم بمجموعة من الأنشطة بطريقة مناسبة من أجل إنشاء المؤسسة	Gartner (1988)
المدرسة النفسية	يعرف على أساس مجموعة من السمات النفسية	Savert et Scott (1991)
المدرسة العملياتية	يعرف المقاول بأنه الشخص الذي يقوم بتطوير و استغلال الفرص و إنشاء المؤسسة من أجل الاستغلال	Bugrave Et Hafer (1991)

المصدر : من اعداد الطابتين استنادا على محاضرات في مقياس المقاولاتية.

الجدول رقم (02): أنماط المقاولين:

و هي تتمثل في العديد من الانماط كما ستوضح في الجدول: المؤازرون، الشطار، المثابرون، الباحثون، المثاليون.

النمط	مؤشرات قياسه
الموازرون	يمتيزون بالموازنة بين عملهم الخاص و حياتهم الشخصية، و لا يحبذون نمو العمل ليصبح كثيرا
الشطار	يركّز على معرفة كافة التفاصيل مهما كانت صغيرة مهما كانت القيود و المعوقات التي تعوقهم.

[1] Nadia chabeu , Entreprenariat femmine en Algérie , 2013, p 7.،

المثابرون	يعملون ساعات طويلة بجد و مثابرة و يسعون على زيادة حجم العمل و الكسب لمزيد من الأرباح.
الباحثون	يسعون لتملك لأنه يمثل غايتهم الأساسية و يحقق لهم الرضا الكامل.
الميثاليون	يحبون العمل الجديد المبدع أو الذي يشعرون أن له معنى و متعة.

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على معطيات كتاب غنام محمود ، اثر الخصائص الريادية[1]

المطلب الثاني : نماذج و مقاربات المقاولاتية

أولا: نماذج المقاولتية:

خلال العشرين السنة الأخيرة هناك العديد من النماذج التي تم إفتراضها من أجل وصف و تفسير ظاهرة المقاولاتية، الهدف هنا ليس تماما تقديم هذه النماذج لكن هو كشف النماذج التي تبدو أكثر حضورا ، حيث أن هذه النماذج لها مكانة رئيسية تتمثل في مجموعة من العوامل الفاعلة لدى الفرد من أجل المساهمة في تكوين توجهه نحو المقاولة، فالتوجه يؤدي بعد ذلك إلى الفعل.

1-نموذج shapero:

تعتبر أعمال Shapero في أقدم الأعمال في مجال المقاولاتية التي لاقت قبولا كبيرا في الوسط العلمي و تتلخص هذه الأعمال في نموذج يسمح بالفهم الجيد لعملية إنشاء المؤسسة ،فحسب Shapero إنشاء مؤسسة هي ظاهرة متعددة الأبعاد لها قوى رئيسية تتفاعل فيما بينها في العوامل الشخصية و المتغيرات الموقفية، الاجتماعية ، الاقتصادية تؤثر على المقاول المقبل على إنشاء مؤسسة.

[1] - عنام محمود، رضوان محمود، أثر الخصائص الريادية، قطاع غزة، ص 24 .

الشكل رقم (01): نموذج شابيرو

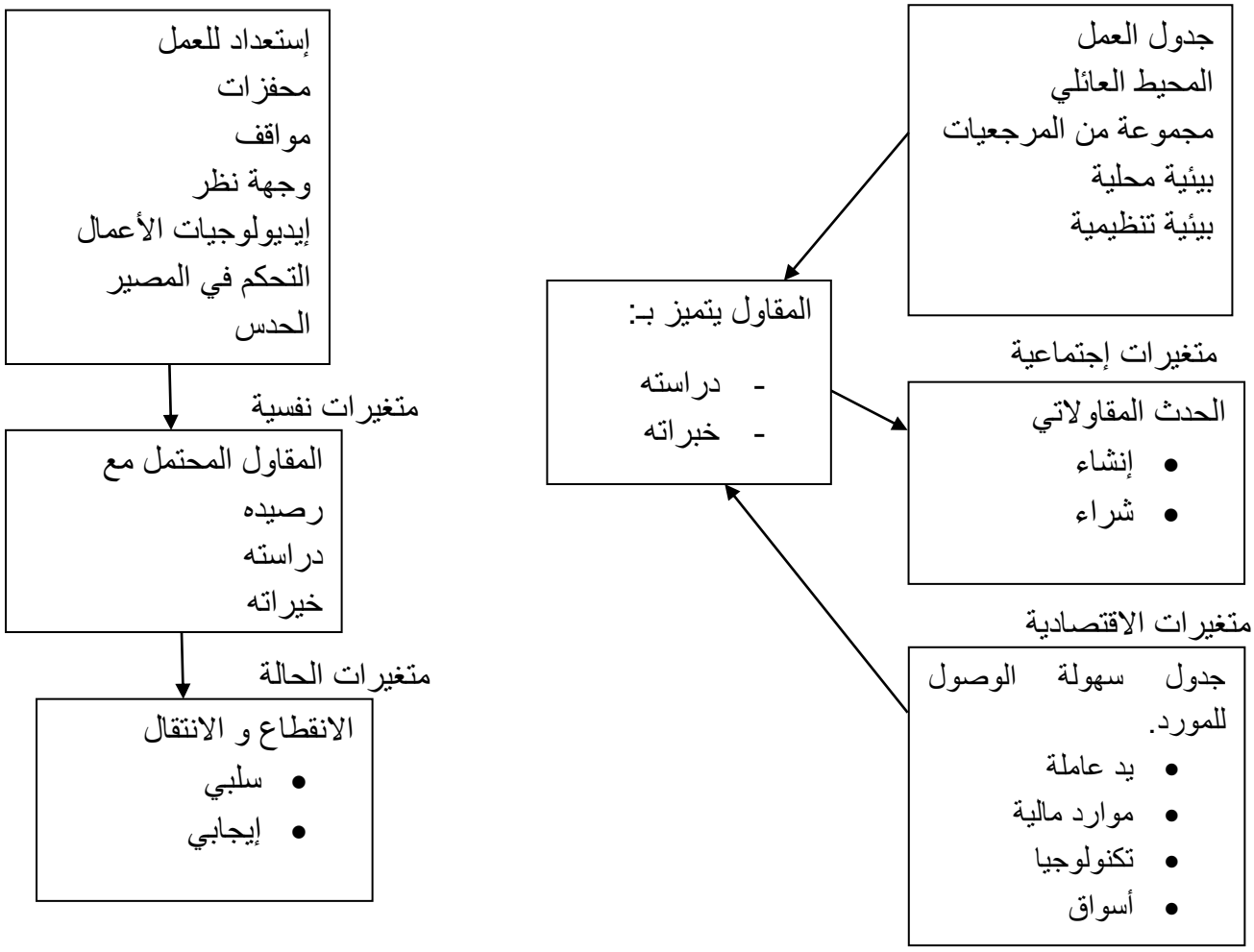

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاستعانة بمذكرة نيل شهادة الدكتوراه لمحمد قوجيل .

فحسب هذا المخطط نقدم تفسير لكل هذه المتغيرات:

المقاول هو ذلك الشخصي الذي يتميز بقدرات شخصية، فنية و إدارة أعمال فحسب هذا المخطط فإن الخطوة الأولى التي يقوم بها المقاول في مساره نحو إنشاء مؤسسة تستوجب خبراته السابقة و يعتمد على دراساته.

فالمقاول حسب نموذج شابيرو يتأثير بمتغيرات مختلفة منها:

- **متغيرات إجتماعية و إقتصادية:**

المحيط العائلي: الذي يساهم بشكل كبير في تشجيع الفرد لتحقيق أفكاره في مجال المقاولاتية حيث أنها قد تكون صفة وراثية من الجد و الأب، كما تساهم البنية المحلية والتنظيمية في إبراز و تحديد التوجه المقاولاتي.

- من الناحية الاقتصادية يجب أن تتوفر الموارد المالية و الهياكل التنظيمية و ذلك لتطبيق فكرة إنشاء مؤسسة.
- المتغيرات النفسية : كما أن الحالة النفسية لها دور هام في شخصية المقاول يتميز بها داخليا تتمثل في وجهات نظر: الإقناع، المسؤولية، الحدس، وجهات نظر مختلفة، إتخاذ قرارات صارمة.
- متغيرات الحالة: تتمثل بدورها في نجاح المشروع أو فشله ففي حالة نجاح المشروع يستمر و يتطور إلى الأمام أما في حالة فشله فيتوقف المشروع[1].

2-النموذج الاستراتيجي للمقاولاتية: و يمكن توضيحه في الشكل الموالي:

الشكل رقم(02): النموذج الاستراتيجي للمقاولاتية:

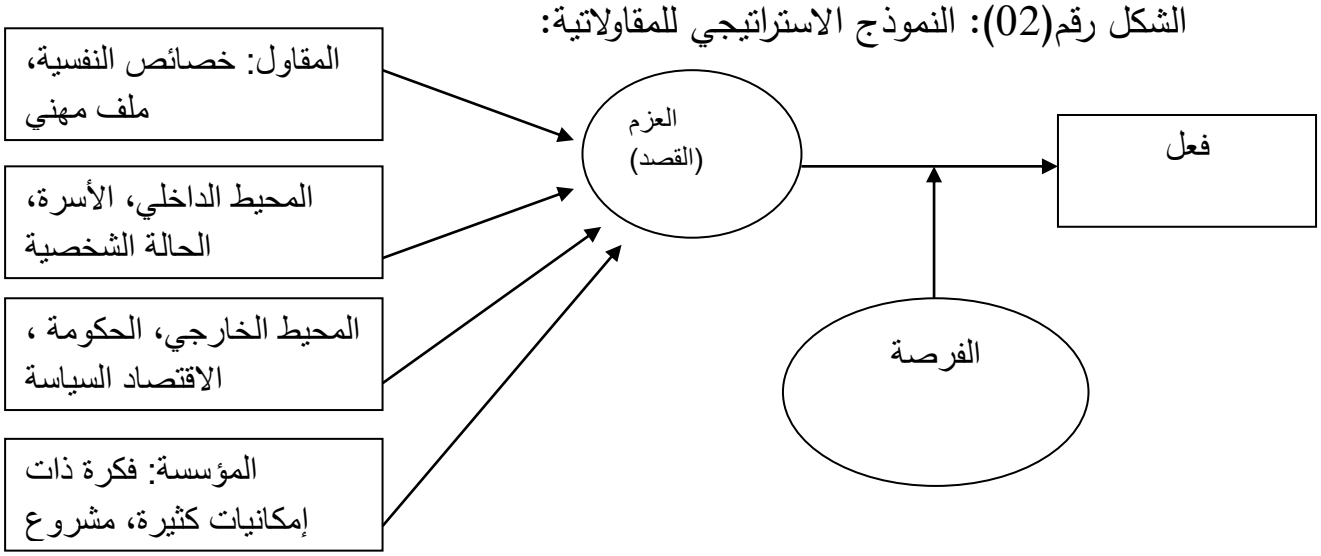

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا مذكرة أمال بعيط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل م د) في علوم التسيير، شعبة تسيير المنظماتجامعة تبسة، سنة 2016-2017، ص8.

[1] - محمد قوجيل ، ((دراسة و تحليل دعم المقاولاتية في الجزائر)).**رسالة لنيل شهادة الدكتوراه**، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، قسوم العلوم التجارية و علوم التسير ، كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، السنة الجامعية :2015- 2016ص44.

من الشكل السابق نلاحظ النموذج مكون من:

- الفرد المقاول: يركز هذا النموذج على الفرد المقاول لأنه المحور الاساسي في توليد العزم على فعل المقاولة، و هذا يتطلب منه امتلاك بعض الحصائص النفسية التي يتصف بها المقاول، كما أن ملفه الشخصي عامل مهم جدا فهو يشمل المسار الأكاديمي و التكوين الذي يشكل متاع معرفي أولي ضروري للمقاولاتية.
- المحيط الداخلي: وضعية المقاول في إطار زمني محدد و يشمل الوضعية العائلية، المالية و الإجتماعية،
- المشروع قد يمتلك الفرد خصائص نفسية للمقاول في إطار داخلي مشجع يتمثل في عائلة محفزة و موارد و علاقات اجتماعية يمكنه استخدامها في مسعاه، كما يتواجد في محيط خارجي محفز لخلق مؤسسة، إلا أنه مع عدم توفر فكرة أو مفهوم يدفعه للعمل و الصبر عليه، بحيث يمنحه ماله و مهاراته و وقته و لا يمكن أن نقول أن هناك سيرورة مقاولاتية، فهذا هو مشروعه الذي يجب أن يكون مرنا و قابل للتوجيه من أجل خلق قيمة مرتبطة بالابداع و ميزة تنافسية مستدامة[1].

[1]- امال بعيط ، مرجع سابق ، ص8.

3- نموذج سيرورة المقاولاتية:

الشكل رقم (03): نموذج سيرورة المقاولاتية: يشمل هذا النموذج مجموعة مراحل

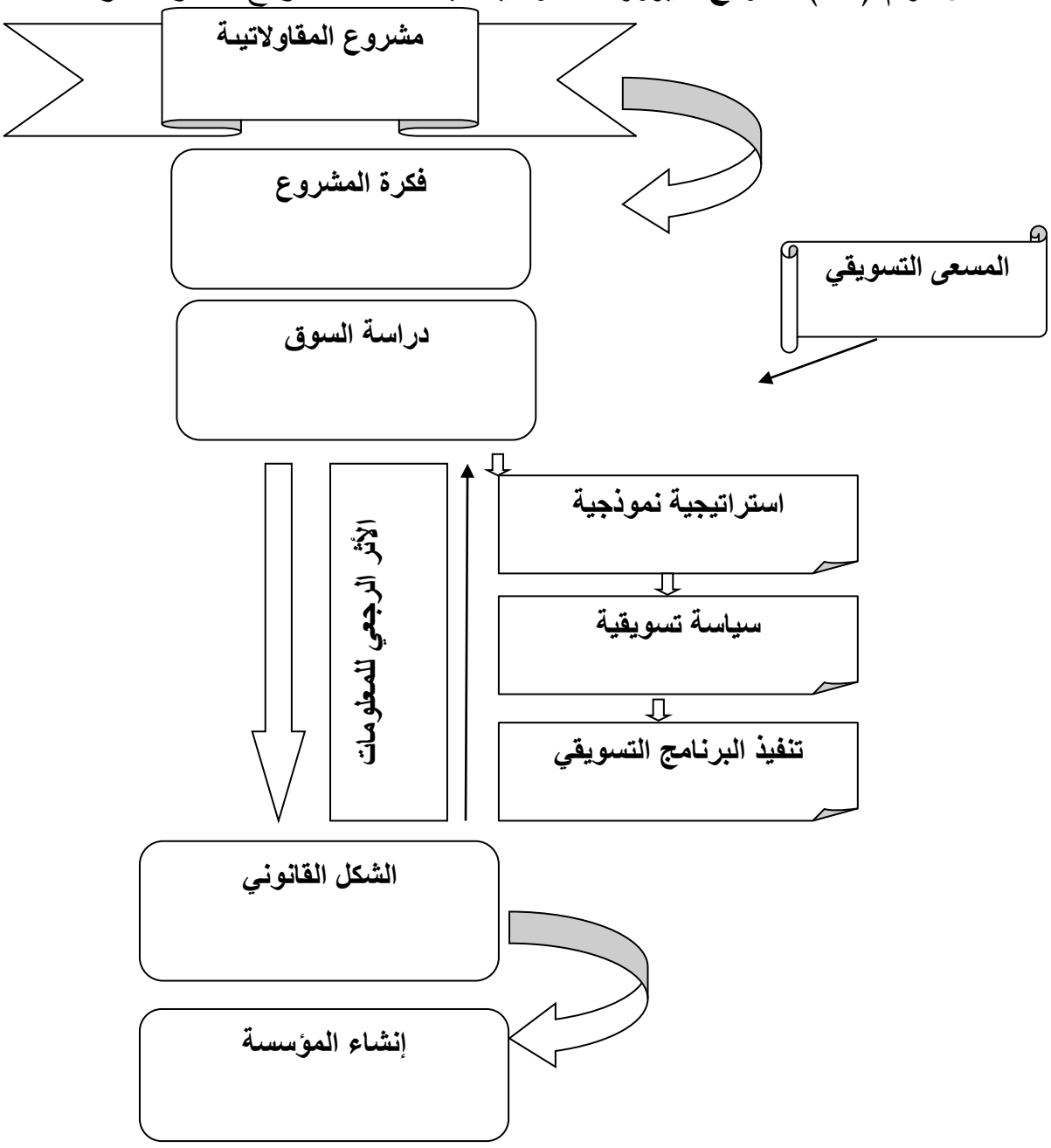

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا على مذكرة أمال بعيط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل م د) في علوم التسيير، شعبة تسيير المنظمات، سنة 2016-2017، ص 9.

و ما نستخلصه من الشكل أن سيرورة المقاولاتية تسمح بالمصادقة على فكرة المشروع ، قد تكون ملائمة و تمثل مشروعا واعدا، و قد تتخللها بعض الثغرات أين يبرز خطر الاستثمار،

لذلك تبرز هنا أهمية معرفة المقاول للسوق و تغيراته للتأكد من مصداقية هذه الفكرة، و يمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:

فكرة (idée) = حاجات (besoin) + وسائل (moyens)

إن الوقت الذي ينقضي بين تحويل الفكرة الجديدة إلى مشروع مبتكر يسمى بـ القصور الابتكاري (Innovation Lag) الذي يعني أنه كلما زادت تلك الفترة تزايد قصور العملية الابتكارية و ارتفعت تكاليف إنشاء المشاريع الجديدة.[1]

بعدها يتم التقييم التفصيلي للأفكار الابتكارية و ذلك استنادا إلى عدة معايير منها مدى تماشي الفكرة مع أهداف و استراتيجية المشروع و مدى الحاجة إلى مهارات تسوسقية لتطبيقها و توفر الموارد المالية اللازمة لوضعها موضع التنفيذ و غيرها.

ثانيا : مقاربات المقاولاتية:

تطورت البحوث في مجال المقاولاتية من خلال ثلاث تيارات فكرية رئيسية و التي بدورها إختلفت في تناولها لهذا المجال، الا انها مكملة لبعضها البعض.

1- المقاربة الوظيفية للاقتصاديين (الوصفية):

إهتمت المقاربة الوظيفية للاقتصاديين بآثار المقاولة و بدور المقاول في تنمية النظام الإقتصادي، ففي هذا السياق يقول كل من J .Stevenson و Carlos Jarillo 1990 : "إهتم الباحثون بنتائج أعمال المقاول و ليس المقاول أو حتى نشاطاته في حد ذاتها" .

يعتبر J.B.Say. R Cantillon و J .A. Shumpeter من الرواد الذين إهتموا بنشاطات المقاول و سعوا إلى تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه هذا الأخير في دفع مجلة

[1] نفس المرجع السابق .

التنمية الإقتصادية، غير أن من كان له الفضل في إدخال هذا المفهوم إلى النظرية الإقتصادية هو R Cantillon ، الذي عرف المقاول، و قسم المجتمع إلى ثلاث فئات:

- الملاك الذين يعيشون في إستقرار مالي.
- العمال
- المقاولين.

أما .J.B.Say يرى أن المقاول حجر الزاوية في العملية الاقتصادية كما أنه وسيط بين مختلف مستويات المنتجين و بين المنتجين و المستهلكين و هذا المقاول يمكن أن يكون مزارعا ، صناعيا، أو تاجرا، و قد ركز على المقاول الصناعي.[1]

فلقد كان إستعمال هذه المقاربة لتحليل المقاولة في البدايات إلى غاية سنوات السبعينات من القرن العشرين، إذ كانت المقاولة تعتبر من طرف الاقتصاديين كتفسير مفيد لفهم التطور الاقتصادي، إلا أن بعض الباحثون لم يشاطرو هذا الرأي مثل: H. Leibenston 1968 الذي يرى أنه من غير الممكن تأسيس نموذج كامل و مفصل للتطور الاقتصادي له علاقة بالمقاولة، و يرى أن نظرية المنافسة تكفي لوحدها من أجل تفسير التطور الاقتصادي ولاداعي لوجود مجال المقاولة و يفسر هذا بأنه ناتج عن إغفال و إخفاء الدور الحيوي للمقاول، و بهذا أصبحت العلوم الاقتصادية في منئ عن تفسير العديد من الظواهر في مجال المقاولة لأنه يجدر أولا تحديد العوامل السلوكية لظاهرة المقاولاتية .

2-المقاربة السلوكية: ظهرت هذه المقاربة لتفادي الفجوات التي وقعت فيها المقاربة الأولى و ذلك لكثرة إهتمام المقاربة الأولى بدور المقاول فقط، حيث تم إهمال ونسيان بأن النجاح لا يرتبط فقط بالخصائص و الصفات الشخصية ، بل يتضمن أيضا تأثير

[1] - أمينة قايدي،((تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين)). **أطروحة لنيل شهادة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة معسكر، السنة الجامعية 2016-2017، ص ص 6-7 .

العائلة التي نشأ فيها ذلك المقاول و المجتمع الذي استلهم منه ثقافته، فالمبادرة الفردية لا معنى لها بدون وجود ظروف إجتماعية ، إقتصادية ، و سياسية مشجعة على المقاولة .

فالمقاربة تأسست في علم النفس و ذلك من خلال الأعمال R Cantillon و وضع الباحث فرضية أن السمة النفسية مستقرة ما إذا اختضنها محيط مشجع للمقاولة فهي تهيئ الأفراد لإختيار المقاولة كمسار مهني[1] .

3-**مقاربة فرصة الأعمال:** ترتكز هذه المقاربة على فكرة فرصة المقاولاتية حيث تعتبر المقاولاتية أنها إنتهاز أو بالأحرى استغلال للفرص التي يجب على المقاول إكتشافها ثم تقييمها و أخيرا المباشرة في إستغلالها مثل المفكر Venktaranum أو في ظل هذه المقاربة تكون المقاولاتية محصورة في إنتاج السلع و الخدمات .

4-**مقاربة إنشاء المنظمات:** تنطلق هذه المقاربة من فكرة المقاولاتية هي إنشاء تنظيمات جديدة في الحد الأدنى و قد تجاوزت الرؤية الحديثة للمقاولاتية في هذا الإطار فكرة إنشاء المؤسسات إلى فكرة بروز التنظيمي المؤسساتي، أي بروز أشكال جديدة لتنظيم إنطلاقا من مؤسسة قائمة من قبل.

5-**مقاربة خلق القيمة:** تعتبر المقاولاتية كأداة لخلق قيمة جديدة بالنسبة للفرد أو المجتمع ككل فقد عرف (bruyat) كموضوع علمي للبحث في الثنائية الفرد و خلق القيمة.

6-أما Roustad أكد أن المقاولاتية هي المسار الحركي لخلق ثروة إضافية فركز في تعريفه على إنشاء القيمة المضافة و ذلك سواء عبر إنتاج سلع و خدمات جديدة أو عبر إدخال تحويلات على سلع و خدمات موجودة من قبل كما يربط المقاولاتية بعامل المخاطرة

[1] - امال بعيط ؛ مرجع سابق؛ ص5.

7-مقاربة الإبداع: ترتبط ر بشكل كبير بالابداع، و تعود جذور هذه المبادرة الاقتصادي Shaumpterالذي اظهر خمس أنواع من الإبداع [1].

المطلب الثالث: معوقات المقاولاتية:

يواجه نمو و تطور المشروعات المقاولاتية في جميع أنحاء العالم مجموعة من المشكلات التي تتفاوت من دولة إلى أخرى و من قطاع إلى آخر و هي فترة زمنية إلى أخرى، و عبر مراحل المشروع ذاته و نذكرها في :

- صعوبة الحصول على التمويل في بدء المشروع، و صعوبة زيادة رأس المال في مراحل التطوير.
- إرتفاع كلفة رأس المال (كلفة الاقتراض و التمويل)
- إرتفاع معدلات التضخم و تأثير ذلك في ربحية المشروع و قدرته على المنافسة.
- منافسة المنتجات المستورة و منتجات المنظمات الكبيرة في ذات المجال .
- عدم القدرة على إتباع إسترتيجية تسويقية واضحة و شاملة بسبب إرتفاع كلف التسويق.
- عدم ملائمة بعض التشريعات و القوانين
- المشكلات تتعلق بجودة الإنتاج مما يؤثر في القدرة التنافسية
- ضعف قدرات أصحاب المشروعات المقاولاتية في النواحي المالية و الإدارية و التسويقية
- عدم قناعة أصحاب المشروعات في التدريبات و إمكانية تطويرالمهارات.
- ضعف التسويق و عدم القدرة على التجديد و تحديث قنوات التوزيع بصورة مستمرة2

[1] - مجدوب بحوصي ، "إستراتيجية الذكاء الاقتصادي لإستدامة المقاولاتية مع الإشارة لحالة الجزائر"، **مجلة اقتصاديات المال و الأعمال** ، العدد 4 ، الصادر في جوان 2017 ، ص 22.

[2] - إيثار عبد الهادي محمد، "دور الريادة منظمات الأعمال في التنميةالاقتصادية". **الملتقى الدولي حول المنظمات الاقتصادية** ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة ورقلة ، نوفمبر 2011ص، ص17، 18.

المبحث الثاني

الإطار المفاهيمي التنويع الاقتصادي:

تتميز أسواق النفط الدولية بكثرة التقلبات في أسعار النفط و ذلك لإرتباطها بمجموعة من المتغيرات ، فإزدياد أسعار النفط يكون لصالح الدول المنتجة و المصدرة حيث تزداد فائدتها على عكس الدول المستهلكة فإنها تواجه مشاكل و مخاطر في اقتصادها، لهذا يمكن القول بأن النفط يعتبر مصدر الرئيسي لعائدات الاقتصاد الجزائري ، اذ انها من بين الدول الريعية التي تعتمد بشكل كبير على النفط ، و عليه فاي تذبذب في اسعار المحروقات سيؤثر على نمو الاقتصاد الوطني ، و هذا ما أدى بالدولة الجزائرية الى إقامة مجموعة من الاجراءات و جعل الاقتصاد الجزائري اكثر تنوعا ، ذالك من خلال تشجيع القطاع الفلاحي و الصناعي و السياحي .

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي:

مفهوم التنويع الاقتصادي:

1. التنويع الاقتصادي: يعرف على أنه الزيادة المستمرة في عدد قطاعات النشاط التي يرتكز عليها الاقتصاد و الخروج من التبعية لقطاع معين مما يخلق فرص عمل كثيرة يحدث تحولا في هياكل الاقتصاد ككل.[1]

2. التنويع الاقتصادي: للتنويع الاقتصادي مفاهيم متنوعة تختلف بإختلاف الرؤية التي ينظر إليه من خلالها، فهناك من يربط التنويع بالانتاج و بمصادر الدخل في حيث يربطه آخرون بهياكل الصادرات السلعية، و في الكثير من الأحيان يعتقد بأن التنويع هو

[1] - شارف نوردين ،" فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسته لإحتلال الواردات".**مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدرسات** ،العدد12،الصادر في مارس 2018، ص17.

تنويع فقط لقطاع الصادرات ، بينما السلع التصديرية هو جزء من مفهوم التنويع الاقتصادي و جزء أساسي في تنويع الانتاج.[1]

3.التنويع الاقتصادي: هو سياسية تنموية تهدف إلى تقليل من نسبة المخاطر الإقتصادية و رفع القيمة المضافة , و تحسين مستوى الدخل و ذلك عن طريق توجيه الإقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الإعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد.[2]

4.التنويع الاقتصادي: يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي او تنويع مصادر الإيرادات في الموازة العامة أو تنويع الأسواق الخارجية.[3]

من خلال جميع التعاريف السابقة نستخلص إن التنويع الاقتصادي هو العمل على زيادة مساهمة الإنتاج في الناتج المحلي الإجمالي و تنويع الصادرات و تفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن إن يتعرض لها في حين الاعتماد على قطاع واحد.

أولا: أهمية التنويع الاقتصادي

إن التحديات الأخيرة التي تواجهها البيئة الاقتصادية العالمية في البلدان النفطية والمتمثلة في الانخفاض الحاد في أسعار النفط، تتطلب الوقوف بشكل حاد في دراسة هذا الوضع الخاص الذي أثر بشكل كبير على الوضع الاقتصادي للبلدان التي اعتمدت بشكل مفرط غلى النفط في تمويل نفقاتها.

[1] - بن عبد الفتاح دحمان " استرتجية التنويع الاقتصادي للجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية " **مجلة الاجتهاد لدراسات القانونية الاقتصادية**، العدد1 ، الصادر في 2018،ص6.

[3]- احمد عبد الرازق،"ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق "، **مجلة الكت للعلوم الاقتصادية** ،العدد 24 ، السنة2016

- يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تقليل الاعتماد على مورد واحد في تمويل النفقات العامة للدولة، فبالتالي تقليل المخاطر التي تتعرض إليها الهيكل الإنتاجي.

- التنويع الاقتصادي يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل فهذا يؤدي إلى التخلص من ظاهرة (المرض الهولندي) الذي تعاني منه أغلب الدول المصدرة للنفط، نتيجة زيادة صادراتها النفطية و بالتالي تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية قياسا بالعملة الأجنبية، ما يؤدي إلى انخفاض قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

- يساهم في التقليل من خطر الانكشاف الاقتصادي الذي يحدث بسبب الاعتماد على سلعة واحدة في التصدير.

- التقليل من حجم المخاطر في انخفاض الصادرات بالنسبة للبلدان التي تعتمد على مورد واحد.

- خلق قطاعات تجارية خارجيا أكثر استقرارا فيما يتعلق بالواردات، حيث نلاحظ أن الدول النفطية تستورد كل شيء عدا النفط، الأمر الذي يؤدي يتعرض هذه الدول إلى إلغاء بعض الواردات في حالة حصول خلافات سياسية مع تلك الدول المصدرة للسلع والخدمات.

- يساهم إلى حد كبير في استيعاب رأس البشري (العمالة) و زيادة الإنتاج على عكس من قطاع الاستخراج النفطي الذي يعتمد الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة و لا يعتمد إلا على حد معدود في العمالة، غالبا ما يأتوا من الخارج.

- توليد الفرص الوظيفية: ذلك لأن التنويع الاقتصادي يحفز النمو الاقتصادي، ويحقق التسمية المستدامة، و يزيد من درجة الترابط و التشابك بين القطاعات الاقتصادية و كل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب في العمالة، و توليد الفرص الوظيفية و يقلل من معدلات البطالة.

- زيادة إنتاجية رأس المال البشري: يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل و رأس المال البشري، و يؤدي بالطبع إلى رفع معدلات التنوع الاقتصادي.[1]

يساهم بشكل كبير في تقديم حلول للاقتصاد و تطويره في آن واحد و يعتبر التنويع الاقتصادي المحصن الرئيسي للاقتصاد " و يعطيه المرونة لتكيف مع تغير الظروف، و الأهم من ذلك أنه يخلق فرص عمل متنوعة، و يقلص البطالة، فالتنويع الاقتصادي يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة المحلية، و زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي من خلال إقامة مجموعة من البرامج الاقتصادية الجديدة[2]

- زيادة الدخل القومي من خلال تعزيز دور الأجنبي في النشاط الاقتصادي أي إلى قامة مجموعة من العملاقات من الدول الأجنبية لحصر من تطوير الاقتصاد الوطني.
- زيادة النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز دور القطاع الخاص أي خصوصية الشركات من أجل تقديم فرص عمل لشباب[3] .

ثانيا: أنواع التنويع الاقتصادي:

تتميز بين ستة أنواع من التنويع الاقتصادي يمكن لصانعي السياسات الاقتصادية الاختيار بينها و هي :

- التنويع العمودي: diversification verticale هو تصنيع منتجات تشكل مواد نصف مصنعة أو مواد أولية لصناعة السلع الحالية.

[1]- احمد عبد الرزاق، مرجع سابق

[2] http//annab :ORG /ARABIC/PRINT

[3] - جعيجع نبيلة ، ((إستراتيجية التنويع و أثرها على تنافسية المؤسسة الانتاجية.)).**مذكرة لنيل شهادة الماجيستر**، تخصص استراتجية ، كلية العلوم الاقتصادي و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة المسيلة ، السنة الجامعية 2006-2007،ص24.

- التنويع الأفقي: diversification horizontale هو إنتاج و تصنيع منتجات جديدة تتلاءم مع الخبرات و الطرق الإنتاجية المكتسبة و تكملها في نفس الوقت تتضمن إستراتيجية قيام المؤسسات بالنمو أفقيا .
- التنويع الجانبي: diversification latérale و هو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية و تستهدف أسواق جديدة.
- التنويع الشامل: و هو الذي تسعى من خلاله المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيلة المنتجات الحالية في نفس الوقت اكتساب و اختراق أسواق جديدة.
- التنويع الجغرافي diversification géographique و الذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة و تصدير منتجات و التكيف مع تغيرات بيئية الإنتاج الجديدة.
- التنويع المالي: diversification financier هو ذلك الشكل من التنويع الذي يحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية و التي لا يمكن أن تتغير في آن واحد.[1]

المطلب الثاني: محددات و مؤشرات التنويع الاقتصادي

أولا: محدّدات التنويع الاقتصادي:

من أجل تقييم أو نجاح أي اقتصاد دولة يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات التي تساهم في التأثير على التنويع الاقتصادي و نلخصها فيما يلي:

1-العوامل المادية: الاستثمار و رأس المال البشري

2-السياسات العمومية: السياسات المالية و التجارية و الصناعية خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية.

[1] - شارف نوردين ،مرجع سابق ، ص12.

3- المتغيرات المؤسسية: البيئة الاستثمارية و الوضع الأمني

4-الوصول إلى الأسواق: درجة الانفتاح على التجارة في السلع و الخدمات و رأس المال.

5-القضاء على الحواجز الجمركية و الغير الجمركية و الحصول على التمويل.[1]

6-الحكومة: هي النشاط الذي تقوم به الإدارة و تتعلق بالقرارات التي تعدد التوقعات أو منح السلطة أو التحقق من الأداء و يتألف من عملية منفصلة أو جزء محدد من عملية الإدارة أو القيادة فالحكومة الجيدة تساعد على زيادة التنويع الاقتصادي.

7-القطاع الخاص: له دور هام في التنويع الاقتصادي و ذلك بقيادة و تسيير الابتكارات و النشاط الاقتصادي، فالقطاع الخاص يواجه مجموعة من العراقيل مما يستوجب الحكومة إيجاد سبل لتعزيز روح المبادرة و إزالة البيروقراطية أمام الشركات الخاصة لتحسين مناخ الأعمال.

8-القدرة المؤسسية و الموارد البشرية: تساعد على تعزيز قدرات و إمكانيات التنويع، حيث تشير مجموعة من الدراسات أن الاختلافات في نوعية المؤسسات يعتبر بالغ الأهمية في تحديد ما إذا كانت البلدان تتجنب لعنة الموارد الطبيعية، فالتنوع الاقتصادي عامل مهم في توزيع الدخل، التخلص من الفوارق الاجتماعية.[2]

9-القدرة المؤسساتية و الموارد البشرية: هناك مجموعة كبيرة من الدراسات على سبيل المثال melhum و آخرون (2006) تشير إلى أن الاختلافات في نوعية المؤسسات تعتبر بالغ الأهمية في تحديد ما إذا كانت البلدان تتجنب لعنة الموارد الطبيعية (العلة الهولندية). فالتنويع الاقتصادي عامل مهم في توزيع الدخل، التخلص من الفوارق الاجتماعية، و من جهة أخرى فسرت معاناة الدول بالمرض الهولندي بالرغم من

---

[2] - صفيع صادق، "مساهمة مستوى التنويع الاقتصادي في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال 1980-2016 "، **ملتقى دولي حول استرتجية تطوير الصناعة في اطار تفعيل برنامج** اص 334.

اكتسابها لميزة توفر الموارد الطبيعية، إذ توصل kaart إن البلدان التي تعتمد على المداخل النفطية غالبا ما تتميز بالفساد و الحكم السيئ و ارتفاع نسبة الحروب الأهلية، هذا كله يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية، فالتنويع الاقتصادي هو الوسيلة الوحيدة التي تمكن من الخروج من هذا الوضع.

ثانيا: مؤشرات التنويع الاقتصادي:

هناك عدة مؤشرات تدلنا على مدى التنويع الاقتصادي لأي دولة و أهمها:

- معدل و درجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة أو زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن، و من المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية لناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حينما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، و علاقتها بعدم استقرار سعر النفط، ومن المفهوم لأن التنويع يفترض أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.
- تطور إيرادات النفط و الغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، و من المؤشرات المفيدة الأخرى، و كثرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.
- نسبة الصادرات الغير النفطية إلى مجموع الصادرات، و العناصر المكونة للصادرات غير النفطية، و بصورة عامة يدل الارتفاع المضطر لصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن تغيرات قصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مظللة، إن يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط و صادراته.
- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، و من الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس و أن يعزز تغيرات التكوين القطاعي لناتج المحلي الإجمالي.

- تغير القطاع العام و القطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضعف زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.[1]
- إضافة إلى هذه المؤشرات أخرى تعتبر كأدلة على مستوى التنويع تتعلق بالاقتصاد الكلي و هي:

- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي و علاقتها بعدم استقرار أسعار النفط.
- تطوير الصادرات الغير النفطية و تكوينها.
- التوزيع القطاعي للقوى العاملة.
- توزيع ملكية الأصول بين القطاع العام و الخاص[2].

المطلب الثالث: نماذج و تجارب دولية في التنويع الاقتصادي:

أولا: التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربي:

لقد طرحت عدّة تساؤلات حول مدى اهتمام الدول الخليجية بالتنويع الاقتصادي كسياسة تهدف إلى المساهمة في نمو المستدام، و ذلك من تنويع القاعدة الإنتاجية، التوسع في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية و من هنا لا بد من الإشارة أن الاهتمام بالتنويع الاقتصادي في بعض الدول الخليجية يرجع إلى عدّة عقود سابقة، حيث اعتمدت العديد من بعض الدول الخليجية في خططها التنموية على تعزيز تنويع الإنتاج و تصدير إلا, أن أزمة التنمية العربية التي كانت في فترة الثمانيات أنتجت زخما كبيرا لدى صناع القرار التنموي ,الاهتمام بالتنويع الاقتصادي خاصة لدول الصادرة لنفط، كما يمكن تحديد عدة مجالات مختلفة ينصب عليها مستوى تنويع الدول لاقتصادها، و يتمحور أغلبها حول مكونات رئيسية تتمثل في:

- تنويع الصادرات و العائدات المالية لدولة

[1] - ضيف أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و آلية تفعيله لتحقيق تنمية إقتصادية مستدامة، 29 أكتوبر 2018، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ص 23.

[2] - شارف نورالدين ،مرجع سابق ص27.

- تنويع القاعدة الإنتاجية السلعية و الخدمية.
- تنويع قواعد الإنتاج حجر الزاوية في دفع المستويات التنويع الاقتصادي.
- تنويع هياكل الصادرات و الدخول و الإيرادات العامة من خلال ، توجه الإنتاج المحلي نحو الأسواق الدولية من خلال تحسين سياسة البيئة و القدرة التنافسية.[1]
- و لقد أدى انهيار أسعار النفط إلى بروز الحاجة إلى التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربي، و رغم الجهود التي بذلتها الحكومات الخليجية إلا أنها حققت فقط بعض التقدم في السنوات القليلة الماضية ، حيث أنها لازالت مطالبة ببذل مجهودات و إجراءات أكثر.
- بدأت دول الخليج في اتخاذ تدابير جديدة مرتبطة بالتنويع الاقتصادي، حيث ركزت على ما يلي:
  - دعم الصناعة و الرأس المال.
  - الاستثمار في البنية التحتية و الطرق، المساكن، المستشفيات، المدارس، المياه
  - دمج عمل الحكومات و الخدمات الخاصة.
  - التركيز على البتر وكيماويات، و الأسمدة الكيماوية، و الصلب و الألمنيوم حيث أن السعودية أصبحت مكتفية ذاتيا في إنتاج القمح في عام 1984، و بدأت شركة الصلب في البحرين عام 1985 و الاهتمام بالأعمال المصرفية الخارجية في عام 1975.[2]

ثانيا: سياسة التنويع الاقتصادي في ماليزيا:

تعتبر التجربة الماليزيا الاقتصادية في النهوض الاقتصادي لافتة للانتباه للعالم أجمع بما تتميز بهي من ابتكارات في كافة الأصعدة و هي تجربة تستحق الاستشراف من قبل الدول

[1] - المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي، مدخل لتبويب المسار و ارساء الاستدامة في الإقتصادات العربية، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت، 2018، ص 65.

[2] - صفيح صادق ،مرجع سابق ص 4.

جمعاء، حيث نجحت في تسجيل نفسها ضمن نمور أسيا، بعدما كان اقتصادها يعتمد بنسبة كبيرة على إنتاج المطاط و القصدير، غير أنها سجلت قفزة كبيرة في فترة 1965 غلى 1985 و نجحت في تنويع مصادر دخلها. فهي لازالت إلى يومنا هذا تعمل على تنويع مصادرها، وعدم المكوث في إنتاج سلعة واحدة و استغلال موارد طبيعية، فرغم إنتاجها ما يقارب 600 ألف برميل نفط يوميا، إلا أنها تساهم في تنويع منتجاتها التي مصدرها الزراعة، الصناعة، السياحة[1].

حيث عملت ماليزيا على التركيز و تنشيط الصادرات في ظل المنافسة العالمية و قد نجحت في تنويع النشاط الاقتصادي من خلال:

- جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع التصدير مما أدى إلى تعزيز القاعدة الرأسمالية.
- التركيز على التنمية البشرية عن طريق تدريب العاملين.
- تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة
- دعم التعليم الأجنبي الذي تقوم به الدولة.
- القيام بتغير منهجها عن طريق: البدا بالقطاع التكنولوجي، و هذا ما يساهم بشكل كبير في النهوض بمستوى التكنولوجيا.

ثالثا: تجربة جنوب إفريقيا:

يعود نجاح إفريقيا إلى امتلاكها ثروات عدنية متنوعة، إنشاء قاعدة صناعية جديدة طورتها في أواخر القرن العشرين و ترتبط بالقطاعات التقليدية مثل الزراعة و المناجم، و تتمثل أهم خطوات التنويع الاقتصادي في جنوب إفريقيا في:

- تأسيس حكومة جنوب إفريقيا منشات مثل (Phoskov) لإنتاج الفوسفات بشكل مستعجل، و مؤسسة (SASOL) في مجال تحويل الفحم، و نجد الهيئات التي ساهمت في دعم التنويع الاقتصادي داخليا: مكتب المعايير لجنوب إفريقيا SABAS و مجلس

[1] - فاطمة سايح، "دور القطاع العام في تحقيق التنمية المستدامة التجربة الماليزية، تفعيل الدور التنموي لقطاع الصناعة للنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات 28 نوفمبر 2018، ص 6 -7 .

الأبحاث العلمية و الصناعية (CSIR) و من بين أهم خطوات التي قامت بها الحكومة سنة 2007 في إطار وطني لسياسات الصناعية هي:

- إقامة شراكة بين القطاع الحكومي و الخاص بدعم البنية التحتية و هذا ساعدها في فترة و جيزة لإقامة 60 مشروع و من بين هذه المشاريع إقامة سكة حديدية سريعة بين جوهانزبورغ و بريتوريا.
- الاعتماد على الحكومة الإليكترونية كطريقة فعالة في تنمية المهارات .
- توفير عدد هائل من الخدمات، حيث أن جنوب إفريقيا تحتوي على تشريع بنكي فعّال.[1]

خلاصة :

إعمدت الدراسة و التي هي بعنوان دور المقاولاتية في التنويع الاقتصادي الجزائري ، ففي هذا الفصل تم التركيز على الإطار المفاهيمي للمقاولاتية و التنويع الاقتصادي ،حيث تطرقنا الى ابراز ماهية المقاولاتية و اهميتها في عصرنا الحالي ،كما تطرقنا الى الاطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي و تقديم بعض التجارب الدولية للتنويع الاقتصادي، و توصلت الدراسة في هذا الفصل الى ان المقاولاتية اصبح لها اهتمام معظم الباحثين الذين درسوا كيفية تنميتها وتطويرها لتحقيق التنويع الاقتصادي.

[1] - شارف نور الدين،مرجع سابق، ص ،ص334-336.

الفصل الثاني

واقع المقاولاتية في الجزائرو دورها في التنويع الاقتصادي

تمهيد

عرفت الجزائر موجة من الإصلاحات الاقتصادية و مسار من التحول نحو الاقتصاد الحر، فأعطت أهمية كبيرة لخلق و إنشاء المؤسسات الخاصة من قبل الشباب و اعتبرها مسارا مهنيا ضمن الدينامكية البشرية و عليه فإن أغلب المجتمعات التي عرفت تواجد النظام الاشتراكي، دخلوا في عملية تحول في أنظمتهم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ففي السنوات الأخيرة اعتمدت هذه الأنظمة على التخطيط المركزي، و عرفت المجتمعات الصناعية عمليات إعادة هيكلة و حل واسعة، فالمؤسسات العمومية تم خصخصتها و الأسعار و التجارة ثم تحريرها، ففي هذه المرحلة الانتقالية اعتبرت المقاولاتية في مركز سياسة التحول نحو الاقتصاد السوق و ذلك لخلق و فتح المجال الاقتصادي الجزائري.

المبحث الأول

مسار المقاولاتية في الجزائر

لقد مر نشاط المقاولاتية في الجزائر عبر مجموعة من المراحل، فمن مرحلة الى اخرى نجد بعض التغيرات ، و هذا راجع بشكل كبير الى الدولة التي تساهم بتقديم البرامج و المشاريع في هذا القطاع ، الذي لديه مكانة مهمة في الاقتصادي الجزائري نظرا للازمات التي مرت على البلاد ، و نميز بين ثلاث مراحل:

المطلب الأول: التطور التاريخي للمقاولاتية في الجزائر

إن استخدام نظام المقاولاتية يستوجب إنشاء المقاولاتية التي تمكننا من التطلع على سيرورة حركة المقاولاتية، إذ يعتبر توجه الدول اليوم للاهتمام المقاولاتية دليلا على أهميتها و الدور الذي تلعبه في اقتصادياتها، كونها أصبحت موضوع إجماع في كل الطبقات الإقتصادية و السياسية، فالمقاولاتية تميّزت بعدة مراحل المتمثلة فيما يلي :

أ- المرحلة الأولى 1962 – 1982:

يعود ظهور المقاولاتية في الجزائر إلى مرحلة الاستقلال حيث أن أغلب مشاريع المقاولاتية قبل الاستغلال كانت تحت ملكية المستوطنين الفرنسيين الذين سيطروا على حوالي 98% منها،و بعد الاستقلال ورثت الجزائر العديد من المؤسسات[1]، حيث توقفت هذه المؤسسات عن نشاطها و حركتها الاقتصادية إثر هجرة ماليكها الفرنسيين، لذا تم إصدار قانون الاستثمار الأول و هو القانون رقم63 – 277 الصادر بالتاريخ 26 جويلية 1963 ،المتعلق بالتسيير الذاتي لمعالجة إستقرار المحيط، غير أن هذا القانون أقصى رأس المال الخاص من إمتلاك و تسيير هذه المؤسسات ثم تم إدماج هذه المقاولات إنطلاقا من سنة 1967، ضمن أملاك

[1] - نسيمة سابق، ((أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي 2000-2014))،**رسالة لنيل شهادة دكتوراه**،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة باتنة، 2016/2015، ص 110.

المؤسسات الوطنية، حيث أصبحت تابعة للدولة في ظل تبقى هذه الأخيرة الخيار الاشتراكي وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي ، و إعتماد سياسة التصنيع السريع[1].

كما صدرت عدة قوانين متعلقة بالاستثمار كان لها الاثر في تطور المقاولاتية و منها:

- القانون الأول الخاص بالاستثمار: و الذي صدر لإضفاء الإستقرار على البيئة العامة بعد الاستقلال، و لم يكن له أثر كبير في تطور المقاولاتية رغم المزايا و الضمانات التي منحها لها.
- قانون التسيير الاشتراكي: و الذي كرس التسيير الاشتراكي للمؤسسات فهي منشأة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتجية للتنمية، و هي ملك الدولة تسيّر حسب مبادئ التسيير الاشتراكي[2].

ب- المرحلة الثانية 1980 – 1993:

منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي ، بدأت سياسات إقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية ، فقد تميزت هذه المرحلة بمجموعة من الاصلاحات الهيكلية في الاقتصاد[3] الوطني من خلال المخططات الخماسية للإعادة الاعتبار للقطاع الخاص من خلال:

- **المخطط الخماسي الأول 1980-1984:** تميزت هذه المرحلة بتحسين المستوى المعيشي، إنتعاش قطاع الصناعات الخفيفة و الحرفية، ظهور نظام المقاولات في الحياة الاقتصادية.
- **المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:** محاولة تصحيح انحرفات المخطط الخماسي الاول.

[1] - شاوي صباح، ((أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة))**.مذكرة لنيل شهادة الماجيستر**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2010/2009، ص ص 183-184.

[2] - أمال بعيط، مرجع سابق ،ص ص 126-127.

[3] - محمد فوجيل، مرجع سابق، ص ص 135- 136.

- .صدور قانون النقد و الفرص في 14 أفريل 1990 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي و تشجيع كل أشكال الشراكة، بتحرير التجارة الخارجية و تحرير الأسعار.
- **صدور قانون ترقيةالإستثمار في 5 أكتوبر1990:**و ذلك لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد،والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنين و الأجانب أمام القانون و الحق في الاستثمار بحرية[1].

ت- المرحلة الثالثة : سنة 1993:

لقد شهدت هذه الفترة تبني الحكومة الإطار القانوني لخوصصة المؤسسات العمومية في سنة 1994، و تنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى (01 افريل 31/1994 ماي 1995.) و تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة 31 مارس 1993 إلى 1 أفريل 1998، و عقد مجموعة من الاتفاقيات مع البنك الدولي من أهمها برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1998 لمدة سنتين، الأمر الذي أدى إلى خوصصة الكثير في المؤسسات العامة و ساهم في تطوير المقاولاتية في بعض الأنشطة والمجالات، كما رافقه إتخاذ إجراءات و صدور العديد من التشريعات و القوانين المنظمة لهذا القطاع أهمها:

1- اصدار قانون جديد للاستثمار في جوان 2001 و الذي نص على :

- عدم تمركز نشاط الوكالة الوطنية للترقية و الدعم و متابعة الاستثمار، بخلق مكاتب جهوية.
- إنشاء مجلس وطني للإستثمارات يعمل على إقتراح استراتيجيات و آليات لتطوير الاستثمار.
- إمضاء الحكومة على عقود أجنبية بهدف الشراكة.

2- صدور القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بترقية المقاولاتية و الذي من بين أهدافه:

[1] - أمينة رقراقي، ((كفاءات أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)). **أطروحة لنيل شهادة دكتوراه**، تخصص حوكمت الشركات ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان، 2016-1017، ص 46.

- تشجيع بروز مؤسسات جديدة و توسيع ميدان نشاطها،ترقية توزيع المعلومات ذات الطابع الصناعي و التجاري و الاقتصادي و المهني و التكنولوجي المتعلقة بقطاع المقاولاتية.
- تشجيع تنافسية المقاولاتية
- تحسين أداء المقاولاتية
- ترقية إطار تشريعي و تنظيمي ملائم لتكريس روح التفاؤل و تنمية المقاولاتية.
- ترقية تصدير السلع و الخدمات التي تنتجها المقاولاتية

3- صدور المرسوم التنفيذي رقم 02-379 المؤرخ في 2002/11/11 و المتضمن إنشاء صندوق ضمان الفروض المقاولاتيةو تحديد قانونه الأساسي، حيث يعتبر هذا الصندوق مؤسسة تكون تحت وصاية المدير المكلف بالمقاولاتية، يتمتع بالشخصية المعنوية والستغلال المالي.

4- صدور المراسيم التنفيذية في سنة 2003 و التي أهمها:

a. المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 2003/02/25 و المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات.

b. المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 2003/03/25 المحدد للطبيعة القانونية لمراكز التسهيل للمقاولاتية و مهامها و تنظيمها.[1]

ث- المرحلة الرابعة سنة 2001:

إنطلاقا من سنة 2001 تزايدت وتيرة إنشاء المقاولاتية ، فالإحصائيات الموجودة بين يدينا تشير بوضوح لذلك، فقد أدخلت تعديلات على القوانين السابقة و هذا بإصدار الأمر الخاص لتطوير الاستثمار رقم (01-03) و الصادر في 20 أوت 2001، المعدل و المتمم رقم (06-08) المؤرخ 15 جويلية 2006، و الذي شمل على تسهيلات و دعم كبير للقطاع.

[1] - شاوي صباح، المرجع السابق، ص ص 186-187.

احلال الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (APSI) بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) مع إدخال اللامركزية في نشاطاتها و هذا بإنشاء مكاتب محلية، و إنشاء المجلس الوطني للإستثمار.

قانون توجيه المقاولاتية رقم (18-01) و الصادر 12 ديسمبر 2001، و عمل هذا القانون على تحديد و ضبط إجراءات التسهيل الإداري اللازم تطبيقها خلال مرحلة إنشاء المؤسسة و منها ، ترقية المقاولاتية و تدعيمها ضمن مناخ إستثماري يمكن الاستفادة من مختلف أجهزة الدعم المتوفرة بالإضافة لوضع برامج و هيئات حكومية أخرى خصيصا لهذا القطاع.

فعلى كل هذه القوانين أنجز عنها إنشاء الكثير من الهيئات و أجهزة التمويل و الدعم و المرافقة لإنشاء المقاولاتية، ما أدى إلى التسارع لإنشاء هذا النوع من المؤسسات، لكنه لم يبلغ للمستوى المخطط له من قبل الهيئات الوصية أي مستوى 2 مليون مؤسسة و الذي يتماشى مع إمكانيات الاقتصاد الجزائري و متطلباته التنموية و الاجتماعية.[1]

المطلب الثاني: هيئات دعم المقاولاتية في الجزائر:

بعد تخلي الجزائر على فلسفة الاقتصاد الموجه، و انتقالها إلى اقتصاد السوق في مطلع التسعينات من القرن الماضي، أدركت الجزائر الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع المؤسسات المقاولاتية في العملية التنموية لهذا سعت هذه الأخيرة إلى وضع منظومة متنوعة ومتكاملة لدعم هذا القطاع من مختلف الجوانب التي تمسه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومن بين أجهزة دعم و ترقية المقاولاتية نذكر ما يلي:[2]

أولا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

[1]- حمزة لفقير، ((روح المقاولة و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر)). **أطروحة لنيل شهادة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية، و العلوم التجارية و علوم التسير ، جامعة بومرداس، 2016-2017، ص 120.

[2] - ياسر عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 229.

أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 بحيث يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، توكل إلى المهام التالية:

- تسيير الأداء المقدم بعنوان الخطر الذي تغطيه.
- المساعد ة و الدعم بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل و إدارتي البلدية والولاية.
- إعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداء التأمين عن البطالة في الحياة النشيطة.
- تأسيس و المحافظة على صندوق الاحتياطات لمواجهة التزامات المستفيدين في جميع الظروف.[1]

يقوم الصندوق بالمهام التالية:

التأمين عن البطالة، التكوين التحويلي، مراكز البحث عن الشغل، مراكز دعم العمل الحر، مساعدة المؤسسات لمواجهة الصعوبات ، جهاز تشجيع ودعم ترقية الشغل و جهاز لإحداث و توسيع النشاطات من طرف البطالين أصحاب المشاريع البالغين 30 و 50 سنة.

شروط الاستفادة من خدمة جهاز للبطالين البالغين 30 إلى 50 سنة:

- أن يبلغ من العمر ما بين 30 و 50 سنة.
- أن يقيم بالجزائر.
- أن لا يكون شاغلا منصب عمل مأجور عن إبداعه طلب إعانة
- أن يكون مستفيدا من تعويض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
- أن يتمتع بمؤهل مهني أو يمتلك قدرات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.
- أن لا يكون قد مارس نشاطا لحسابه الخاص منذ 12 شهر على الأقل.[2]

[1] - أمينة رقراقي، المرجع سابق، ص 56.

[2] - أمال بعيط، ،مرجع سابق ص ص 171-72.

ثانيا :الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ):

أنشئت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 24 ربيع الثاني الموافق 8 سبتمبر 1996، و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 288/03 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، و هي وكالة موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة، تقوم بدعم و متابعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع، حيث يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة العملية لجميع نشاطاتها. يسيرها مجلس توجيه و يديرها مدير عام و تزود بمجلس مراقبة تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، مقرها بالجزائر العاصمة و يمكن نقله إلى اي مكان آخرمن التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذ بناءا على تقرير الوزير المكلف بالتشغيل، يمكن أن يفتح أي فرع جهوي، أو محلي بناءا على مجلسها التوجيهي، و قد بدأت الوكالة عملها الفعلي في جوان 1996.[1]

أهدافها:

- دعم و تشجيع العاطل عن العمل للإنشاء مشاريع إستثمارية صغيرة و تحسين قدراته في جميع المجالات.

- تنمية وترقية المهارات و الاساليب الاستثمارية للمستثمرين الشباب من خلال تشجيع روح المبادرة الفردية و إنشاء الدورات التدريبية و تقديم النصائح و الإرشادات[2].

مهامها:

- ✓ التحسين و نشر ثقافة المقاولاتية
- ✓ تقديم النصح و الدعم المالي لعاملي المشاريع.
- ✓ مرافقة الشباب حاملي فكرة إنشاء مؤسسة إلى غاية التجسيد.
- ✓ ضمان المتابعة الفورية للمؤسسات المصغرة من أجل ضمان ديمومتها.

[1] - عمر بن جيمة، ((دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة)).**أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه،** كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص ص 39-40.

[2] - نسيمة سابق ، نفس المرجع السابق، ص 119.

✓ توفر هذه الوكالة صيغتان للتمويل و هما:

- **صيغة التمويل الثنائي:** و الذي يساهم فيه الشباب المقاول و الوكالة فقط في تمويل المشروع.
- **صيغة التمويل الثلاثي:** و الذي يساهم فيه كل من الشباب و الوكالة و البنك في عملية التمويل.[1]

جدول رقم (03): مستويات الإعانة الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

التمويل الثنائي (الشباب ، الوكالة)	
مساهمة الشباب	مساهمة الوكالة
مستوى الاستثمار يقل أو يساوي خمس (05) ملايين دج	
%29	%71
مستوى الاستثمار يزيد عم (05) ملايين دج و يقل عن 10 ملايين دج	
التمويل الثلاثي الشباب، الوكالة ، البنك	
مساهمة الشباب	مساهمة الوكالة	مساهمة البنك
مستوى الاستثمار يقل أو يساوي خمس 05 ملايين دج		
%01	%29	%70
مستوى الاستثمار يزيد عن 05 ملايين دج		
%2	%28	%70

ثالثا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 -14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، و هي هيئة وظيفية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، توضع الوكالة

[1] - جامعة الجلفة، العدد الثاني، سبتمبر 2017، ص 14.

تحت سلطة رئيس الحكومة و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة للعملية في مجمل نشاطاتها وفقا لأحكام هذا المرسوم.

مهامها:

- ✓ تسيير جهاز القرض المصعر وفق التشريع و التنظيم المعمول بهما.
- ✓ دعم و نصح و مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم
- ✓ منح سلف بدون فوائد
- ✓ ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.[1]

أهدافها:

- ✓ محاربة البطالة و الفقر في المناطق الحضرية و الريفية عم طريق تشجيع العمل الذاتي و العمل المنزلي و المهن و الحرف.
- ✓ استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية، ثقافية، منتجة للسلع و الخدمات .
- ✓ تنمية روح المقاولة، كبديل عن الإتكالية، التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي.
- ✓ فالقرض المصغر هو عبارة عن سلفه يتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهرا (من سنة إلى خمس سنوات) موجه للمشاريع الإنتاجية و الخدماتية أو النشاطات التي لا تتعدى كلفتها 1000.00 دج

رابعا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

[1] محمد قوجيل، مرجع سابق،ص ص 156-159.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، أنشئت بموجب القانون رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، يخول للوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات و تنفيذ مشاريع الاستثمار و التي قد تكون في شكل:

- إنشاء مؤسسات جديدة
- توسيع قدرات الانتاج
- إعادة تأهيل و هيكلة المؤسسات
- المساهمة في رأس مال الشركة[1]

و هي تهدف إلى تشجيع الاستثمار الخاص و العام المحلي و الأجنبي من دون تمييز، وفي هذا الإطار تتولى على الخصوص ما يلي:

- ✓ ترقية و تطوير الاستثمارات الوطنية و الأجنبية و متابعتها
- ✓ استقبال، توجيه و مساعدة المستثمرين المقيمين و غير المقيمين.
- ✓ تسهيل الإجراءات التأسيسية و الإدارية اللازمة لإنشاء المؤسسات .
- ✓ منح مجموعة من الامتيازات لأصحاب المشاريع الاستثمارية
- ✓ تحديد فرص الاستثمار و العراقيل و الضغوط المعيقة لإنشاء المؤسسات، و اقتراح التدابير القانونية و التنظيمية لعلاجها.[2]

خامسا:النقابات و الجمعيات المهنية للمقاولين:

يعرف مجتمع العمل الحرية في ممارسة الأنشطة الاقتصادية، و لكي تسير هذه الاستقلالية بشكل منظم لابد من وجود نسق تنظيمي يتابع الممارسات الاقتصادية هو التنظيم

[1] - صندرة صايبي، "محاضرات في إنشاء المؤسسة"، جامعة قسنطينة، 2015/2014، ص ص 42-43.

[2] شاوي صباح، نفس مرجع سابق، ص 196.

النقابي الذي يظهر للوجود عندما تبدأ المهن بالنمو و التطور لتجنب أشكال الفوضى الاقتصادية.

و الجزائر عرفت الفعل النقابي منذ الاستعمار متأثرا بالأوضاع السياسية و الاجتماعية للبلاد، حيث مرّ بمراحل من النضال الاستقلالي إلى النضال المطلبي ثم التوسع و الامتداد. هذا التطور النقابي في النشاط وصل إلى قطاع المقاولة، حيث أقدم المقاولون الخواص بتأسيس منظمات و نقابات و جمعيات مهنية بفضل قانون رقم 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات المهنية. الذي سمح بإنشاء هيئات مؤسساتية ساهمت في تحقيق التنمية بمجتمع العمل.

1. وزارة لصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار:

أنشئت سنة 1991 و هي مكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ثم توسعت مهامها و نشاطاتها في ترقية الاستثمارات و الصناعات في القطاع العام و الخاص للمساهمة في تحقيق التنمية.

2. الوكالات الاستثمارية كآلية لبناء ثقافة المقاولة:

أقدمت الجزائر على إنشاء مجموعة من الوكالات منها:

- **وكالة الترقية و دعم الاستثمار (APSI)** التي عرفت الظهور مع قانون 1993 ، دورها مساعدة أصحاب المقاولات لإكمال مشاريعهم مع التقييم و المتابعة.

المبحث االثاني

واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

انتهجت الجزائر العديد من المراحل و السياسات بهدف تنويع اقتصادها حيث اعتمدت على عدة محاور رئيسية تتمثل في : تنويع الصادرات، تنويع العوائد المالية ، و تنويع القاعدة الانتاجية السلعية و الخدمية ، و يعتبر هذا الاخير عنصر اساسي لتحقيق التنويع الاقتصادي و على ضوء هذا سنقدم اهم مراحل التنويع الاقتصادي في الجزائر

المطلب الأول: مراحل التنويع الاقتصادي في الجزائر

تعتبر قطاعات الصناعة و الزراعة و السياحة من بين البدائل التي تلعب دور مهم في تحقيق التنويع الاقتصادي و خاصة إن الجزائر تملك كل مقومات النجاح في هذه القطاعات و قد مر التنويع الاقتصادي الجزائري عبر ثلاثة مرحل و هي كالأتي :

المرحلة الأولى: مرحلة ما بعد الاستقلال

وضعت الجزائر في السنوات الأولى بعد الاستقلال إستراتيجية تنموية شانها شأن كل الدول الحديثة الاستقلال، و قد ركزت هذه الإستراتيجية على تطوير كل من القطاع الزراعي والتوجه نحو التصنيع، و ذلك من خلال تبني إستراتيجية الصناعات المصنعة.

و قد طبقت الجزائر هذه الإستراتيجية الاعتماد على الصناعات الطاقوية (البترول، الغاز الطبيعي) و هذا ما أدى إلى تطوير صناعات أخرى المتمثلة في البتر وكيماوية مثل الاسمنت، الحديد، و قد تم إنجاز الكثير من المصانع خلال فترة السبعينات من القرن العشرين و الاعتماد على مشاريع الاقتصادية[1] .

و لكن سرعان ما انتقلت إلى الاقتصاد الريعي أي الاعتماد فقط على مصدر واحد لاقتصاده ألا و هو البترول الذي يقدم نسبة كبيرة في الاقتصاد الجزائري لكن هذا الأخير يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني نظرا لتقلبات أسعار النفط و البترول في الأسواق الخارجية وهذا ما أدى بها إلى تنويع الاقتصاد و الاعتماد على مختلف المجالات الاقتصادية المتمثلة في الزراعة، الصناعة، السياحة، و التجارة الخارجية و هذا ما يؤدي إلى تحقيق تطور اقتصادي مستدام و نعتمد

المرحلة الثانية: برنامج توطيد النمو2010-2014

ركزت الدولة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة على الاعتماد و انتهاج مجموعة من البرامج التي تساهم في إنعاش و تنويع اقتصادها من أجل الخروج من الأزمة التي تمر بها ومن بين هذه البرامج نجد ما يلي:

يعتبر برنامج توطيد النمو 2010-2014 مكمل للبرامج التي قامت بها الجزائر من حيث بعض الأهداف التي يراد تحقيقها، و قد خصص لهذا البرنامج مبلغ 286 مليار دولار و قد قسمت إلى قسمين:

أ- القسم الأول: يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر بـ 156مليار دولار.

[1] - جمال سويح ،"تقسيم مدى فعاليةالبرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات "، مجلة التنمية الاقتصادية ،العدد3 ، الصادرة بتاريخ مارس 2017، ص45.

ب–القسم الثاني: يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها مثل (السكك الحديدية و الطرق و المياه...) بمبلغ 130 مليار دولار.

و هذا البرنامج يهدف إلى :

- تحسين التنمية البشرية،
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية،
- دعم التنمية الصناعية
- تشجيع إنشاء مناصب الشغل
- تطوير اقتصاد المعرفة
- تنمية البشرية و ذلك من خلال:
  - إتمام إنجاز مشروع 02 مليون وحدة سكنية
  - إنشاء ما يقارب 5000 منشأة للترقية الوطنية
  - إنجاز أكثر من 1500 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة و الرياضة
  - توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و تزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء
  - تحسين الترويد بالماء الشروب[1].

جدول رقم (04) : التنويع الاقتصادي من فترة:2010–2014

مضمون برنامج التنمية الخماسي 2010–2014	المبالغ بـ مليار دج	النسبة (%)
القطاعات الرئيسية		
التنمية الاقتصادية (الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إنعاش و تحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية، تحديث و إنشاء 80 منطقة صناعية و مناطق لنشاط و كذا تعزيز القدرات الصناعية.	1566	7.67

[1] - سويح جمال، مرجع سابق، ص17.

مكافحة البطالة (دعم إدماجي عاملي شهادات التعليم العالي و التكوين المهني، استحداث مؤسسات و نشاطات مصغرة).	360	1.76
مجموع البرنامج الخماسي (2010-2014)	20412	100

مصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مجلة التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية(2001-2019)، ص 204.

المرحلة الثالثة: برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر سنة 2015-2018:

لقد باشرت الحكومة الجزائرية خلال فترة الأخيرة مجموعة من الإصلاحات المتمثلة بشكل خاص (التنويع الاقتصادي، تحسين مناخ الأعمال، تعزيز الأمن الطاقوي، تطوير فروع الاقتصاد الأخضر) غير أنه يجب تعزيز هذه المبادرات و ربطهما فيما بينها بشكل أفضل في إطار إستراتيجية وطنية لنهوض الاقتصاد.

و تشجع الخطة الخماسية التي أقرتها الحكومة خلال 2015 – 2018 لزيادة حكم مسيرة التي بدأت منذ العشرية التي سبقت الاستثمار في القطاعات الرئيسية لإقتصاد الأخضر بالأخص الزراعة، المياه السياحة) و قد خصص لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تقدر بـ 22.100 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليار دولار و قد شمل هذا المخطط مجموعة من المجالات المتمثلة في[1]:

- تنمية الصناعات الغذائية، من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي و إيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة.

- سعت الجزائر أن تضمن مكانها في الأسواق العالمية ضمن أمنها الطاقوي طويل المدى، و قد قررت تكثيف جهودها في مجال النفط و الغاز، و تطوير عمليات الإنتاج الحالية من خلال تزويد كل من تمنراست و جانت بـ 14 خط أنبوب لنقل النفط و الغاز، بالإضافة إلى

[1] - ساعد محمد، "محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري"، كلية العلوم الاقتصادية و التجاري و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2017-2018.

إطلاق برنامج 06 مصافات جديدة، و هذا بغية زيادة طاقة تخزين الوقود بـ 60 مليون طن وهذا بحلول 2018.

- حاولت الحكومة الجزائرية من خلال هذا البرنامج استغلال إمكانات الطبيعية المتاحة لدعم التنمية السياحية من خلال إنشاء 15 منتجع سياحي.

- تلعب الصناعات الحرفية دورا مهما في المساهمة في التنمية الاقتصادية من ناحية تأصيل التراث التاريخي حيث قررت الحكومة تصميم الغرف الحرفية و دعم الحرفيين بطريقة مباشرة و غير مباشرة.

- إعداد إطار (تشريعي, تنظيمي, قانوني) من أجل تأمين الحفاظ على الاستثمارات والتسيير الإداري الحديث للبنى التحتية، من أجل ضمان استدامة الخدمات و المرافق العمومية.

- واصلت الحكومة من خلال هذا البرنامج مشاريعها فيما يخص تكملة 663 كلم عن طريق البرية الخاصة بالهضاب العليا، إنشاء خط جديد يربط بين الجنوب و الهضاب العليا على مسافة 2000كلم، و من المتوقع مضاعفة المزيد من خطوط السكة الحديدية و تهيئة الخطوط الخاصة. Métro, Tramway et télécabine

- فيما يخص المجال البحري قررت الحكومة استلام ميناء 'جن جن' و البدء في إنجاز 4 محطات بحرية جديدة منها ميناء خاص بالمياه العميقة بالعاصمة و تعزيز الموانئ بسفن جديدة، سواء للبضائع و السكان.

- تعزيز الشركات الوطنية لطيران المدني بـ16 طائرة جديدة، كما سيتم إطلاق العمل في برنامج بناء المحطات الجديدة بالجزائر العاصمة و وهران، مع برنامج إعادة تأهيل المطارات القديمة.

- تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، بالإضافة إلى تراخيص الجيل الثالث, الممنوحة للشركات الاتصال المتنقلة و الثابتة ، و الجيل الرابع الذي بالفعل غطى جميع المراكز الإدارية من الولايات[1].

المطلب الثاني: استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر:

يمثل قطاع البترول القلب النابض للاقتصاد الجزائري و القطاع الاستراتيجي لها، حيث تولي الحكومات أهمية خاصة له و هذا منذ السنوات الأولى للإستقلال ،حيث يتم الاعتماد عليه في دفع عجلة التنمية, باعتبار العائدات النفطية الممول الرئيسي لمختلف المشاريع التنموية، كما أن القطاع النفطي يساهم بنسبة جد معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي، غير أن الملاحظ هو أن العائدات النفطية تخضع لعدة تقلبات نتيجة للظروف التي تحكم السوق العالمية للنفط، و هو ما جعل الموارد النفطية في الجزائر تتأثر بتذبذب أسعار برميل النفط.[2]

أولا: القطاع الفلاحي في الجزائر:

إن الجزائر لديها عدّة إمكانيات في القطاع الفلاحي و ذلك لإعتبارها بوابة القارة الإفريقية و تمركزها أمام السوق الأوروبية، و امتلاكها لأراضي خصبة و شاسعة و موارد مائية هائلة ولديها أيضا موارد بشرية ذات كفاءة عالية في هذا المجال، و موارد مالية عالية تمكنها من تطوير هذا القطاع و قد يكون من بين المصادر الرئيسية لتحقيق التنويع الاقتصادي[3].

عملت الجزائر على إقامة مجموعة من البرامج الفلاحية و من بين البرامج التي قامت بها يوجد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) هذا الأخير كانت أهم برامجه مرتبطة بـ :

- مكافحة و معالجة ديون الفلاحين و قدرات تكلفة البرنامج بـ 65 مليار دج.
- تأهيل المستثمرات الفلاحية.

[1] ساعد محمد ، مرجع سابق ص23. -

[2] - بن دريشة نعيمة. مداخلة حول ما بعد البترول، التبادلات التجارية و الاختبارات الاقتصادية للدول الأورومتوسطية، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كإستراتيجية لتنويع الاقتصادي في ظل تداعيات أزمة النفط".

[3] - ضيف أحمد، مرجع سابق، ص 24.

- تحسين شروط تثمين المنتجات الفلاحية و تسويقها عن طريق التكامل الفلاحي الغذائي، و تنظيم الأسواق، و ترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية.[1]

4-برنامج التجديد الفلاحي و الريفي: 2010-2014:

وضع هذا البرنامج لتجديد الاقتصاد الفلاحي و الريفي، يضم أسس ترسيخ بعض النشاطات الفلاحية، و من بين الأهداف التي تسعى لها هذه السياسة هي تعزيز الاستشارة و التشاور مع كل الفاعلين في المجال الفلاحي و الزراعي، مما يؤدي إلى تثمين الموارد الطبيعية و تتمحور سياسة التجديد الفلاحي حول ثلاثة ركائز متكاملة و هي:

أ- التجديد الريفي:

ب- التجديد الفلاحي

ت- برنامج دعم القدرات البشرية و الدعم التقني و إطار تحفيزي.

و من خلال هذه الركائز تكون هناك :

- ترقية الفلاحة القائمة على المؤسسات الناجحه اقتصاديا في المستثمرات ذات قابلية اقتصادية.

- تنمية ريفية مندمجة بتنظيم تظافر الجهود الاقتصادية و الاجتماعية على مستوى مختلف الأقاليم، من أجل تحفيز التشغيل بتنويع الأنشطة الاقتصادية.

و قد طبقت سياسة التجديد الفلاحي الريفي عدة برامج تنموية حسب كل قسم و هي:

- برنامج تكثيف الانتاج : الذي يهدف خلال الفترة 2010 – 2014 إلى تحقيق إنتاج الحبوب يصل إلى 50.2 مليون قنطار، منها 34.4 مليون قنطار من منتوج القمح.

- برنامج السقي عن طريق نظام إقتصاد المياه: و يعتبر هذا البرنامج على تنمية نظام إقتصاد المياه في الحقول المنتشرة على ساحة 461000 هكتار، تكون من 278000 هكتار تحويل النظم التقليدية و 183000 هكتار مخططات جديدة.

[1] - ساعد محمد، "محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2016-2017.

- برنامج إنتاج الحليب، برنامج تنمية و تطوير إنتاج البطاطا، برنامج تنمية و تطوير الزيتون و زراعة النخيل1.

ثانيا: القطاع الصناعي في الجزائر:

يتميز القطاع الصناعي الجزائري بالتنوع في مختلف المنتجات و وفرة الخيرات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر, من صناعات غذائية كيميائية، معدنية، و غيرها. إن الإنتاج الصناعي الغالب هو الصناعات الغذائية، حيث لا تمثل نسبة مساهمة الصناعات الالكترونية، الكهربائية و الميكانيكية سوى 11% منها، أما الصناعات الكيماوية فهي تمثل 6% من إجمالي الإنتاج الصناعي ، و يركز القطاع العمومي على ثلاثة فروع متمثلة في :

- صناعات غذائية
- صناعات إلكترونية
- كهربائية
- ميكانيكية و كيمياء البلاستيك و المطاط.

المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية في الجزائر:

ترتكز الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر على المحاور التالية:

1-**اختيار القطاعات الجاري ترقيتها:** تم الاعتماد على الخطوات الآتية في تجديد القطاعات ذات أولوية في التشجيع و الدعم، التعريف بالفروع التي تعرف بالاحتمال القوي للتطور و هي في متناول الأسواق الدولية،

2-**انتشار قطاع الصناعة:** و يتمحور حول تثمين الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي، ترقية الصناعات الجديدة.

3-طرق تطوير قطاع الصناعة في الجزائر:

[1] - بوزيان فتيحة، ، "تقييم سياسات الفلاحة و التنمية الريفية في الجزائر، جامعة الجزائر"، **مجلة درسات اقتصادية** ، العدد 1، جوان 2018، ص ص123-124.

إن الهدف من التنمية الصناعية هو توسيع القاعدة الإنتاجية و كذا تخفيض الاعتماد على إيرادات المحروقات كمصدر وحيد للدخل, و بالتالي تنويع الاقتصاد و جعله أكثر قدرة عل الصمود في وجه التقلبات التي قد تصب في قطاع المحروقات، و في إطار النظرة الجديدة للاقتصاد الوطني التي سطرتها الحكومة تتدرج جملة من الإجراءات تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني و ذلك من خلال ترشيد النفقات العمومية، تشجيع الإنتاج الوطني و تسهيل الاستثمار العمومي و الخاص في مجموعة من القطاعات من أهمها قطاع الصناعة و ترقية المنتوج الوطني في السوق الدولية، و جلب المستثمرين الأجانب، و تحسين مناخ الأعمال تطوير المؤسسة و تطهير محيطها.

4-تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية:

و ذلك من خلال تشجيع الشركات، بما في ذلك القطاع الخاص للمشاركة أكبر في التنمية الوطنية من خلال:

-تنفيذ السياسات العامة لدعم الترقية و التحديث لهذه الشركات ، خاصة من الناحية التكنولوجية و الإدارية و تدريس الموارد البشرية.

-منح التسهيلات كشكل من أشكال التفضيل الوطني للشركات لإختراق السوق.

-إنشاء و تطوير هياكل التسهيل و الدعم المختلفة لدعم المؤسسات الصناعية

-زيادة و تحسين المعروض من الأراضي.

-تأقلم السياسة الصناعية لتحسين الكفاءة في تنفيذ برامج الدعم العامة في الصناعة[1]

ثالثا: القطاع السياحي في الجزائر:

تعتبر السياحة من أكثر المجالات نموا في العالم، كما أن السياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاجي يلعب دور مهما في زيادة الدخل القومي و تحسين ميزان المدفوعات و

[1] - السعيد بريكة، "استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائري" **مجلة العلوم الانسانية** ،العدد 4،الصادرة في ديسمبر 2015، ص ص 285-286.

مصدر العملة الصعبة و فرصة التشغيل اليد العاملة و هدفا لتحقيق التنمية الاقتصادية، و يعد الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعا و استخداما لقياس الأداء الاقتصادي.

ويعتبر الاستثمار السياحي الحل الوحيد الذي يستطيع أن يكون البديل الأهم لقطاع المحرقات في الجزائر اعتمادا على اسراتيجية و تخطيط مستقبلي ينظم إدارة الموارد السياحية و يمنع هدر الإمكانات السياحية.

و من بين الهيئات المساهمة في القطاع السياحي نجد ما يلي:

1-وزارة السياحة و الصناعات التقليدية تأسست بموجب المرسوم رقم 474 – 63 المؤرخ في 20 ديسمبر 1963 و من مهامها: التعريف بالمنتوج السياحي، تجسيد السياسة الحكومية في مجال السياحة و إنجازات المخططات التنموية السياحية.

2-الوكالة الوطنية للتنمية السياحية: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-70 المؤرخ في 21فيفري 1998، و يهدف إلى صيانة و حماية مناطق الاستغلال السياحي و اختيار الأراضي الضرورية و تخصيصها للمشاريع السياحية.

3-المجلس الوطني للاستثمار: (CNI) هو جهاز استراتيجي يعمل تحت سلطة رئيس الحكومة، و تكمن مهامه في اقتراح إستراتيجية وطنية لتطوير الاستثمار و أولوياتها و اقتراع تدابير تحفيزية مسايرة لتطورات.[1]

أدركت الجزائر بضرورة تعزيز قطاع السياحة و عصرنته، إذ شرعت الوزارة الوطنية في إعداد خطة حول تطوير السياحة من خلال تسطير برنامج مستقبلي و الذي يتمثل في المخطط التوجيهي لسياحة (SDAT) 2025 الذي أطلق سنة 2008 كإطار استراتيجي و مرجعي لسياسة السياحية على المدى القصير (2009)، المدى المتوسط (2015) و البعيد (2025) و الذي تم تعديله إلى سنة 2030 و يعد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة.

و يمكن إبراز أهمية إقتصادية للسياحة فيما يلي:

1- عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي،"متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري"**المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية الدرسات الاقتصادية**، عدد4، الصادرة في جوان 2016،ص76.

أ-خلق مناصب عمل دائمة : إن القطاع السياحي كثيف التشابك و يرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، و هذا ما يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي و تمتد لتصل للقطاعات الأخرى التي تجهزه.

ب-تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة.

ت- تحسين ميزان المدفوعات: السياحة تساهم كالصناعة التصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، و يتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية[1].

لقد بلغت المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في الناتج الإجمالي الخام للجزائر 5291 مليار دج سنة 2011م ما يعادل أربعة بالمائة من مجمل الناتج المحلي الخام ، و يحتمل أن ترتفع هذه المساهمة نسبة 6.4% لتصل إلى مبلغ 5631 مليار دج في نهاية سنة 2012م و أوضحت الإحصائيات المقدمة من قبل المنظمة العالمية للسياحة أنه من المتوقع إرتفاع هذا المؤشر نسبة 4.1% سنويا لتصل المساهمة إلى 8422 مليار دج، ما سيعادل 4% من الناتج المحلي الخام في آفاق سنة 2022.

و قد حققت الجزائر سنة 2011 مبلغا قدر بـ 1021.1 مليار دج من المساهمة الإجمالية لقطاع السياحة، و هو ما يعادل 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة و يتوقع لهذا المؤشر أن يرتفع بنسبة 6% ليصل مبلغ 1082.7 مليار دج أي ما يعادل 7.9% من الناتج المحلي الخام لسنة 2012، و تشير نفس المصادر أنه يحتمل أن تبلغ مبلغ 1700.4 مليار دج بحلول سنة 2022م لتساهم بـ 8.27 من إجمالي الخام بنسبة سنوية محتملة قدرت بـ 4%.[2]

رابعا:نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي:

[1] -عبد الرزاق مولاي لخضر، مرجع سابق ، ص 68.

[2] - بودية سعاد، "المؤشرات الاقتصادية لسياحة في الجزائر في ظل نفقات أسعار البترول" جامعة مستغانم ص 10.

لإدراك واقع التنويع في الاقتصاد الجزائري لابد من تحليل الناتج الداخلي الخام و دراسة مكوناته و مقدار مساهمة النشاطات الاقتصادية فيه, و كذلك مخرجاته و مدى مساهمتها في تركيبة الصادرات و من ثم تعدد مصادر الدخل و سوف نقوم بتحليل بعض الأشكال لمعرفة الوضع الحالي للجزائر.[1]

الجدول رقم (05): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الانتاج المحلي الإجمالي:

السنوات	الفلاحة	المحروقات	الصناعة	البناء و الأشغال العمومية	النقل و الاتصالات	التجارة و الخدمات
2004	11.38	46.46	7.61	8.99	10.05	15.50
2005	9.04	53.01	6.50	7.85	10.02	13.58
2006	8.79	53.73	6.12	8.31	10.12	13.00
2007	8.81	52.04	5.97	9.12	1023	13.82
2008	7.81	54.58	5.58	9.34	8.91	13.78
2009	11.56	39.77	7.08	12.42	10.74	18.42
2010	10.51	43.94	6.39	12.37	9.67	17.11
2011	10.42	46.79	5.85	21.11	4.69	16.37
2012	11.35	44.99	5.84	30.11	9.57	16.91
2013	12.76	39.11	5.96	12.21	11.38	18.57
2014	13.38	35.64	6.32	13.06	11.70	19.90
2015	15.56	23.66	7.27	14.95	13.34	23.22
2016	16.40	23.79	7.48	15.25	13.77	23.30
متوسط الفترة	11.77	43.04	6.46	11.25	10.69	17.19

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاستعانة على مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا.

[1] - أحمد عرور، "واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر" **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا"**. العدد 19، جامعة الجزائر ، الصادرة في 2018، ص 27.

يوضح لنا الجدول السابق، أن الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة في قطاع المحروقات، و الذي يمثل نسبة كبيرة جدا، ثم يليها في المرتبة الثانية قطاع التجارة و الخدمات و الذي يبلغ في متوسط الفترة حوالي 14.19% و بعدها القطاع البناء و الأشغال العمومية ثم قطاع الاتصالات و النقل و اللذان يبلغان نفس النسبة تقريبا. ثم قطاع الفلاحة الذي بلغت نسبة مساهمته في PIB نسبة 11.37% ، لنجد في الأخير قطاع الصناعة خارج المحروقات بنسبة ضعيفة جدا لا تتعدى 6.46% كمتوسط لفترة الدراسة.

من خلال هذه النسب فإن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين PIB بعد سنة 2013, يعود سببه إلى انخفاض أسعار البترول من 109.38 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 99.68 دولار سنة 2014 , و هذا ما أدى الى انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات في PIB لترفع نسبة مساهمة قطاع التجارة و الخدمات، أما القطاع الفلاحي و الصناعي فرغم انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات إلا أن نسب مساهمتهما بقيت مستقرة و هذا ما يدل إلى ضعف القطاعين.

نلاحظ من خلال الشكل السابق هيمنة الصادرات و النفطية على إجمالي الصادرات إذ بلغت نسبتها 98% كمتوسط للفترة المدروسة ، بينما تبقى الصادرات خارج المحروقات ضئيلة جدا لا تتعدى 5% ، و هذا راجع لنقص المنتجات المصدرة[1].

المطلب الثالث: جهود الجزائر في التنويع الاقتصادي

اولا:تدابير الجزائر في التنويع الاقتصادي:

1-1-تخفيف الأعباء الاجتماعية و الأعباء الخاصة بالأجور:

- يوظف صاحب العمل طالي الشغل المستفدين من تخفيض 20% من حصة اشتراكهم في الضمان الاجتماعي لكل طالب عمل يوظف لمدة تساوي أو اقل من إثناة عشرة شهرا.

[1]احمد عرور ، مرجع سابق، ص 23

- تدابير لفائدة الهيئات المستخدمة و المعلمين الحرفيين الذين يضمنون أشخاصا في إطار ترتيب المساعدة على الإدماج المهني، حيث تتكفل الدولة بحصة أرباب العمل في الضمان الإجتماعي التي حددت بنسبة 7 %من الراتب الخام.
- منح إعانة مالية شهرية للتشغيل لمدة 3 سنوات بقيمة 1000دج، بالنسبة لعمليات التوظيف التي تقوم بها كل هيئة مستخدمة، عندما يبرم عقد العمل لمدة غير محددبة.
- تكفل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بفارق الإشتراك الناتج عن التخفيظات و كذا الإعانة المالية للتشغيل؛
- **مساهمة الدولة في الأجور:** في إطار عقد عمل مدعم لتوظيف شباب يخضعون لعقود الإدماج، لدى المؤسسات العمومية و الخاصة، و تمنح المساهمة خلال ثلاث سنوات بالنسبة لعقود التكوين من أجل الإدماج؛
- **تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الإجتماعي:** على كل عملية توظيف طالبي الشغل، بالنسبة للموظفين إلى يوم إشتراكهم في الضمان الاجتماعي، الذين يوظفون لمدة 12 شهرا، المسجلين بصفة منتظمة لدى وكالات التوظيف، هذه الإعفاءات تقدم حسب المناطق الشمالية، الهضاب العليا و الجنوب مثل الذين يوظفون طالبي العمل الذين يشتغلون في المنطقة الشمالية للبلاد.

1-2- تخفيف الأعباء الجبائية و الإجراءات المحفزة على الاستثمار:

- تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15% لفائدة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة في اللايات القابلة للإستفادة من مساعدة صندوق الجنوب؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لفائدة العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس مجموعة الشركات ، و إلغاء شرط التحديد المرخص به لجسم الأعمال؛

- الإعفاء المؤقت من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 5 سنوات، إعتبارا من بداية النشاط لفائدة شركات رأسمال الخطر و ذلك من أجل تطوير هذه الأدوات المالية على مستوى المؤسسات؛
- تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50% على الاستثمارات المتواجدة في ولايات أدرار، إليزي، تندوف و تمنراست لمدة 5 سنوات؛
- تعديل الاقتطاعات المرخص بها لتحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات[1]
- إعفاء مؤقت من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على النشاط المهني لمدة 5 سنوات، و منح تخفيض قدره 3% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية للإستثمارات المتعلقة ببعض الفروع الصناعية؛

القطاعات الصناعية التي لها الحق في الاستفادة من الأحكام السابقة هي:

- صناعة الحديد و التعدين،
- اللدائن الهيدروليكية ،
- الكهربائية و الكهرومنزلية،
- الكيمياء الصناعية، الصيدلانية
- الميكانيك و قطاع السيارات،
- صناعة الطائرات،
- بناء السفن و إصلاحها،
- التكنولوجيا المتقدمة،
- صناعة الأغذية،
- النسيج و الألبسة و الجلود و المواد المشتقة،

[1]- بلال بوشول ، و اخرون ،((واقع و تحديات التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط)) . **مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي** ،تخصص التجارة المالية الدولية ، قسم العلون التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ،جامعة الوادي ، السنة الجامعية 2017-2018 ، ص ص 53-54.

- الخشب و صناعة الأثاث.

- تستفيد الاستثمارات التي تنجزها مؤسسات القطاع الصناعي في مجال البحث و التطوير، عند إنشاء مصلحة للبحث و التطوير[1]
- بالنسبة للتجهيزات المتعلقة بالبحث و التطوير التي تم اقتناؤها من السوق الملية أو المستوردة، من إعفاء من كل الحقوق الجمركية و كل إخضاع ضريبي، و كذلك من الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

1-3- تخفيف الاعباء الجبائية و التحفيزية للاستثمارات المصدرة:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و الحقوق الجمركية فيما يخص السلع و الخدمات الموجهة للتحويل و التصدير،
- يستفيد من نظام الشراء بدون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمشتريات أو الواردات التي يقوم بها المصدرين، و الموجهة سواءا للتصدير أو إلى إعادة تصديرها للدولة، سواءا كانت في التصنيع، التركيب، التعبئة أو التغليف للمنتجات الموجهة للتصدير، كذلك للخدمات المتصلة مباشرة بعملية التصدير.
- تكفل صندوق ترقية الصادرات بالنفقات المرتبطة بدراسات الأسواق الخارجية، على المشاركة في المعارض و الصالونات، البحث عن الأسواق الخارجية، تكاليف النقل للتصدير للمنتوجات القابلة للتلف.
- الإعفاء الدائم من الضريبة على ارباح الشركات، بالنسبة لعمليات الحالية للعملة الصعبة، و هي عمليات البيع الموجهة للتصدير.
- الإعفاء من الحقوق المركبة و الشراء بدون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمشتريات أو الواردات من السلع المراد إدراجها في تصنيع و تركيب و تغليف أو تعبئة المنتجات الموجهة للتصدير و الخدمات ذات الصلة مباشرة بعملية التصدير ، تقديم

[1]-بلال بوشلوش ، و اخرون ، مرجع سابق ، ص55.

خدمات موجهة للتصدير، يتم منح هذا الإعفاء على اساس نسبة رقم الأعمالالمحقق بالعملة و تخضع للتقديم، وثيقة تتثبت دفع الإيرادات من بنك متواجد في الجزائر للمصالح الجبائية[1].

1-4- تحفيزات في مجال التمويل:

- منح قروض بدون فوائد تتباين وفق كلفة استثمار إنجاز المشروع، بحيث لا تتجاوز:
  - 25%من الكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت هذه الأخيرة أقل أو تساوي مليوني (2) دينار،
  - 20% من الكلفة الإجمالية للإستثمار إذا كانت هذه الأخيرة تتجاوز مليوني (2) دينار و تقل أو تساوي 5 ملايين دينار.
- منح قروض بدون فوائد تصل إلى نسبة 22% بالنسبة للاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة أو في ولايات الجنوب و الهضاب العليا؛
- منح قرض بنكي لا يتجاوز 70% من المبلغ الإجمالي للإستثمار؛
- تخفيض نسبة الفائدة للقروض الممنوحة من قبل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة[2]

ثانيا:تدابير الدعم حسب قطاعات النشاط:

1-5-قطاع الفلاحة:

- استحداث قرض بدون فوائد "الرفيق" لفائدة المستثمرات الفلاحية و المربين.
- استحداث قرض استثماري "التحدي" و التي يمنحه بنك الفلاحة و التنمية الريفية في إطار إنشاء مزارع جديدة فلاحية و الثروة الحيوانية على الأراضي الزراعية الغير المستغلة التابعة للملكية الخاصة و العقار الخاص للدولة.

[1]- بلال بشلوش ، و اخرون ، مرجع سابق ،ص56.

[2] - بلال بوشلوش ، و اخرون ، مرجع سابق ، ص57

- إعادة إقرار الإجراء المتعلق تكييف الأسعار المحلية للجنوب التي تسلم لتعاونيات الحبوب و البقول الجافة مع الأسعار المعتمدة في الأسواق.
- دعم تنمية إنتاج و جمع الحليب.
- دعم إنتاج اللحوم (لحوم الأغنام، الماعز، الدواجن، الخيل و الإبل)
- تعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار (الزيتون، التمور،،منتوجات الأشجار المثمرة).
- تعفى البذور الموجهة إنتاج المواد الزراعية – الغذائية، من الرسوم الجمركية، ضد الاستيراد.
- إعفاء الإنجازات المدفوعة في إطار عقود القروض الإنجازية الخاصة بالعتاد الفلاحي المنتج في الجزائر من الرسم على القيمة المضافة.
- تعفى من الرسم على القيمة المضافة (TVA) الحصادات المصنعة في الجزائر[1].
- إخضاع تامنتجات الآتية، للنسبة المنخفضة للرسم على القيمة المضافة المقدرة بـ 7%:
  - مبيدات الحشرات و الفطريات و الديدان و الأعشاب اللضارة المستعملة في الفلاحة؛
  - الأغشية البلاستيكية المستعملة في الفلاحة
- الإعفاء من الرسم على صفقات السيارات الجديدة، و الجرارات المستعملة للزراعة دون سواها، و كذا المركبات الأخرى غير خاضعة للتسجيل.
- تطبيق معدل تخفيض قدره 7% من الرسم اللقيمة المضافة على المواد الأولية المواد التي تدخل في صناعة المواد الغذائية للتغذية الحيوانية للدواجن كذلك لحم الدجاج و البيض للاستهلاك.

1-6-قطاع السياحة:

[1]- https://www.mfdgi.gov/.dz/index.php/arنموذج النمو الاقتصادي الجدي

يتكفل الصندوق المخصص للمساهمة في تشجيع الاستثمار بانفقات المرتبطة بالترقية السياحية التي ينشئها المقاولون الوطنيون أو الأجانب، بإستثناء وكالات السياحية و الأسفار، و كذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة؛

- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 10 سنوات لشركات السياحة التي تم إنشاؤها من طرف المستثمرين الوطنيين باستثناء وكالات السياحية و الأسفار، و كذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة،
- الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني، بالنسبة للنشاطات السياحية، الفندقية و الحموية[1]
- مرجع تطبيق النسبة المنخفضة بـ 7% من الرسم على القيمة المضافة، إلى غاية 31 ديسمبر 2019، فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية و الفندقية و الحموية، و كذا نشاطات المطاعم السياحية المصنفة، و الأسعار و تأخير سيارات النقل السياحي؛
- منح تخفيض على نسبة الفائدة المطبقة على الفروض البنكية في إطار إنجاز المشاريع الاستثمارية و تحديث المؤسسات السياحية و الفندقية.

المبحث الثالث

مساهمة المقاولاتية في تحقيق التنويع الاقتصادي الجزائري

لإدراك حقيقة المقاولاتية كالية لتنويع اقتصاد الجزائر لابد من تحليل الناتج الداخلي الخام و كذلك دراسة مكوناته و مقدار مساهمة النشاطات الإقتصادية فيه ، و كذلك مخرجاته و مدى مساهمتها في تركيبة الصادرات و من ثم تعدد مصادر الدخل و سوف نقوم بتحليل بعض الأشكال و البيانات لمعرفة الوضع الحالي للدولة الجزائرية.

[1] - مرجع سابق

المطلب الأول : تقييم دور المقاولاتية في تحقيق التنويع الاقتصادي الجزائري

اولا:تطور مناصب الشغل في المقاولاتية :

إن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمثل حوالي 99.9% ، حيث بلغ عدد هذه المؤسسات في نهاية الفصل الأول من 2016 إلى: 1014075 مؤسسة حيث 99.96% منها تنتمي إلى القطاع الخاص[1].

الجدول رقم 06: تطور عدد المقاولاتية من خلال الفترة 2010 إلى 2016.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القطاع الخاص	618515	658737	711275	777259	851511	931037	131637
القطاع العام	557	572	557	557	542	532	438
المجموع	619072	659309	711832	777816	252053	934569	1014075

من إعداد الطالبتان بالاستعانة على مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا العدد 19، المجلد 14، 2018.

الشكل رقم (04): تطور تعداد المقاولاتية خلال فترة 2010-2016

[1] - بوقادير ربيعة، مطاي عبد القادر،"تقييم اداء قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 2001-2016". **مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2018 ، ص277.

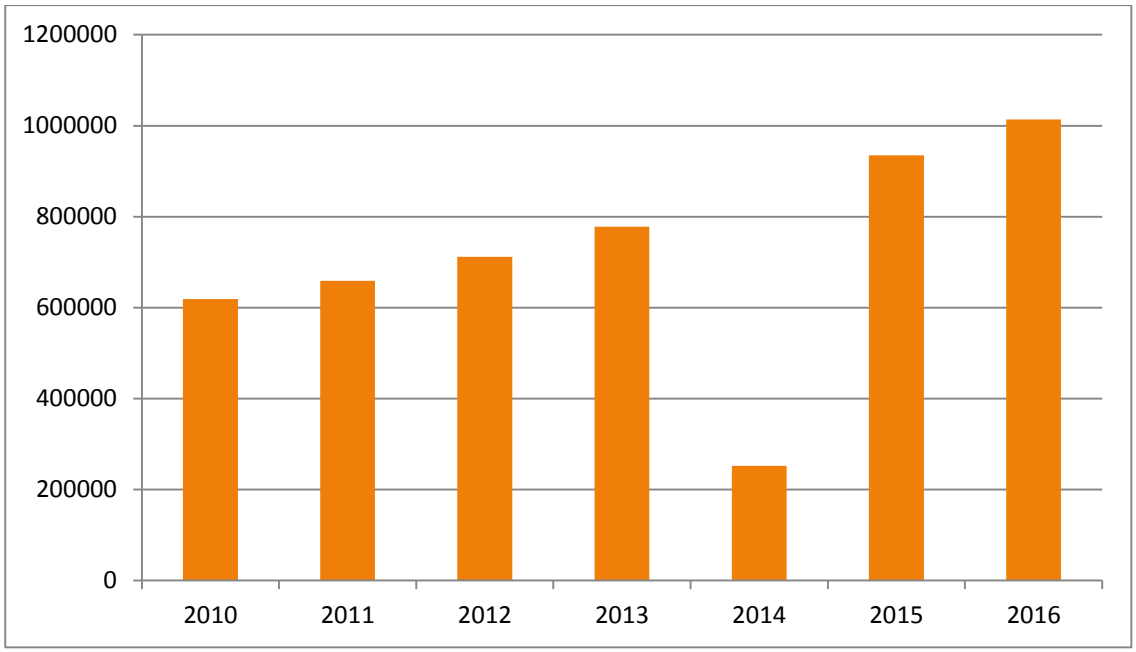

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاستعانة على مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في زيادة مستمرة من خلال سنة 2010 حيث تقدر بـ 619072 و وصلت سنة 2016 إلى 1014075. حيث من بين سنة 2010 إلى 2015 شاهدت نسبة الزيادة بـ 51% و نسبة الزيادة من سنة لأخرى تتجاوز 6% و يرجع هذا التطور المعتبر إلى زيادة المؤسسات الخاصة حيث وصلت في القطاع الخاص إلى 1013637 مؤسسة بالمقابل شهدت المؤسسات العمومية إنخفاظا من خلال الفترة نفسها إلى 438 مؤسسة و هذا راجع إلى خوصصة التي قامت بها الدولة الجزائرية في إطار التوجيه نحو اقتصاد السوق[1].

1-مساهمة المقاولاتية في التشغيل:

الجدول رقم (07): عدد مناصب الشغل التي توفرها المقاولاتية خلال الفترة 2010-2016:

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مناصب الشغل	1625686	1724197	1848117	2001982	2157232	2371020	2487914

[1]-بوقادير ربيعة ، مطاي عبد القادر ، مرجع سابق، ص52. -

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاستعانة على مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا.

الشكل رقم (05): عدد مناصب الشغل التي توفرها المقاولاتية خلال الفترة 2010-2016:

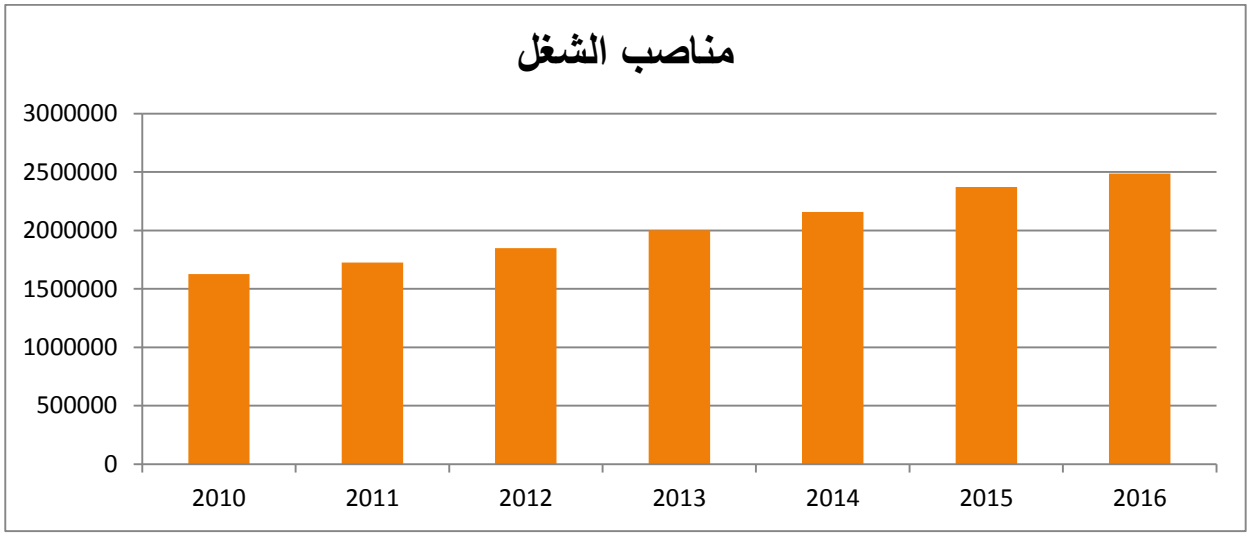

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاستعانة على مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا.

من خلال الجدول نلاحظ زيادة مستمرة في عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترجع هذه الزيادة إلى نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة التي تشغل 94% من العمال و قد ساهمت في تقليص نسبة البطالة حيث وصلت إلى 10% سنة 2010 و بـ 11% سنة 2015.[1]

إن مساهمة المقاولاتية في إجمالي التشغيل عرفت تحسن خلال السنوات الأخيرة حيث وصلت سنة 2010 إلى 15 % لتصل إلى 20% سنة 2015و لكن تبقى دون المستوى الذي يحققه هذا القطاع في الدول المتقدمة.[2]

ثانيا:تطور الناتج الداخلي الخام:

و هذا ما يوضحه الشكل رقم(06)للفترة الممتدة من 2010 – 2016

[2] - بوقادير ربيعة،مرجع سابق، ص 278.

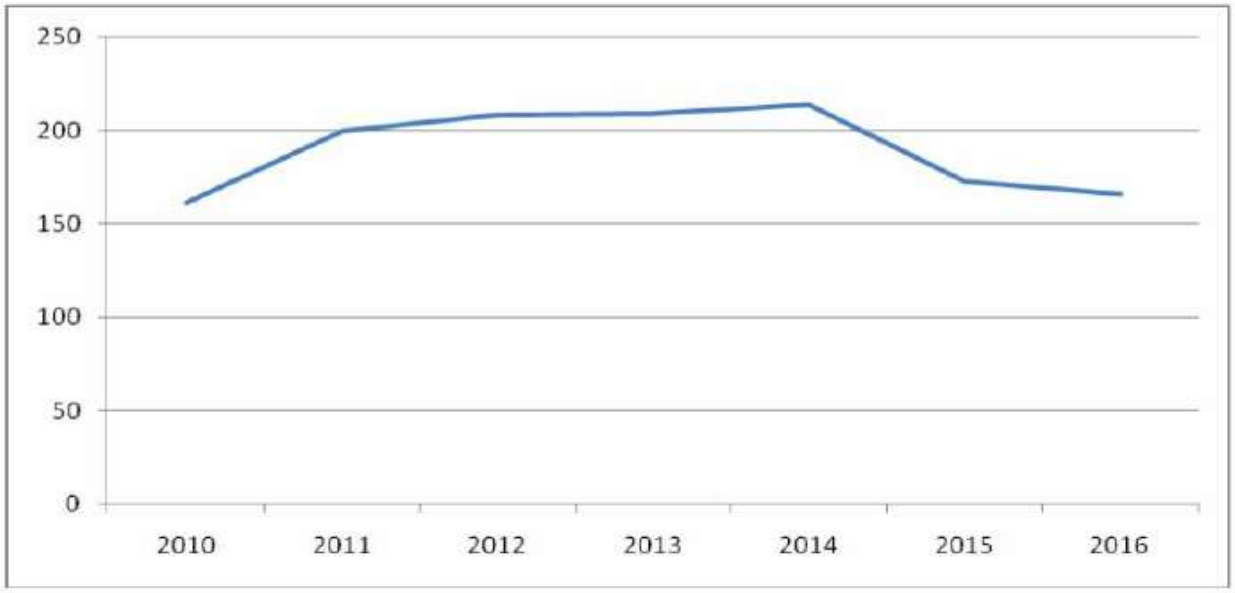

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير الاقتصادية العربية الموحدة لسنتي 2010 و 2016

نلاحظ من الشكل رقم (08) وجود تذبذب كبير في تطور الناتج الداخلي الخام حيث سيحل ارتفاع ملحوظ سنة 2014 أي ارتفع سعر البرميل البترول و من ثم سجل انخفاضا في سنة 2015 حين بلغ سعر البرميل 52.97 دولار هذا بدلل على أن قطاع المحروقات ساهم بنسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام.

ثالثا:المكونات الانتاجية المساهمة في الناتج الداخلي الخام:

الشكل رقم(07) يوضح الناتج الداخلي الخام لسنتي 2010 و 2015

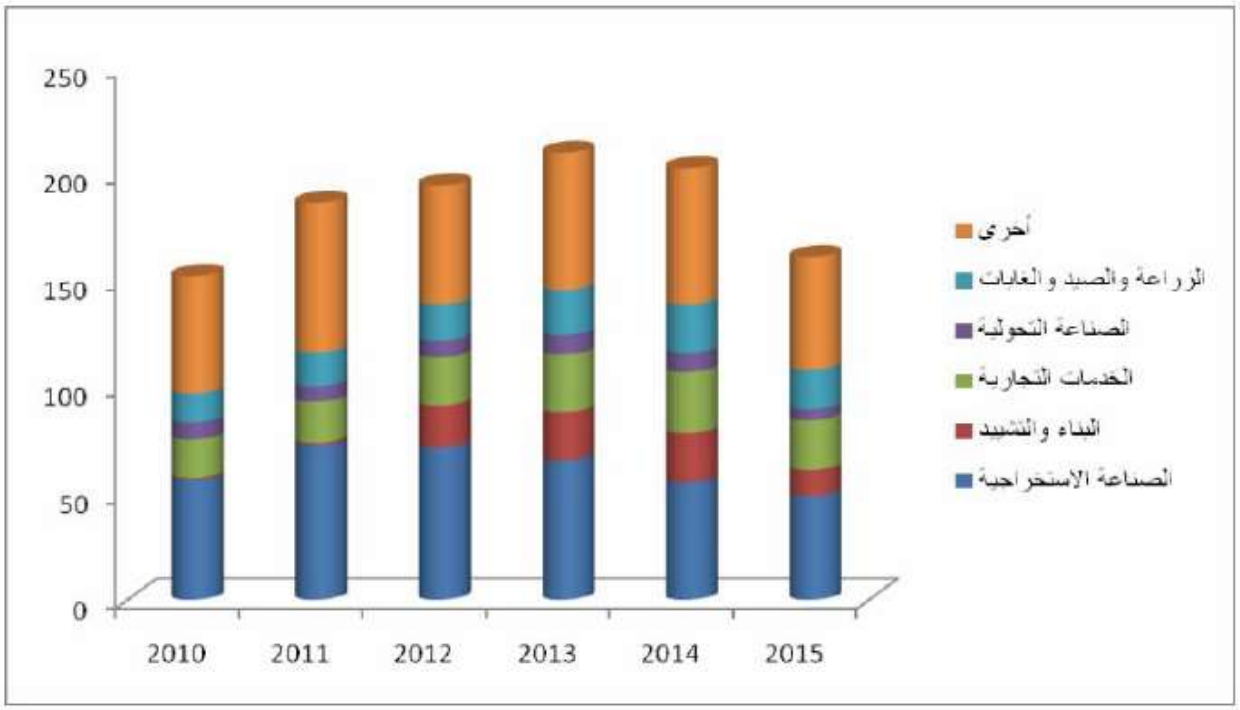

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد الإحصائيات للتقارير الاقتصادية العربية الموحدة لسنتي 2010 و 2015

نلاحظ من خلال الشكل أن الصناعة الاستراتيجية تشكل سنة 33% من الناتج الداخلي الخام كمتوسط للفترة المدروسة في حين لا تمثل الصناعة التحويلية عبر 5% و هذا ما يدل على وجود اختلال كبير في الناتج لأن مساهمة القطاعات الأحرى تبقى ضعيفة.

فمثلا قطاع الزراعة، و رغم أهميته في توفير الأمن الغذائي و تخفيض فاتورة الاستراد التي بلغت 50 مليون دولار سنة 2015 فإن مساهمة سوى 10% في الناتج الداخلي الخام رغم الهكتارات الكبيرة الصالحة للزراعة التي تمثل من إجمالي المساحة الكلية و رغم الجهود الكبيرة المنجزة لنهوض هذا القطاع من استصلاح الأراضي و توفير المياه السقي و الدعم المادي للفلاحين إلا أن المساهمة مثيلة جدا[1].

[1] محمد الناصر حميداتو ، "التنويع الاقتصادي في الجزائر" ،موقع الجريدة العالمية للاقتصاد و التجارة ، عدد2 ، الصادرة بتاريخ افريل 2017، ص79.

رابعا:مساهمة القطاعات المكونة للناتج الداخلي الخام في تكوين الصادرات:

و هذا ما يعبر عنه الشكل رقم (08) حيث يوضح مساهمة الصناعات النفطية و غير النفطية في نسبة الصادرات لسنتي 2010 و 2015.

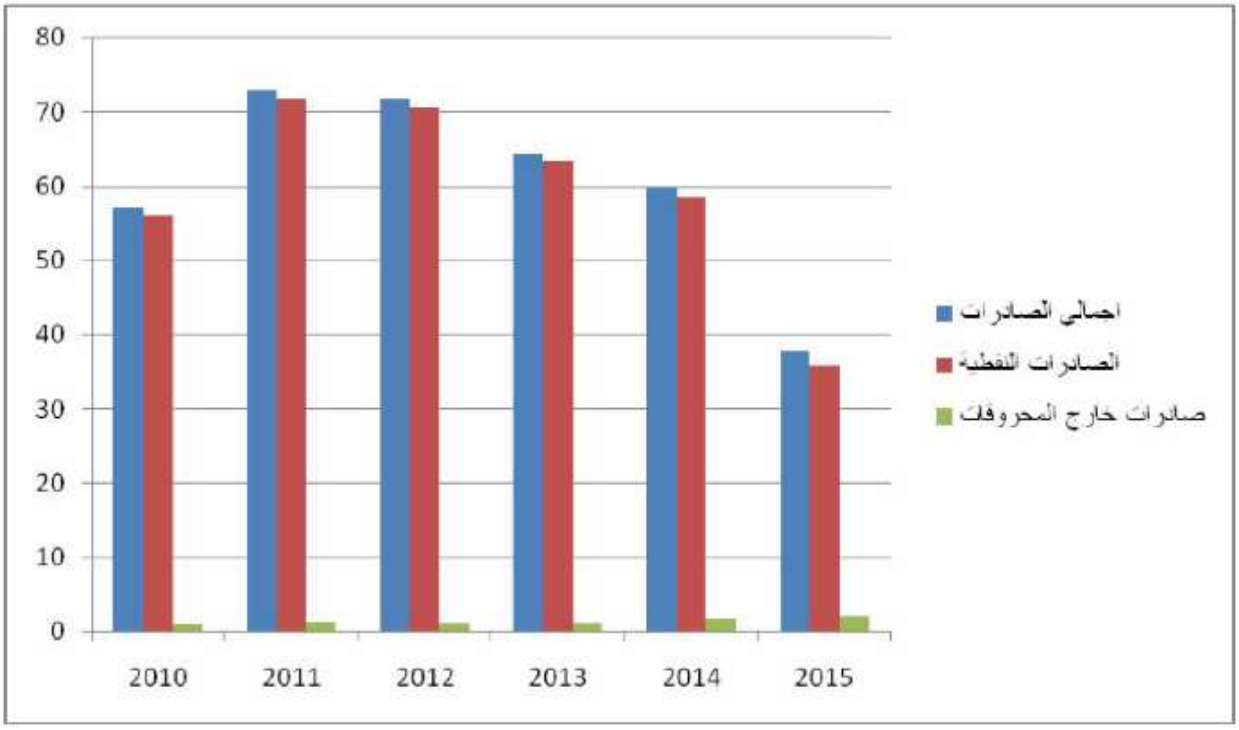

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2015:

نلاحظ من الشكل السابق، هيمنة الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات إذ بلغت نسبتها 98% كمتوسط للفترة المدروسة بينما تبقى الصادرات خارج المحروقات ضئيلة جدا لا تتعدى نسبة 5% في أحس حالاتها و هذا راجع لبعض المنتجات المصدرة و كذلك تنافسها بالنسبة للدول الأخرى و هذا حسب الإحصائيات التنافسية لسنة 2015.

خامسا: التنويع في الإيرادات الحكومية:

مثل الشكل رقم (09) الموالي نصيب الجباية البترولية من إجمالي إيرادات الدولة

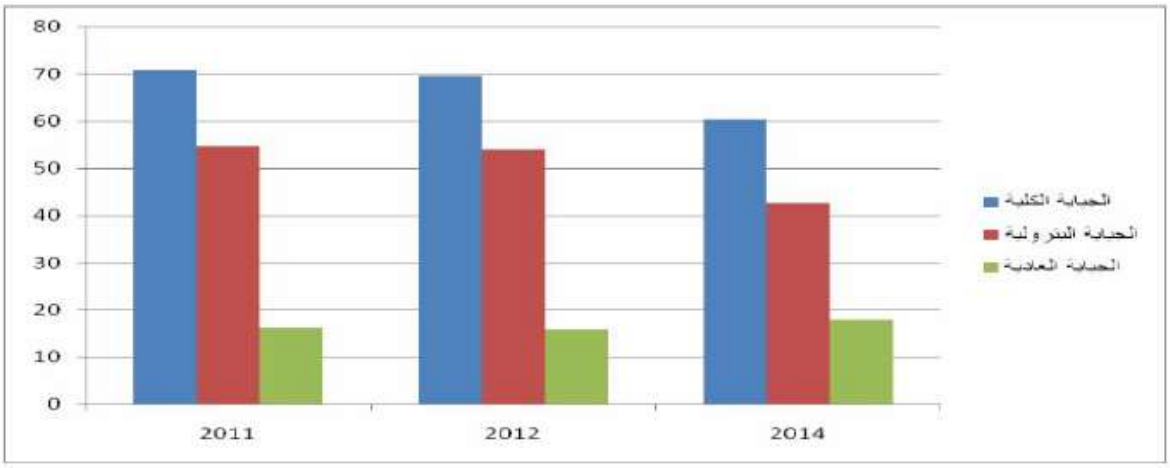

المصدر:من اعداد الطالبتنين بالاعتماد على معطيات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015

يتضح من خلال الشكل أن الدولة تعتمد على نسبة 55 من الجباية البترولية في تسيير موازنتها العامة و هذا يجعل اقتصاد الجزائر مرهون لتقلبات أسعار البترول في حين أن الجباية العادية تبقى نسبتها ضئيلة رغم كل الإصلاحات الجبائية المعتمدة.

من خلال ما سبق يتضح أن التنويع الاقتصادي في الجزائر مازال بعيد المدى حيث أن بقاء الدولة في وضع حلول دون انتهاج سياسة اقتصادية محددة لإعادة هيكلة قطاعات المنتجة، ففي الوقت الراهن و مع هذا التقلب في أسعار النفط و نقص الإيرادات فإنه يتوجب على الدولة تنويع هيكل الاقتصاد و إنشاء مصادر دخل جديدة من خلال اعتماد التنويع العمودي في محاولة لإنعاش الاقتصاد من خلال تطوير المنتجات و محاولة زيادة قيمتها المضافة خصوصا أن المادة الأولية موجودة فيجب إعادة استحداث الآلات جديدة و محاولة استخراج أكبر عدد من الصناعات التحويلية، ما يكفي لإخلال الواردات أو تحقيق الاكتفاء الذاتي من مصادر الطاقة[1].

[1] محمد الناصر حميداتو، مرجع سابق ص 81. -

المطلب الثاني: عراقيل المقاولاتية كآلية للتنويع الاقتصادي الجزائري:

رغم الجهود المتواصلة التي تبذلها الدولة في سبيل بناء قاعدة صناعية حسب سياستها الجديدة التي تقوم على ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلا أنها لازالت تواجه عددا من القيود و الصعوبات التي تعوق تنميتها:

✓التعقيدات الإدارية و التنظيمية الناتجة عن السلوكيات البيروقراطية المتواصلة التي يواجهها أصحاب المشاريع مثل التأخير في الحصول على ترخيص الإنشاء.

✓ضعف التأطير و ثقافة المقاول و غياب القدرات الحقيقية للتسيير و التي تعتبر عاملا رئيسيا في منع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أن تكون تنافسية.[1]

✓إنكماش النشاط الاقتصادي و ركود حركة التبادل التجاري و أنشطة المقاولات

✓عدم تمكن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الاستفادة من حوافز الاستثمار و من الاعفاءات الجمركية و الضريبية.

✓إرتفاع النفاقات الثابتة غير المباشرة التي تتحملها المؤسسات مثل: رواتب موظفي الإدارة، إيجارات المباني، إستهلاك الكهرباء.

✓مشكلة تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية لدوافع عاطفية قائمة على ارتباطه بالسلع المستوردة لفترة زمنية طويلة[2].

✓مشكلة عدم قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على إلزام التجاري بأسعار معينة مما يؤدي إلى فرض الأسعار في السوق و التي تضر في النهاية بالمؤسسة.

✓مشكلة نقص الكفاءات التسوسقية.[3]

✓مشكلة نقص القدرات و المهارات الإدارية لدى القائمين على الإدارة في هذه المؤسسة.

---

[1] - أمينة رقراقي، مرجع سابق، ص50.

[3] - د.عمر فرحاتي، " مداخلة حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ، **ملتقى وطني كلية العلوم الاقتصادية،** جامعة الوادي،6-7 ديسمبر 2017، ص 8-9.

✓عدم الإهتمام بتحليل و تصنيف الوظائف، مما أدى إلى عشوائية إختيار العاملين بالإضافة إلى عدم إتباع سياسات مقنعة للعاملين في مجال الأجور، الرواتب، التدريب و تطوير الكفاءات الإدارية.

✓عدم وجود تنظيم واضح المؤسسة يحدد المسؤوليات و السلطات الخاصة بالوظائف.[1]

✓إهمال جانب البحث و التطوير و عدم الاقتناع بأهميته و ضرورته.

✓ضعف الدراسة الفنية للمشروع و إنعدام الخبرة لدى أصحاب المشاريع أنفسهم.

✓عدم وجود دعم حكومي كاف و هذا ما يفسر وجود قيود تشريعية تحد من نشاط هذه المؤسسات.[2]

هناك مجموعة من العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا يحد من تطورها و يعترض بقائها و تنميتها و استمراريتها.

[1] -.عمر فرحاتي، نفس المرجع السابق، ص 9.

[2] -عيسى آيت عيس، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، 'آفاق و قيود"، **مجلة إقتصاديات شال إفريقيا**، العدد 6، جامعة الجزائر، ص 216 .

خلاصة:

ان معالجة المقاولاتية في الجزائر و اظهار دورها في التنويع الاقتصادي الجزائري له اهمية كبيرة، حيث تعبر المقاولة عن المسار الحركي لانشاء وتطور النسيج الاقتصادي،فهي مؤسسات تستجيب لمجموعة من الحقائق الاقتصادية و تؤدي عدة ادوار اجتماعية و اقتصادية، تتراوح بين مكافحة الفقر و ضمان الادماج الاجتماعي والاقتصادي وصولا الى الابداع و النمو والتشغيل.

لقد ترجمت اهمية المقاولة بتصميم عدة سياسات و برامج لترقيتها عملت كلا من السلطات المحلية و الوطنية لتحقيقها بهدف تمكين المشاريع المقاولاتية من النجاح،فالجزائر انتهجت عدة استراتيجيات في المجال المقاولاتي بهدف تنويع الانتاج المحلي،الا ان التنوع الاقتصادي حلقة مفقودة في الاقتصادي الجزائري الذي لا يزال رهين تقلبات اسعار البترول،فرغم كل المجهودات الا انها لم تكن مرفوقة بتنوع متزن في النشاط الاقتصادي.

الفصل الثالث

دراسة حالة المقاولاتية في ولاية بومرداس

و دورها في التنويع الاقتصادي

بعد التطرق الى الاطار النظري للمقاولاتية و دورها في التنويع الاقتصادي في الفصلين السابقين ، تم اختيار هذا الفصل لدرسة الاطار التطبيقي للمقاولاتية مع اختيار ولاية بومرداس كنموذج تطبيق لمعرفة واقع المقاولاتية و مدى تحقيقها للتنوع الاقتصادي للولاية.

و لهذا سيتم التطرق في هذا الفصل الى ثلاث مباحث هي كالتالي :

المبحث الاول: التعريف بحالة الدراسة.

المبحث الثاني : دور هيئات المقاولاتية في تحقيق التنويع الاقتصادي بولاية بومرداس.

المبحث الثالث: تقييم دور المقاولاتية في التنويع الاقتصادي بولاية بومرداس.

المبحث الأول

التعريف بحالة الدراسة

تتمحور الدراسة حول التعرف على دور المقاولاتية في تحقيق التنويع الاقتصادي في ولاية بومرداس، و ابراز هيئات المرافقة في دعم المقاولاتية كالية لرفع مستوى اقتصاد الولاية عن طريق تنويع البنية الاقتصادية ،و قد تم الاعتماد في هذة الدراسة على اجراء الملاحظة الميدانية و اجراء مقابلات مع بعض المسؤولين في هذه الجهة.

المطلب الأول: التعريف بولاية بومرداس

تعود تسمية ولاية بومرداس الى الشيخ احمد بن اعلي البومرداسي الذي حل بهذه المنطقة و استقر فيها في نهاية القرن الثامن عشر , فقد كان المجال الحالي لبومرداس قبل 1958 يتكون من قرية الصخرة السوداء من جهة و من مساحة و مزارع تابعة للفرنسين (فيما كلوس سانت ،اندري فريما) , كانت مقر السلطة التنفيذية للحكومة المؤقتة طبقا لاتفاقية ايفيان , وبعد الاستقلال وكلت مهام ادارتها و تسييرها الى مؤسسة سونطراك قصد تنميتها وهذا بتحويلها الى قطب للدراسات الجامعية و البحوث العلمية ولهدا كلفت سونطراك مكتب الدراسات الاسكندينافي بانجاز مخطط التعمير في مرحلتي 1970 و1976 الذي حدد كيفية توسعها ومن بين المشاريع التي انجزت نجد المعهد الوطني للصناعات الخفيفة ,و المعهد الوطني للانتاجية و التنمية الصناعية[1].

نشات ولاية بومردلس بموجب المادة 39 من القانون رقم84-09 المؤرخ 2 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد ,و الذي تضمن التقسيم الاداري الجديد و قد كانت تتكون

1- عقون سعاد،"المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية بومرداس ".**مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** ، جامعة بومرداس ، العدد15، الصادرة بتاريخ 2015

بموجب هذا القانون من 38 بلدية , وتم اقتطاع 6 بلديات منها في سنة 1997 هي: رويبة,رغاية. عين طاية,برج البحري,المرسى,هراوة لتصبح 32 بلدية مقسمة على 9 دوائر .

اولا:**الموقع الجغرافي لولاية بومرداس :**

بومرداس ولاية ساحلية تقع في الشمال المركزي للجزائر،تتربع على مساحة اجمالية تقدر ب 1456 كلم،مع شريط ساحلي يبلغ طوله قرابة 80 كلم،ممتدة من بلدية بودواو البحري غربا الى بلدية اعفير شرقا،اما حدودها الادارية ،فمن الجهة الشمالية للولاية يحدها البحر الابيض المتوسط ،و من الشرق ولاية تيزي وزو،و من الناحية الغربية ولاية الجزائر ال عاصمة ، اما من الجهة الجنوبية الشرقية ولاية البويرة، و من الجهة الغربية ولاية البليدة وتضم 32 بلدية موزعة كالاتي:

الجدول رقم (08) : المساحة حسب دوائر بلدية بومرداس

تسمية الدائرة	عدد البلديات	المساحة بـ كلم ^{2}
بومرداس	03	83.53
دلس	03	129.93
ناصرية	02	85.38
برج منايل	04	275.13
يسر	04	190.31
الثنية	04	167.87
بودواو	05	183.01
خميس الخشنة	04	189.85
بغلية	03	151.15
المجموع	32	1456.16

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا العدد 15، جامعة بومرداس.

ثانيا:المقومات الديمغرافية لولاية بومرداس

بلغ عدد سكان ولاية بومرداس 802083 شخص حسب احصائيات سنة 2008 , بمعدل نمو مقارنة سنة 1998 قدره 1.2 بالمائة مع تركز قوي في بلدية خميس الخشنة ب 75962 ساكن ما يمثل حوالي 9 بالمائة من مجموع سكان الولاية[1].

شكل رقم (10): يمثل هرم سكاني للولاية حسب إحصاء 2016:

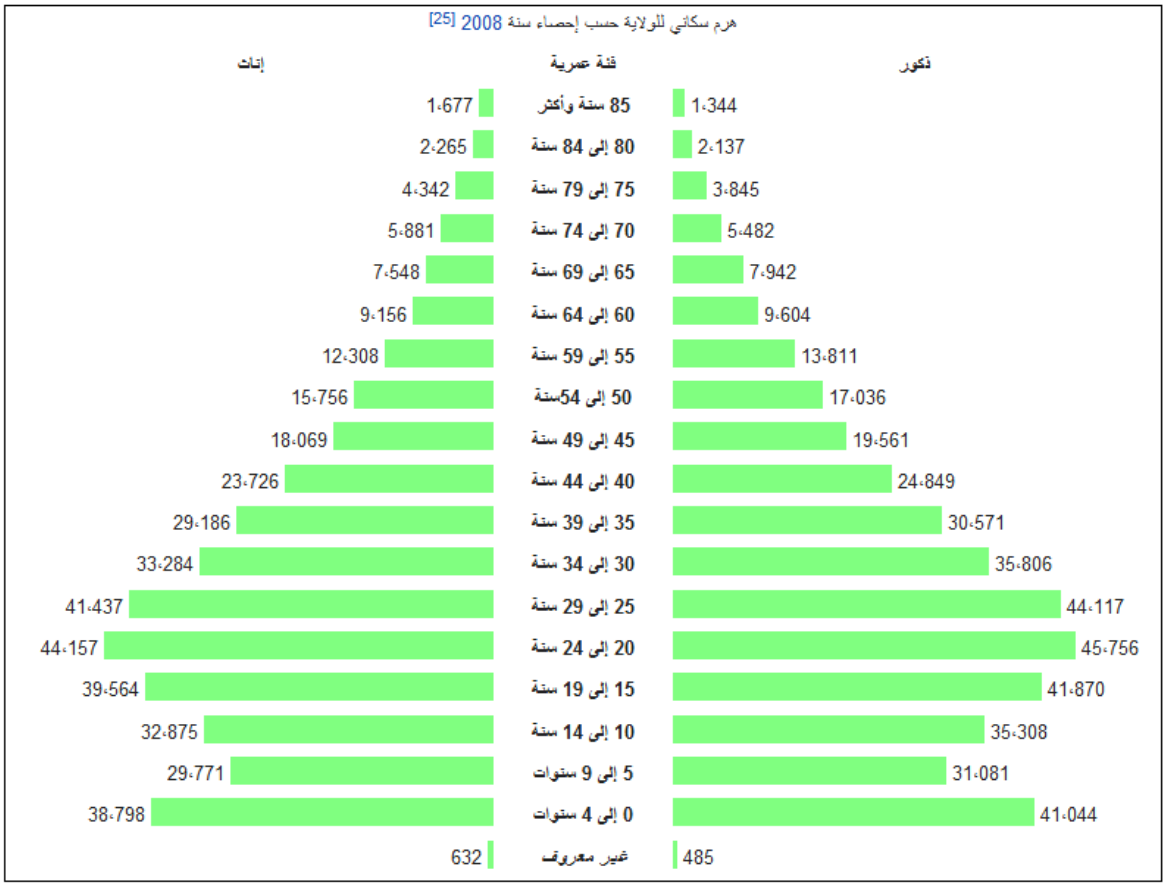

ثالثا: المقومات الطبيعية لولاية بومرداس

ثالثا: الجغرافيا الطبيعية لولاية بومرداس:

بحكم ان ولاية بومرداس تقع على الشريط الساحلي للجزائر ،يسودها مناخ البحر الابيض المتوسط الذي يتميز بحرارته و جفافه صيفا و رطوبته و برودته شتاءا ،و تتراوح كمية الامطار المتساقطة فيها ما بين 500مم و 1300مم سنويا، و تتركز بين شهري اكتوبر ومارس،

[1] - سعاد عقون ، مرجع سابق ، ص9

بالمقابل تشهد فترة ما بين شهري افريل و سبتمبر جفاف و امطار نادرة، و تعرف المنطقة بلطافة جوها، و بمعدل حراري معتدل يقدر ب 18° سنويا على مستوى الشريط الساحلي ، و 25° بالمناطق الداخلية للولاية، و تهب على الولاية رياح شرقية و شمالية شرقية في فصل الصيف التي تشهد هبوب رياح جنوبية الحارة و الجافة لمدة 20 يوما تقريبا[1].

1-التضاريس:

إن تضاريس الولاية متنوعة و مقسمة كما يلي:

- منطقة السهول بنسبة 36,5%
- منطقة الهضاب و المرتفعات 26,5%
- المناطق الجبلية بنسبة 26%

شكل رقم (11):التضاريس المشكلة لولاية بومرداس

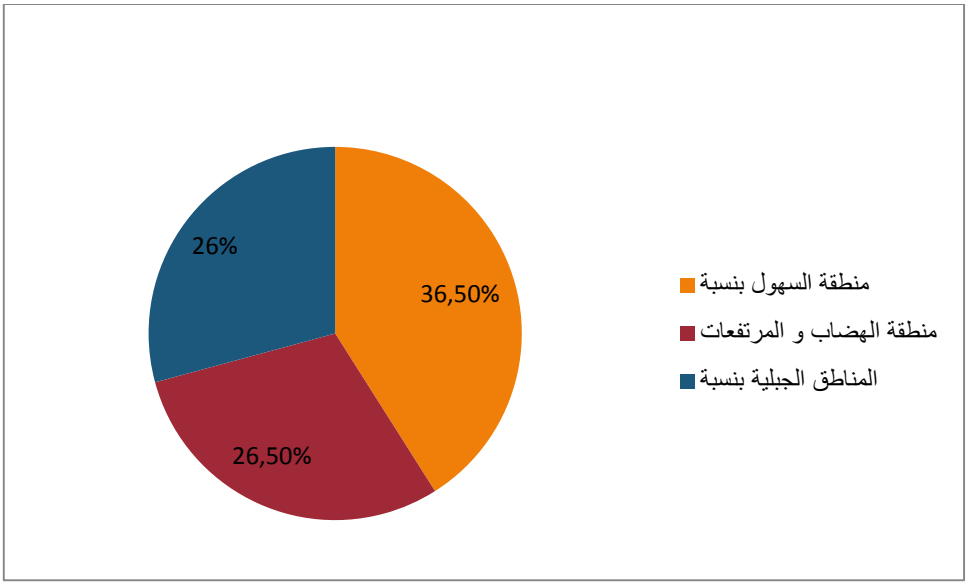

[1] - ابركان فؤاد . ((السياسات السياحية و التنمية في الجزائر دراسة حالة ولاية بومرداس))، **مذكرة لنيل شهادة دكتوراه** ، تخصص رسم السياسات العامة ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم والاعلام ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2009-2010، ص

تتركز السهول التي تخترقها مجموعة من الوديان في الجزء الشمالي من الولاية اما التلال و الهضاب ففي جزئها الاوسط ، اما الجبال فتمتد على االمستوى الجنوبي للولاية و تتوفر الولاية على امكانية تضاريسية ذات قيمة فلاحية خاصة الاراضي

- الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة المكونة للسهول الساحلية للولاية ، منها جزء يتخلله اودية متفرعة.
- الاراضي الزراعية المهددة بسبب نمو العمران عليها بشكل مفرط، و تمارس عليها زراعة الحبوب و الاشجار المثمرة.
- الاراضي الغير الصالحة للزراعة و التي تتواجد بالسلاسل الجبلية جنوب الولاية.[1]

و فيما يتعلق بالغطاء النباتي للولاية فهو متنوع،خاصة في المناطق الجبلية، حيث توجد فيها ثمانية غابات رئيسية، تتربع على مساحة اجمالية تقدر بي 22951هكتار ، اي ما يمثل 15% من مساحة الولاية، اهم الاشجار التي تنمو فيها خصوصا:اشجار الكاليتوس،الزيتون،الصنوبر الحلبي...الخ

إن الموقع الجغرافي الاستراتيجي لولاية بومرداس و قربها من العاصمة مع و وجود كم هائل من البني التحتية و المعدات , أعطى للولاية وضعية متميزة لإقامة أقطاب اقتصادية تنافسية تقوم على توفر الإمكانات و الذكاء و القدرات الحقيقية من اجل إنعاش ديناميكية الاقتصاد , و لولاية بومرداس إمكانيات هائلة حيث إنها تحتل المرتبة الأولى من حيث الانتاج ألفلاحي , فمواردها المائية الكبيرة , و نشاطها الصناعية , الموجهة نحو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , المساهمة في تحفيز و تشجيع الاستثمار, و خلق الثروة لفائدة المجتمع [2]

[1] - ابركان فؤاد ، مرجع سابق ص 22

[2] - عقون سعاد ، مرجع سابق ص 257 .

المطلب الثاني: البنية الاقتصادية لولاية بومرداس:

و يمكن حصر الامكانيات الاقتصادية في ولاية بومرداس فيما يلي :

1-القطاع الفلاحي و الصيد البحري :

مناخ الولاية هو مناخ البحر الابيض المتوسط و تعتبر الولاية من اكثر الولايات المروية في الوطن كون معدل تساقط الامطار بها يتراوح ما بين 500مم و 1300مم سنويا , و يقدر حجم المياه الجوفية 82.88مم

تقدر المساحة الزراعية الكلية 99593 هكتار اي نسبة 68 % من المساحة الكلية , المساحة الصالحة لزراعة تقدر بـ 65739هكتار اي 66 % من المساحة الزراعية و تقدر المساحة المسقية منها 12200هكتار تضم الولاية عدة اودية منها واد السمباو , واد يسر , واد الاربعطاش, واد قدارة , و تضم ستة سدود بقدرة استعاب ا جمالية تقدر ب 183184000م و هي: سد قدارة بقدرة استيعاب6000000م, سد حميز بقدرة استيعاب 16280000م , سد بني عمران بقدرة استيعاب 13100000م, سد ساحل بوبراك بقدرة استيعاب 3700000م , سد جنات بقدرة استيعاب28200000م ,سد شندرة بقدرة استيعاب 1700000م .

تمتلك الولاية ثلاثة موارد منجمية اساسية هي:

الحصى و الحجارة تتركز في بوزقزة, قدارة , سي مصطفى , الخروبة , جنات , وعمال بمستوى انتاج سنوي يقدر ب 2165673طن , الصلصال تتركز في بدواو , و قرصو , بمستوى سنوي يقدر ب 330341 طن لو توف تتركز في في سي مصطفى و ثنية بمستوى انتاج سنوي يقدر ب 2712721طن

يقدر ب 2165673طن , الصلصال تتركز في بدواو , و قرصو , بمستوى سنوي يقدر ب 330341 طن لو توف تتركز في في سي مصطفى و ثنية بمستوى انتاج سنوي يقدر ب 2712721طن

يبلغ طول الواجهة البحرية للولاية 100 كلم تضم ثلاثة موانىء لصيد , ميناء دلس و هو ميناء مختلط تجاري و للصيد و بطاقة 162 وحدة صيد , ميناء زموري ب 130 وحدة صيد, ميناء جنات ب 115 وحدة صيد.

2-قطاع الصناعة:

تعتبر ولاية بومرداس من المناطق الصناعيةالكبيرة في الجزائر رغم فقدانها لقطبين صناعين هامين في المنطقة هما:المنطقة الصناعية ل الرويبة و الرغاية،بعد ضم البلديتين الاخيرتين الى ولاية الجزائر عام 1997(بعد انشاء محافظة الجزائر الكبرى)،و اللذان كانا يمثلان موردا هاما في الولاية من خلال الموارد الجبائية التي تجنيها الولاية رغم ،فرغم كل هذا الا انها تملك بعض الوحدات المنجمية والمحاجر،التي تتخصص في استخراج الصلصال و المرملات التي تنتج مواد تستعمل للبناء و يبلغ عددها الكلي في الولاية 23 وحدة استخراج، تنتشر في المناطق التي تحتوي على المواد الاولية ، مثل مناطق قدارة و خروبة ،كاب جنات، و دلس و بودواو[1].

لديها طاقات صناعية من 500 مشروع (40 بالمائة قيد التشغيل) , تحتوي الولاية على 23 منطقة صناعية بمساحة اجمالية قدرها 193.98 هكتار منها 19.36 هكتار لا تزال متاحة .

[1]- ابركان فؤاد ، مرجع سابق ، ص ص ،140-141.

تشتهر و لاية بومرداس بالصناعة التقليدية, و صناعة السيراميك بامتياز المستعمل في تزيين جدران المنازل و القاعات الكبرى , كذالك الاوني و بعض الديكورات , اضافة الى صناعة الفخار , و المجوهرات و الفضة و الزجاج [1].

3-القطاع السياحي :

تعد بومرداس من بين اهم الاقطاب السياحية على التراب الوطني , و هي تضم عشر مناطق توسع سياحي ساحلية تتربع على مساحة تقدر ب 4512 هكتار , عبر الشريط الساحلي للولاية , الى جانب الاستثمارات السياحية التي فتحتها المديرية الوصية في سبيل توسيع المناطق الاستثمارية حيث تم اقتراح 14 منطقة جديدة للتوسع السياحي بالولاية نظرا لتنوع طبيعية الثروات السياحية في السياحة عبر الشواطىء و المساحات الغابية و كدا الينابيع الحموية , التي تسخر بها بعض البلديات في الولاية , و من بينها المنبع الحيوي ببلدية (عمال) الذي يعتبر من اهم المنابع الدافئة التي يمكن استغلالها في تنمية القطاع السياحي, فينجم عن ذالك خلق مناصب عمل و فضاءات سياحية , كما انها تملك عدة مواقع اثرية موزعة عبر عدة بلديات فهي ثروة حقيقية , كما انها تملك مورثا ثقافيا يمكن استغلاله من الجانب السياحي [2] .

مقومات السياحية : تعتمد السياحة على مجموعة من المقاومات لجذب السياح و التي نلخصها في ما يلي :

أ- الموارد الطبيعية : و تتمثل في عناصر الجذب وهبها الله سبحانه و تعالى في البلد، و المتمثلة في الموقع الجغرافي، المناخ و التضاريس، البحار و المسطحات المائية ، الشمس و الغابات .

[1]- سعاد عقون , نفس المرجع السابق ص 275و 276.

[2] https : www . elkhadra dra , com

ب- التراث الثقافي و الحضاري : و تشمل التراث المادي و الغير المادي من عادات و تقاليد و صناعات تقليدية , و مهرجانات , بالاضافة الى المعالم الثقافية والمواقع التاريخية التي تزخر بها في المنطقة

ث- البنى التحتية : و هي ثلاثة اشكال :

- ✓ البنى التحتية القاعدية : و تتمثل في شبكات الكهرباء و الماء و الاتصال بلاضافة الى النقل بمختلف انواعه، و هذا يستند الى توفر القطارات و الموانىء والشبكات الطرق .
- ✓ البنى التحتية للمرافق العامة: و هي الهياكل المتعلقة بالخدمات الضرورية للافراد, كخدمات البريد , و النظافة و ضمانات السلع للاشخاص كما توفر الخدمات المصرفية و المالية و غيرها
- ✓ البنى التحتية السياحية : و تشمل هياكل الاستقبال و الايواء السياحي , و على راسها المؤسسات الفندقية و المركبات السياحية , و هياكل الاستقبال الثانوية كمخيمات الشباب و المخيمات الصيفية و القرى السياحية[1]

[1] -elkhedra .op-cit P48

المبحث الثاني

دور هيئات المقاولاتية في تحقيق االتنويع الاقتصادي ولاية بومرداس

ان هيئات المقاولاتية من بين الاجهزة الدعم و المتمثلة في الوكالات التي قامت بها الدولة الجزائرية من اجل تشجيع الشباب للتوجه نحو اقامة مشاريع ، و بناء مؤسسات في اطار السياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب ، و ذالك عمدت الدراسة في هذا المبحث الى التعرف على المقاولاتية في ولاية بومرداس و دورها في التنويع الاقتصادي ، و البحث في دور اجهزة الدعم و المتمثلة في وكالات ترقية المقاولاتية في ولاية بومرداس.

المطلب الأول : دور الصندوق الوطني للتامين عن البطالة فرع ولاية بومرداس في دعم المقاولاتية كآلية للتنويع الاقتصادي:

تم تأسيس الصندوق الوطني في ولاية بومرداس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94_188 المؤرخ في 06جويلية 1994 تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94_01 المؤرخ في 11 ماي 1994 و هي عبارة عن مؤسسة عمومية لضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي) , و هي تعمل على تخفيف الاثار المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الاجراء في القطاع الاقتصادي , وفقا لمخطط التعديل الهيكلي , عرف الصندوق الوطني لتامين عن البطالة في مساره عدة مراحل لتكفل بالمهام الجديدة المخولة من طرف السلطات العمومية , و هذا الصندوق يدعم انشاء النشاطات المخصصة لشباب العاطل على العمل (30_50 سنة)[1]

[1]https :www . cnac. Dz

- ✓ **مبلغ القرض :** يمكن لصاحب المشروع طلب الحصول على مبلغ يصل الى عشرة ملايين دينار جزائري من اجل انشاء مؤسسة
- ✓ **التسديد :** بامكان تسديد القرض ابتداءا من السنة الرابعة من تاريخ الحصول على القرض
- ✓ مدة القرض البنكي هي ثمانية سنوات فيها ثلاث سنوات التعويض 70 بالمائة من القرض و تمويل و توسعه في المؤسسة.

الجدول رقم (09) عدد مشاريع المقاولاتية حسب معطيات CNAC 2018:

الدائرة	عدد المؤسسات الممولة	عدد العمال
بومرداس	156	430
بودواو	192	530
خميس الخشنة	270	80
الثنية	90	263
دلس	113	270
ناصرية	53	125
بغلية	72	182
يسر	190	560
برج منايل	250	653
المجموع	1386	3824

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة فرع ولاية بومرداس.

بالنسبة لمعطيات الصندوق الوطني لتامين عن البطالة فانه قد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة من طرف الصندوق الوطني لتامين عن البطالة ما يقدر 1386 مؤسسة خلال سنة 2018 موزعة على دوائر الولاية بحيث

نجد عدد المؤسسات موجودة بشكل كبير في دائرة بومرداس ب270 مؤسسة و تااي دائرة برج منايل 250 مؤسسة و خميس الخشنة تاتي في المرتبة الثالثة ب 156 مؤسسة و هذا راجع لموقعها و تمركزها في المناطق الساحلية للمنطقة و تركز معضم سكان الولاية في هذه المناطق[1]

- ✓ **مزايا الصندوق الوطني لتامين عن البطالة**

اهتمام الصندوق بالمرافقة , باعتبارها مهمة اساسية , و ذالك من خلال اقامة علاقة مترابطة بين المقاولين و شركاء البنوك و الادرات , حيث تتم المرافقة عبر مجموعة من المراحل المتمثلة في :

- ✓ مرحلة اعداد المشروع اي مساعدة المقاول على انجاز دراسته التقنية
- ✓ دراسة السوق , وسائل الانتاج , و كيفية تمويل المشروع
- ✓ مرحلة عرض المشروع على لجنة الانتقاء , في حالة قبول الملف ينتقل الى مرحلة المرافقة , و في حالة عدم قبوله يبلغ صاحب المشروع بالنقائص
- ✓ مرحلة تركيب المؤسسة اعلام صاحب المشروع ى بالموافقة الاولى حتى يتم الاعتماد على الصندوق.
- ✓ تقديم طلب العرض بالنسبة لصاحب المشروع لتمويل مشروعه
- ✓ مرحلة ما بعد الانطلاق في المؤسسة, تكليف مستشار لمراقبة أنشطة المؤسسة ثلاث سنوات.

[1]- مقابلة مع السيد. حباني كريم،مكلف بالاستعلامات في الصندوق الوطني لتامين عن البطالة ،بومرداس ، 15-09- 2019 على 11:10

المطلب الثاني: دور الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع ولاية بومرداس في دعم المقاولاتية كآلية للتنويع الاقتصادي:

نشات الوكالة الوطننية لدعم و تشغيل الشباب في ولاية بومرداس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996،الذي تسعى من خلاله الى تمويل الشباب ذوي المبادرات و الابداعات من اجل خلق نشاطات وذلك لانعاش الاقتصاد وذلك عن طريق انشاء مؤسسات صغيرة لانتاج السلع و الخدمات من اجل تحقيق التنويع الانتاجي للولاية,حيث بلغ عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة حسب احصائيات جوان 2016 الى 209 مؤسسة.

- ❖ تقوم الوكالة الولائية بتدعيم عدة فئات نذكر منها:
- ❖ المتخرجين من الجامعة الذين تتوفر لديهم فكرة او ابداع جديد.
- ❖ المتخرجين من مراكز التكوين المهني .
- ❖ الحرفيين و ذوي المهن الحرة المختلفة.
- ❖ القطاعات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل ودعم الشباب لولاية بومرداس و هذا راجع االى الامكانيات الكبيرة التي تتوفر عليها الولاية:
- ❖ شريط ساحلي يقدر ب100كلم,المساحات الشاسعة لاراضي الزراعية
- ❖ توفر الاراضي الخصبة ,الموقع السياحي الممتاز فمن بين القطاعات نجد:

- ✓ **القطاع الفلاحي** : هدف الوكالة في تدعيم القطاع الفلاحي لولاية بومرداس هو الاستثمار و النهوض بالقطاع الذي يعود بالفائدة و الارباح والسعي لتنويع المنتوجات الزراعية :الخضر و الفواكه,الكروم,الزيتون,الطماطم الصناعية ,البيض وكذلك تربية الابقار و المواشي نظرا لاهمية الكبيرة التي تعود بها لاقصاد الولاية[1].

[1]- مقابلة مع السيدة يحوي كاهينة ،مكلفة بمصلحة التكوين في الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب بومرداس ، في 16-10-2019 على 13:15

- ✓ **القطاع الصناعي** :تتعدد النشاطات الممولة في المجال الصناعي نذكر منها:
  - تدعيم الصناعات الخفيفة .
  - الاجهزة الكهرومنزلية .
  - صناعة الحديد و المعادن.
  - الصناعات الغذائية,المهن الحرة
- ✓ **القطاع الخدماتي**:يمول القطاع الخدماتي من طرف وكالة دعم و تشغيل الشباب وهذا لكثرة الخدمات التي يحتاجونها المواطنون نذكر منها:الاشغال البنائية,خدمات المياه والغاز, الاشغال الكهربائية ,خدمات الهاتف,الطباعة.

وهناك تعليمات لجميع فروع الولايات منها فرع ولاية بومرداس قدمتها الوكالة الوطنية لتشغيل ودعم الشباب ,في29 سبتمبر 2018على رفع التجميد على عدة نشاطات كانت ممنوعة من التمويل حيث نذكر منها :فتح مقهى او مطعم, الحويل البلاستيكي,الصيدلة,فتح وكالة اشهار ار وكالة اتصال.

التركيبة التمويلية و الاعانات الممنوحة من طرف الوكالة:تشمل التركيبة المالية للوكالة الوطنية لشغيل و دعم الشباب فرع ولاية بومرداس على نوعين من التمويل :التمويل الثنائي و التمويل الثلاثي وهذا موجه للشباب الراغبين في الحصول على تمويل لأقامة مشاريعهم .

1-التمويل الثنائي: يتكون رأس المال من المساهمة الشخصية للشباب اصحاب المشاريع ,و قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة حيث ينقسم هيكل هذا النوع من التمويل الى مستويين[1]:

المستوى الاول: مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5.000.000 دج

[1]- مرجع سابق

جدول رقم(10) المستوى الأول لصيغة التمويل الثنائي:

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
%70	%30

المصدر :منشورات الوكالة لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية بومرداس .

المستوى الثاني:مبلغ الاستثمار من 5.000.001 الى 10.000.000دج

جدول رقم (11) المستوى الثاني لصيغة التمويل الثائي

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
%70	%30

المصدر :منشورات الوكالة لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية بومرداس.

المستوى الثلاثي:يشمل المساهمة الشخصية لصاحب المشروع , وقروض بدووون فائدة تمنحه الوكالة و قرض بنكي بمعدل فائدة منخفض يتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين:

- المستوى الاول:مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5.000.000دج

جدول رقم (12) :يمثل المستوى الاول لصيغة التمويل الثلاثي.

المساهمة الشخصية	قرض دون فائدة(الوكالة)	القرض البنكي
%2	%28	%70

المصدر :منشورات الوكالة لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية بومرداس.

- المستوى الثاني:مبلغ الاستثمار من 5.000.001الى 10.000.00دج

جدول رقم (13) :المستوى الثاني لصيغة التمويل الثلاثي

المساهمة الشخصية	قرض دون فائدة(الوكالة)	القرض البنكي

%4	%26	%70

المصدر :منشورات الوكالة لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية بومرداس

الجدول (13) توزيع المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حساب قطاع النشاط من 2012 الى ماي 2018 .

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة
الصناعة	322
البناء و الأشغال العمومية	163
الفلاحة	82
الخدمات	1343
الحرف التقليدية	118
المجموع	2028

المصدر: من إعداد الطالبتين إحصائيات مقدمة من طرف وكالة فرع ولاية بومرداس.

يبين لنا الجدول مختلف القطاعات و عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم و تشكيل الشباب في ولاية بومرداس من سنة 2012 إلى غاية ماي 2018، حيث يظهر لنا أن قطاع الخدمات يتصدر قائمة النشاطات التي يقبل عليها الشباب المستثمر و الممولة من طرف الوكالة، فهذا القطاع يشمل على مجموعة واسعة من النشاطات نذكر منها: خدمات الهاتف، أجهزة الإعلام الآلي، غسل و تنظيف الملابس ، و مكاتب الدراسات[1].

لقد بلغ مجموع المؤسسات الخدماتية الممولة من طرف الوكالة إلى 2018 مؤسسة على مستوى الولاية، و هذا بسبب الإقبال الكبير للشباب على هذا النوع من الاستثمار.

الجدول رقم (14) للإحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ماي 2018:

[1]- مقابلة مع السيد عيندر محمد ، المكلف بالاستعلامات في الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ، بومرداس ،20-اكتوبر 2019 ، 10:13

البلدية	عدد المؤسسات	عدد العمال	البلدية	عدد المؤسسات	عدد العما
عفير	6	12	قورصو	6	16
بغلية	12	29	دلس	7	16
بن شود	3	6	جنات	1	1
بني عمران	9	28	حمادي	14	37
برج منايل	17	43	الخروبة	6	12
بودواو	21	45	شعبى عامر	4	13
بومرداس	23	51	يسر	4	27
بودواو البحري	3	5	خميس الخشنة	11	55
بوزقزة	1	2	أولاد موسى	22	41
أولاد هداج	12	12	أولاد عيسى	14	/
سيدي داود	5	13	الثنية	/	14
سي مصطفى	7	14	تيجلابين	5	15
بربعطاش	3	9	زموري	7	/

المصدر: من إعداد الباحثين إنطلاقا من إحصائيات الوكالة ANSEJ لفرع ولاية بومرداس.

من خلال دراستنا لاحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (اونساج) في ولاية بومرداس سنة2018 وهذا حسب وكالة دعم و تشغيل الشباب للولاية,لاحظنا ان نسبة المشاريع الممولة ضئيلة فهي لا تكفي للنهوض باقتصادها و تنويع منتوجاتها.

أهداف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في ولاية بومرداس:

- ❖ تخيفيف نسبة البطالة في الولاية بتوفير مناصب العمل للبطاليين والسعي الى ادماجهم اجتماعيا و مهنيا[1].
- ❖ استنباط اساليب انتاجية جديدة افضل و رفع مستويات الانتاج من خلال انماء المهارات و الطاقات البشرية .
- ❖ خلق منتجات جديدة تحقق احتياجات مواطني الولاية.

[1]- مرجع سابق

❖ رفع حصيلة الانتاج النباتي و الحيوان

المطلب الثالث: دور الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر فرع ولاية بومرداس في دعم المقاولاتية كالية للتنويع الاقتصادي :

تم استحداث الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر في ولاية بومرداس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04_14 المؤرخ في 22جانفي 2004 التي تهدف الى متابعة و ترقية مشاريع الشباب في مختلف الفئات (الجامعيين , الحرفيين , المهنيين , المراة الماكثة في البيت) و كل فئة يتراوح عمرها من 18 و ما فوق , لديها خبرات مهنية او فكرة يفتقر الى السيولة المالية يلجا الى الوكالة الوطنية لتمويله[1].

و ذالك بهدف تحقيق تنوع اقتصادي مستدام في الولاية حيث توصلت الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر (لونجام) الى استحداث نحو 144 مؤسسة مصغرة سنة 2015, في ظرف 10 سنوات اي منذ انشائها سنة 2005.

تختلف و تتنوع المجالات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نذكر منها :

القطاع لفلاحي : تتعدد منتوجات ولاية بومرداس في هذا القطاع منها : الكروم بمختلف انواعها , العسل , تربية المواشي , تربية الدواجن , الحوامض , الخضر و الفواكه .

القطاع الصناعي : تتعدد منتوجات الصناعية في الولاية و نجد منها اجهزة كهرومنزلية, الفخار , مواد غذائية , النقش و الزخرفة , مواد بلاستيكية , لوازم السيارات , الحديد و المعادن , مواد التنظيف و الصحة.

[1] - مقابلة مع السيدة فضيلة حباس ، مكلفة بالاستعلامات للوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ، 5-09-2019 ، على 9:15

القطاع الخدماتي : حيث انها تمول مشاريع البناء يتوجه حرفيين ولاية بومرداس لطلب القروض من البنوك لتمويل نشاطه , حيث يرمي القرض المصغر الى الادماج القتصادي و الاجتماعي للفئات المستهدفة من خلال انشاء انشطة منتجة لسلع الخدمات و هناك نوعين هما:

1- قرض مصغر موجه للمشاريع التي لاتتجاوز و كلفتها 1000000 دج بعنوان انشاء النشاطات لاجل شراء عتاد صغير و مواد اولية و دفع مصاريف الضرورية لانطلاق النشاط و قد تصل مدة تسديده الى ثمانية سنوات: مع تاجيل التسديد لمدة ثلاث سنوات بالنسبة لقرض البنكي, سنة واحدة لدفع الفوائد، سلفة بدون فوائد لاجل شراءالمواد الاولية و التي لا تتجاوز كلفتها 100000دج [1]

جدول رقم (15) مختصر لأنماط التمويل لولاية بومرداس

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة اللشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة
لا تتجاوز 100.000دج	كل الأصناف لشراء مواد أولية	%2	-	%98
لا تتجاوز 1000.000دج	كل الأصناف	%1	%60	%39

المصدر: من إعداد الطالبتين إنطلاقا من معطيات وكالة ANGEM فرع ولاية بومرداس

جدول رقم (16) توزيع المشاريع المقاولاتية لوكالة ANGEM حسب قطاعات النشاط لكل دائرة 2018.

[1] مرجع سابق

النشاط	بومرداس	برج منايل	بودواو	يسر	الخميس	ناصرية	الثنية	بغلية	دلس	المجموع
الفلاحة	3	3	2	2	4	2	5	2	0	25
بناء و أشغال عمومية	0	3	5	2	2	3	0	0	2	17
التجارة	8	2	4	3	5	3	4	6	3	39
الصناعة التقليدية	6	4	2	9	5	8	7	4	1	47
خدمات	20	18	13	16	12	10	1	14	15	130
الصناعة	1	5	5	2	1	4	10	1	2	29
										292

المصدر: من إعداد الطالبتين إنطلاقا من معطيات وكالة ANGEM فرع ولاية بومرداس.

أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع ولاية بومرداس

- ❖ محاربة البطالة و الهشاشة في المناطق الحضارية و الريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي و المنزلي , اضافة الى الصناعة التقليدية , و الحرف, وذالك لتنويع المنتوجات .
- ❖ استقرار سكان الارياف في مناطقهم الاصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية , ثقافية , منتجة لسلع و الخدمات.
- ❖ تنمية روح المقاولة في ولاية بومرداس , و تشجيع الشباب لخلق منتجات تعود بالفائدة لهم و للولاية.
- ❖ تكوين حاملي المشاريع و المستهدفين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل و تسيير الانشطة و مداخيل المؤسسات الجد المصغر حيث

ولاية بومرداس لديها فرع يقوم بتكوين , المقبلين على الاستفادة من القرض و ذالك في مدة تتمثل في ثلاثة ايام في كل شهر و يتمحور ذالك التكوين في : كيفية تسيير الميزانية المالية المقدة من اجل نجاح المشروع , طريقة اخراج المنتوج.

- ❖ دعم تسويق المنتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض , عرض و بيع , حيث اقيم معرض وطني في ولاية بومرداس تحت عنوان " المقاولاتية رهان المستقبل " يومي 15 و 17 اكتوبر.[1]

[1] www.angem.dz

المبحث الثالث:

تقييم دور المقاولاتية في االتنويع الاقتصادي بولاية بومرداس

في هذا المبحث سيتم التطرق الى اهم العراقيل التي تواجهها المقاولاتية في تحقيق التنويع الاقتصادي في ولاية بومرداس , كون ان المقاولاتية تعتبر اداة مهمة لتطوير تنويع المنتوجات الاقتصادية و كما سيتم ذكر بعض الحلول و التوصيات التي يمكن بها تغيير وضعية المقاولاتية ، لتتمكن من خلق ثروة وطنية متنوعة و ذالك لنهوض باقتصاد ولاية بومرداس.

المطلب الاول : عراقيل المقاولاتية في تحقيق التنويع الاقتصادي بولاية بومرداس:

1-ضعف ثقافة المقاولاتية : ان المشكلة المركزية تتمثل في عدم تقدير ثقافة المقاولة داخل المجتمع (ولاية بومرداس), فهي الثقافة التي تكافي المبادرات, و الابتكارات الفردية و الجماعية لكل مواطينها , فتطوير المقاولاتية لا تتم في الفراغ بل يجب التطوير في شتى الهيئات.

2-الاستولاء على الأراضي الفلاحية و تحويلها إلى عقار صناعي حيث شهد ذالك عدم تدخل السلطات لحل المشكلة و هي أراضي ذات جودة عالية لزراعة.

3- عدم تشجيع القطاع ألفلاحي حيث اعتبرت ولاية بومرداس الأولى في إنتاج الكروم بمختلف أنواعها ,إلا إن هذا المنتوج شهد صعوبات و نقائص منها : الري , التخزين , التبريد , التصدير , التسويق.

4-رغم منح الدولة قروض لشباب و ذالك لتشجيعهم إلا انه لا توجد تطبيق الاجرءات القانونية , و نقص التنظيم , التسيير الإداري و عدم توفر المراقبة مثال : المقاولة في إنتاج العسل , شهد هذا المجال عدة صعوبات خاصة في الشتاء, عدم

القدرة في الذهب لتمديدهم بالطعام و هذا بسبب الثلوج التي تغلق الطرقات , كذالك عدم توفر الغابات التي سترعى فيها النحل , و مشكلة التسويق.

5-عدم الاهتمام بتكوي الشباب المقاولين , حيث ان مدة التكوين تتمثل في 3 ايام ، فالوكالات ،غير قادرة ان تقوم بمهامات عديدة في ظرف قصير:

- مهام استقبال الملف.
- مهام دراسة ملف الزابون.
- عملية دراسة الملف , منح التمويل , المتابعة.

6-ترسيخ فكرة ان المقاولة على انها عبارة عن تمويل (منح الاموال) ، غير ان في الواقع لن يكون الا من خلال التكوين الجيد للمقاول , فالمقاولاتية يجب ان تتوفر : فكرة، صنعة ، امكانيات , مناخ ملائم.

7-عدم وجود نظم معلومات كافية , عدم وجود توفر معلومات كافية عن الخدمات و السلع في السوق، و بذالك لا يمكن وضع تصور دقيق لطلبي و العرض على السلع و الخدمات.

8-تسرب اليد العاملة من المقاولات الى الكبيرة , و ذالك بحثا عن شروط افضل من حيث الاجور الاعلى و مزايا اكثر كتوفر فرص التنمية مما يظطر باستمرار الى توظيف يد عاملة اقل كفاءة و تحمل مشاكل و اعباء تدريبهم و اعادة تكوين موظفين جدد

9-انخفاض معدلات الانفاق الحكومي على البحث و التطير و الاستثمار الحقيقي في راس المال البشري[1].

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لترقية المقاولاتية كآلية للتنويع الاقتصادي بولاية بومرداس:

[1] - سعاد عقون ، مرجع سابق

تعتبر المقاولاتية فاعلا اساسيا للنهوض باقتصاد وطني منتج متنوع و قوي ، و لترقية هذا المجال سنقوم بذكر اهم الحلول المقترحة لتطوير هذا القطاع سواء في الجزائر او في ولاية بومرداس.

- ضرورة تعزيز العلاقة بين الهيئات المدعمة للمقاولاتية كممول رئيسي و فعال، و ذلك من مأجل تسهيل الاستثمار المحلي الذي يساعد على توفير فرص العمل و تنويع منتوجاتها.
- تثمين و استغلال البحوث العلمية من أجل تطوير آليات تسيير المقاولات الصغيرة و تحسين منتوجاتها.[1]
- إنشاء العلاقة بين المقاولين الذين لديهم الخبرة و المقاولين الجدد.
- تقديم فرص كثيرة في مجال التكوين و ذلك لتقديم الأفكار و المساعدات، لأن الفترة المقدمة من طرف الوكالات تظل ضئيلة و لا تكفي، و ذلك بتطبيق أنظمة التدريب و التحفيز.
- العمل على نشر ثقافة المقاولة من الباطن ، و محاولة التعريف بمزايا على المستوى الداخلي و الخارجي و ذلك نظرا للإرتفاع تكاليف الانتاج في المؤسسات الكبيرة.
- إعادة النظر في سياسة الدعم من خلال حجم الأموال المخصصة ، القطاعات المستهدفة، تفعيل عمليات المرافقة و المتابعة .
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تخفيض الاجراءات الإدارية ، التكاليف، الأجال و تطبيق الرقابة و محاربة الفساد الإداري و زيادة الشفافية في مختلف المعاملات لتصبح البيئة الاقتصادية ملائمة.
- توفير البنية التحتية الملائمة[2].

[1] - ياسر عبد الرحمان ، ص 17.

[2] سعاد عقون ، مرجع سابق

- ضرورة تشجيع الفكر المقاولاتي كآلية لدعم الاستثمار و خلق مناصب العمل
- تشجيع المؤسسات الاقتصادية للفعل المقاولاتي الداخلي، باعتباره آلية أساسية لتطوير و تنويع المنتجات و تدعيم تنافسية المؤسسات في ولاية بومرداس
- تشجيع المؤسسات الاقتصادية للفعل المقاولاتي الداخلي، باعتباره آلية أساسية لتطوير و تنويع المنتجات و تدعيم تنافسية المؤسسات في ولاية بومرداس
- تكوين و تحضير مقاولي المستقبل، و تزويدهم بالكفاءات و المهارات الضرورية لتجسيد فكرة المقاولاتية مع مواصلة الإصلاحات الاقتصادية في الولاية
- الاهتمام بالقطاع الفلاحي و تجسيد مشاريع جديدة تحقق الاكتفاء الذاتي و التصدير للخارج، نظرا لما تملكه ولاية بومرداس من الأراضي الخصبة و التنويع المناخي والجغرافي.
- ضرورة دعم القطاع الصناعي بمختلف قطاعاته الانتاجية و تعزيز أداءه أكثر في سعيا لتنويع اقتصاد الولاية
- ضرورة إجراء الإصلاحات و إتباع سياسات إقتصادية فعالة تمكن من ترقية الصادرات خارج المحروقات و بالتالي إلغاء تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.
- حماية المنتجات الوطنية من الواردات و هذه الحماية لا تكون بفرض رسوم على الواردات بل يجب تبني الأدوات الحديثة كالمراقبة التقنية، مراقبة الجودة، و ذلك لإعطاء فرصه للمنتجات المحلية و كذا ضمان إحتكاكها بالمنافسة الخارجية والأجنبية.
- باعتبار الجزائر بلد نفطي من الضروري الاهتمام بتوسيع المقاولاتية في مجال الطاقة و الصناعات و الخدمات الملحقة بها بالإضافة إلى قطاع الطاقات المتجددة.
- يجب التخفيف من اجراءات البيروقراطية و التقليص من الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية منح القروض، و لا تعطى المشاريع بشكل عشوائي دون دراسة حقيقية، فعالية

المشاريع الفاشلة كانت نتيجة قروض تم منحها دون دراسة موضوع المشروع، أو التأكد من قدرة صاحبه على تنفيذه[1].

- إستحداث شراكات حقيقية مع مختلف الأطراف: السلطات العمومية و المحلية، المؤسسات العمومية و الخاصة و العالمية، الجامعات و مراكز البحث و مختلف الجهات الداعمة للمقاولاتية عند تصميم مختلف السياسات الصناعية.
- يجب التخفيف من اجراءات البيروقراطية و التقليص من الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية منح القروض، و لا تعطى المشاريع بشكل عشوائي دون دراسة حقيقية، فعالية المشاريع الفاشلة كانت نتيجة قروض تم منحها دون دراسة موضوع المشروع، أو التأكد من قدرة

خلاصة

من خلال تطلعنا على جميع الاحصائيات المقدمة من الوكالات تشجيع المقاولاتية في و لاية بومرداس (وكالة اونساج , وكالة اونجام , الصندوق الوطني لتامين عن البطالة) , فقد تبين لنا مدى مساهمتها في التنويع الاقتصادي , و ذالك من خلال دعم النسيج الاقتصادي بتقديم العلاقات و الخدمات بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , و توفير مناصب شغل لشباب البطال من خلال تشجيع الاستثمار , الا ان هناك عراقيل تمنع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المقاولين بصفة خاصة في

[1]

دعم سيرورة التنويع الاقتصادي , و تحقيق الاكتفاء الذاتي , و هذا راجع لسوء التسيير , انتشار الفساد الاداري و طغيان البيروقراطية.

خاتمة

خاتمة

بعد تخلي الجزائر عن فلسفة الاقتصاد الموجه و انتقالها الى اقتصاد السوق في مطلع التسعينات , عرفت الجزائر الدور الذي تلعبه قطاع المقاولاتية في تحقيق عملية التنويع الاقتصادي , حيث انتهجت الجزائر سياسة تشجيع الشباب البطال من خلال اقامة عدة هيئات مختلفة المتمثلة في (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر , الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب , الصندوق الوطني لتامين عن البطالة) , مما يسمح للشباب في اثبات قدراتهم , كفاءاتهم , و ابداعاتهم , و ادماجهم في المجالات الاستثمارية من اجل اقامة خطوة على صعيد القاعدة الانتاجية , و تنويع مصادر الدخل , و تقليل الاعتماد على المحروقات , و التركيز في اقامة مشاريع في القطاع الفلاحي , القطاع الصناعي ., القطاع السياحي, القطاع الخدماتي و لذالك فان العمل على تنويع الانشطة الانتاجية يعد امرا حتميا في الوقت الراهن للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي , و بناء اقتصاد جديد .

_ ان المقاولاتية في الجزائر لاقت عدة صعوبات في تحقيقها لتنويع اقتصادي مما ادى ببعض الباحثين في تقديم الحلول المناسبة من اجل بروز مهام المقاولين في الساحة الاقتصادية من خلال تنويع منتجاتهم

_ قد تطرقنا في دراستنا الى ثلاثة فصول لتفسير دور المقاولاتية في التنويع الاقتصادي الجزائري من سنة 2010 الى سنة 2018 , و حاولنا من خلال هذا البحث معالجة اشكالية الدراسة من خلال صياغة فرضيات لتسهيل عملية البحث و انطلاقا من هذه الدراسة تم التوصل الى الاستنتاجات التالية :

1. رغم مجهودات الدولة في تعزيز مجال المقاولاتية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر الا ان الاقتصاد الجزائري لازال يعاني من ضعف في القاعدة الانتاجية.

2. تعاني الهيئات الوطنية المدعمة المقاولاتية لتحقيق التنوع الاقتصادي عدة صعوبات و عراقيل تقف كحاجز امام الهيئات و المستفيدين في ان واحد .
3. سوء تسير المشاريع من طرف السلطات العليا (التسير العشوائي و البيروقراطي, نهب الاموال الشعب).
4. النقص في المتابعة و المرافقة المستفدين من القروض اي غياب الرقابة .
5. المدة الزمنية المتخذة من طرف الهيئات لتكوين المستفدين , و ذالك بتقديمهم معلوملت , كيفية تسيير القروض و تطوير قدراتهم و افمذكارهم في مدة ثلاثة ايام تعتبر ضئيلة جدا .

- ✓ ان اليات الدعم المتمثلة في الاجهزة الرسمية (الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب , الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر , الصندوق الوطني لتامين عن البطالة) فان احصائيات المقاولاتية يشهد نقص كبير في تحقيق التنويع الاقتصادي و خاصة في السنوات الاخيرة
- ❖ حتى تستطيع الجزائر تاهيل نشاطات المقاولاتية لتحقيق التنويع الاقتصادي يتطلب مجموعة من الاقتراحات المتمثلة في :

1. ضرورة تبسيط الاجرءات الادارية داخل الهيئات المدعمة للمقاولاتية لتحقيق اقتصاد متنوع
2. اقامة ايام تحسيسية لتشجيع الشباب لاقامة مؤسسات صغيرة و متوسطة تسعى لتحقيق منتجات متنوعة
3. العمل على اقامة مشاريع بمختلف مناطق الوطن، من اجل تحقيق مبدا التوازن الجهوي في التنويع الاقتصادي مع الاخذ بعين الاعتبار خصوصيات النشاط الاقتصادي لكل منطقة .

4. على الشباب المستثمر اتخاذ القرار في المشروع الملائم قبل طلب الاستفادة من الاموال الممنوحة من قبل الوكالات الداعمة لتفادي المشاكل، و عدم فشل المشروع و ذالك من اجل تقديم فائدة للاقتصاد الدولة.
5. مرافقة و تدعيم مشاريع المقاولاتية خاصة التي تكون في القرى و الاقاليم المختلفة , يساعد على رفع نسبة مشاركة الاناث في الانشطة المختلفة مثل الملابس المطرزة , صناعة النسيج , و هذا يساعد على استغلال طاقتهن , و رفع مستوى معيشهن , و من ثم يتحقق التنويع الاقتصادي.

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1)	تعريف المقاول حسب المدارس الفكرية	30
(2)	انماط المقاولين	30
(3)	مستويات الاعانة المقاولاتية في اطار الوكالة الوطنية لدعم الشباب	62
(4)	التنويع الاقتصادي 2010-2014	69
(5)	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الانتاج المحلي الاجمالي	78
(6)	تطور مشاريع المقاولاتية خلال فترة 2010-2016	86
(7)	عدد مناصب الشغل التي توفرها المقاولاتية خلال فترة 2010-2016	87
(8)	المساحة حسب دوائر بلدية بومرداس	99
(9)	عدد مشاريع المقاولاتية حسب معطيات الصندوق الوطني لتامين عن البطالة	108
(10)	المستوى الاول لصيغة التمويل	112
(11)	المستوى الثاني لصيغة التمويل	112
(12)	المستوى الاول لصيغة التمويل الثلاثي	112
(13)	توزيع مشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاعات النشاط	113
(14)	احصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2018	114
(15)	مختصر للانماط التمويل لولاية بومرداس	116
(16)	توزيع مشاريع المقاولاتية لوكالة تسيير القرض المصغر	117

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1)	نموذج شابيرو	32
(2)	النموذج الاسترتيجي للمقاولاتية	33
(3)	نموذج سيرورة المقاولاتية	35
(4)	تطور تعداد المقاولاتية خلا فترة 2010-2016	87
(5)	عدد مناصب الشغل التي توفرها المقاولاتية خلال فترة 2010-2016	88
(6)	تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة 2010--2016	89
(7)	المكونات الانتاجية المساهمة في الناتج الدخلي الخام	90
(8)	مساهمة القطاعات المكونة لناتج الداخلي الخام لتكوين الصادرات 2010-2015	91
(9)	التنويع في الايرادات الحكومية2010-2015	92
(10)	يمثل السكاني لولاية بومرداس 2018	100
(11)	التضاريس المشكلة بولاية بومرداس	101

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. الكتب :

1 فايز جمعة صالح النجار. و عبد الستار محمد علي ، الريادة و ادارة الاعمال الصغيرة . ط1 ، عمان : دار النشر : مكتبة الجامد ، 2006

2 وفاء بن ناصر المبريك . و احمد بن عبد الرحمان الشميمري ، مبادئ ريادة الاعمال ، دمشق

3 بلال حلف السكارنة . الريادة و ادارة منظمات الاعمال . ط1عمان : دار المسيرة لنشر و التوزيع ، 2008.

4 بوحوش ، عمار . دليل الباحث في المنهجية ، و كتابة الرسائل الجامعية ، ط2 ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب 1981.

5 محمود غنام . رضوان محمود ، اثر الخصائص الريادية ، قطاع غزة

II. الدرسات و المقالات :

1. علي اسماعيل عمر . " خصائص الريادة في المنظمات الصناعية و اثرها على الابداع التقني" . مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية ، جامعة الموصل ، العدد 4 ، الصادر بتاريخ 2010

2. ايوب صكري ،علي شطة ،" واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر الانجازات و الطموحات "، مجلة اقتصاديات المال و الاعمال ، العدد 4 ، الصادر بتاريخ اكتوبر 2017

3. سمير محمد جلاب ، علي شطة، " واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر " ، مجلة اقتصاديات المال و الاعمال ، العدد 3 ، الصادر بتاريخ 2017

4. سفيان قنيط ، هشام بورمة ،" ثقافة و روح المقاولاتية لدى الشباب الجامعي " ، مجلة انماء الاقتصادي و التجارة ، جامعة جيجل ، عدد خاص ، الصدر بتاريخ افريل 2018

5. مجدوب بحوص . " استراتيجية الذكاء الاقتصادي لاستدامة المقاولاتية مع الاشارة لحالة الجزائر". مجلة اقتصاديات المال و الاعمال ، جامعة طاهري محمد بشار ، الجزائر، الصادرة بتاريخ جوان 2017
6. شرف نور الدين . " فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سباسة التصنيع لاحلال الواردات ". مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدرسات ، جامعة شلف ، العدد 12 ، الصادرة بتاريخ مارس 2018
7. بن عبد الفتاح دحمان . " استرتجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية ". مجلة الاجتهاد للدرسات القانونية و الاقتصادية ، جامعة ادرار، العدد1 ، الصادرة بتاريخ 2018 .
8. غنية نذير ، سعيد بوشول . " المقاولاتية استرتيجية للتنويع الاقتصادي". المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد3 ، الصادرة بتاريخ ديسمبر 2017
9. احمد ضيف . عزوز احمد، " واقع التويع الاقتصادي في الجزائر و الية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة ". مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة البويرة ، العدد19 ، الصادرة بتاريخ 29 اكتوبر 2018 .
10. ياسر عبد الرحمان . " قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الواقع و التحديات" . مجلة نماء الاقتصادي و التجارة ، العدد3 ، الصادرة بتاريخ جوان 2018
11. ايت عيسى عيسى. " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر افاق وقيود". مجاة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة الجزائر العدد 6 ، الصادرة بتاريخ نوفمبر 2017
12. سويح جمال ، بن طيرش عطاء الله. " تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات " . مجلة اقتصاديات المال و الاعمال ، جامعة الاغواط ، الصادرة بتاريخ مارس 2017

13. وزيان فتيحة."تقييم سياسات الفلاحة و التنمية الريفية في الجزائر".مجلة الدراسات الاقتصادية،جامعة الجزائر،العدد1 ، الصادرة بتاريخ جوان 2018

14. سعيد بريكة . " استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر "، مجلة العلوم الانسانية ، العدد4 ، الصادرة بتاريخ ديسمبر 2015

15. عبد الرزاق ملالي لخضر . " التنمية الاقتصادية متطلبات تنمية القطاع السياحي الجزائري "، المجلة الجزائرية ، العدد4 ، الصادرة بتاريخ جوان 2016

16. بوقادير ربيعة ، مطاي عبد القادر . " تقييم اداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر "، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة الجزائر ، العدد 19 ، الصادرة بتاريخ 2018

17. احمد عرور . " واقع التنويع الاقتصادي في الجزائري " ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة الجزائر ، العدد19 ، الصادرة بتاريخ 2018

18. رحال علي . " واقع المقاولاتية في الجزائر ". مجلة القتصاد الصناعي ، العدد 11، الصادرة بتاريخ ديسمبر 2016

19. عقون سعاد . " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بومرداس " ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة بومرداس ، العدد 15 ، الصادرة بتاريخ 2015

20. مصطفى بودرامة . " دور المشروعات المصغرة في تحقيق ريادة الاعمال " ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة الجزائر ، العدد 24 ، الصادرة بتاريخ 2015

21. اشواق بن قدور ، محمد بلخير . " اهمية نشر ثقافة المقاولة و انعاش الحس المقاولاتي في الجامعة " ، مجلة الاجتهاد للدرسات القانونية و الاقتصادية ، جامعة تمنراست ، العدد11 ، الصادرة بتاريخ 2017

III. الرسائل و المذكرات

22. قوجيل، محمد . ((دراسة و تحليل دعم المقاولاتية في الجزائر))، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، قسم

العلوم التجارية و علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، السنة الجامعية ، 2015 _ 2016

23. بعيط ، امال. ((برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر واقع و افاق دراسة حالة ولاية باتنة))، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص تسيير المنظمات ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة باتنة ، السنة الجامعية ، 2015 /2016

24. جعيجع ، نبيلة . ((استرتجية التنويع في المنتجات و اثرها على تنافسية المؤسسة الانتاجية ، دراسة ميدانية في ولاية مسيلة)) ، رسلة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر ، تخصص استراتجية ، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة مسيلة ، السنة الجامعية 2007 2008

25. قايدي ، امينة . ((تطور التوجه المقاولاتي لطلبة الجامعيين)) ، رسالم مقدمة لنيل شهاد الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة معسكر ، السنة الجامعية 2016-2017

26. اميينة ، بلحاج . ((واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)) ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان

27. نسيمة ، سايق . ((اثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)) ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف ، السنة الجامعية 2016-2017

28. شاوي ، صباح . ((اثر التنظيم الاداري على اداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)) ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف ، السنة الجاميعية 2009-2010

29. امينة ، قراقي.((كفاءات اصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)) ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بومرداس، السنة الجامعية 2015-2016

30. حمزة ، لفقير . ((روح المقاولة و انشاء المؤسسات و انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر)) ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بومرداس ، السنة الجامعية ، 2016-2017

31. عمر ، بن جيمة . ((دور المؤسسات الصغير و المتوسط في التخفيف من حد البطالة))، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، السنة الجامعية 2010-2011

32. ابركان ، فؤاد .((السياسات السياحية و التنمية في الجزائر)) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخضض رسم السياسات العامة ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم و الاعلام ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2009 – 2010

33. لونيسي ، ريم ، ((المنعوقات الاجتماعية لممارسة المقاولاتية في الجزائر))، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر ، قسم علم الاجتماع ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة سطيف ، السنة الجامعية 2014- 2015

34. الجودي علي ، محمد ، ((نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي)) ، اطروحة دكتوراه . تخصص علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية ، جامعة الجزئر ، ، 2015 .

35. بدراوي، سفيان . ((ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول)). رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية ، قسم علم الاجتماع التنمية البشرية ، قسم علم الاجتماع ، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، السنة الجامعية 2014-2015

36. شلوف ، فريدة ، ((المراة المقاولة في الجزائر)) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علم الاجتماع . تخصص التنمية و التسيير الموارد البشرية ، قسم علم الاجتماع ، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الانسانية ، جامعة قسنطينة ، السنة الجامعية 2008-2009

37. مناد ، لطيفة ،((المراة الامقاولة و المشاركة الاقتصادية في الجزائر)) . مذكرة لنيل شهادة الماجيستير ، تخصص الاحصاء الوصفي ، قسم العلوم الاجتماعية ، 2013- 2014

المقابلات :

38. مقابلة مع السيد حباني كريم ، مكلف بالاستعلامات في الصندوق الوطني لتامين عن البطالة في 15-09-2019 ، على 11:10 .

39. مقابلة مع السيدة حباس فضيلة ، مكلفة بالاستعلامات للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، 5-09-2019 ، على 9:15.

40. مقابلة مع السيدة يحوي كاهينة ، المكلفة بمصلحة التكوين في الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ، 16-10-2019.

41. مقابلة مع السيد محمد عندر، مكلف بالإستعلامات في الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع ولاية بومرداس ، 10/20/ 2019 ، على 11:13

الفهرس

الفهرس

الإهداء

الشكر

مقدمة ----------01

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للمقاولاتية و التنويع الاقتصادي

تمهيد ---------- 12

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية ---------- 13

المطلب الاول : مفهوم المقاولاتية ---------- 13

المطلب الثاني:نماذج و مقاربات المقاولاتية----------31

المطلب الثالث: معوقات المقاولاتية ----------39

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي----------41

المطلب الاول: مفهوم التنويع الاقتصادي ----------41

المطلب الثاني :محددات و مؤشرات التنويع الاقتصادي ----------46

المطلب الثالث: نماذج و تجارب دولية في التنويع الاقتصادي ----------49

خلاصة ----------52

الفصل الثاني : المقاولاتية في الجزائر و دورها في التنويع الاقتصادي

تمهيد----------54

المبحث الأول : مسار المقاولاتية في الجزائر---------- 55

المطلب الأول: مراحل المقاولاتية في الجزائر ----------55

المطلب الثاني : هيئات دعم ومرافقة المقاولاتية في الجزائر ---------- 60

المبحث الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائري ---------- 67

المطلب الاول:مراحل التنويع الاقتصادي ---------- 67

المطلب الثاني : استرتيجات التنويع الاقتصادي ---------- 71
المطلب الثالث : جهود الجزائري في التنويع الاقتصادي ---------- 79
المبحث الثالث : مساهمة المقاولاتية في تحقيق التنويع الاقتصادي----------86
المطلب الاول : تقييم دور المقاولاتية في التنويع الاقتصادي ---------- 86
المطلب الثاني: عراقيل المقاولاتية كالية للتنويع الاقتصادي الجزائري----------93
خلاصة ----------95
الفصل الثالث: دراسة حالة المقاولاتية في ولاية بومرداس و دورها في التنويع الاقتصادي
تمهيد ---------- 97
المبحث الاول : التعريف بحالة الدراسة----------98
المطلب الاول : التعريف بولاية بومرداس ---------- 98
المطلب الثاني: البنية الاقتصادية لولاية بومرداس---------- 103
المبحث الثاني : دور هيئات المقاولاتية في تحقيق التنويع الاقتصادي ولاية بومرداس ----- 107
المطلب الاول: دو ر الصندوق الوطني لتامين على البطالة فرع ولاية بومرداس في دعم المقاولاتية كآلية للتنويع الاقتصادي ---------- 107
المطلب الثاني:دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية بومرداس في دعم المقاولاتية كآلية لتنوع الاقتصادية ---------- 110
المطلب الثالث: دور الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر فرع ولاية بومرداس في دعم المقاولاتية كآلية للتنويع الاقتصادي ---------- 115
المبحث الثالث: تقييم دور المقاولاتية في التنويع الاقتصادي بولاية بومرداس---------- 119
المطلب الأول : عراقيل المقاولاتية في تحقيق التنويع الاقتصادي بولاية بومرداس ------- 119
المطلب الثاني : الحلول المقترحة لترقية المقاولاتية كآلية للتنويع الاقتصادي بولاية بومرداس---------- 121
خلاصة ---------- 124

الخاتمة ---------- 126
قائمة الجداول ---------- 129
قائمة الأشكال ---------- 131
قائمة المراجع ---------- 133
الفهرس ---------- 141

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية المقاولاتية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خاصة بعد إدراكها بخطورة الاعتماد على الموارد النفطية للدخل، حيث صنفت من بين الدول الأحادية الاقتصاد.

فكل هذا أدى بها إلى تقلبات حادة تسببت في اختلالات و انهيارات كثيرة في هياكل اقتصادياتها. و بهذا سعت الحكومة الجزائرية على غرار بقية الدول بالعمل الجاد على تطبيق إستراتيجية المقاولاتية كبديل تنموي فعّال لإعادة هيكلة الاقتصاد، رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، تنويع القاعدة الإنتاجية، من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة و إعادة التوازن للأسواق إلى دورها الكبير في تشجيع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة.

Cette étude viser à souligner l'importance de l'entrepreneuriat dans la réalisation de la diversification économique en Algérie, surtout après avoir pris conscience de la gravité de la dépendance aux ressources pétrolières pour le revenu, car il a été classé parmi les économies à un seul pays.

Tout cela a conduit à des fortes fluctuations qui ont provoqué de nombreux déséquilibres et effondrements de leurs structures économiques.

Avec cela, le gouvernement algérien, comme d'autres pays, s'est efforcé de travailler dur pour mettre en œuvre la stratégie d'entreprenariat comme alternative de développement efficace pour restructurer l'économie et augmenter le niveau de contribution des secteurs économiques alternatifs au PIB.

Définir tissu économique en composant les institutions défaillantes et en rétablissant l'équilibre des marchés, en plus de leur grand rôle

d’encouragement à l’innovation en créant des nouvelles institutions innovantes.